الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير

الموضوع:

آثار أزمة كورونا على اِقتصاديات الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا والصين)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاِقتصاديةتخصص

اِقتصاد دولي

إعداد الطالب:

– محياوي يوسف

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

– بوعبدالله علي

لجنـة المناقشـة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
أ.د/بن الزاوي عبدالرزاق	أستاذ	رئيسا	جامعة بسكرة
أ.د/ على بوعبد الله	أستاذ	مشرف	جامعة بسكرة
د/ نجاة مسمش	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة بسكرة

2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير

الموضوع:

آثار أزمة كورونا على اِقتصاديات الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا والصين)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاِقتصاديةتخصص

اِقتصاد دولي

إعداد الطالب:

– محياوي يوسف

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

– بوعبدالله علي

لجنـة المناقشـة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
			جامعة بسكرة
أ.د/ على بوعبد الله	أستاذ دكتور	مشرف	جامعة بسكرة
			جامعة بسكرة

2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـر وعرفـان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمَّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد...

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذه الرسالة العلمية والذي ألهمنا الصحة العافية والعزيمة

فالحمد الله حمدا كثيرا

ثم أشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لي يدَ المساعدة، خلال هذه الفترة، وفي مقدمتهم أستاذي المشرف على الرسالة الأستاذ الدكتور/ بوعبد الله علي الذي لم يدَّخر جهداً في مساعدتي، فقد فتح لي قلبه، كما هي عادته مع كل طلبة العلم، وكان يحثّني على البحث، ويرغِّبني فيه، ويقوّي عزيمتي عليه فله من الله الأجر ومني كل تقدير حفظه الله ومتّعه بالصحة والعافية ونفع بعلومه.

كما أتقدم بخالص الشكر والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة كل باسمه على تفضلهم بقراءة بحثي وتعبهن فيه وتصويبه من الخلل والزلل، وعلى اثراء هذه الدراسة بملاحظاتهم القيمة.

هذا أتقدم بجزيل الشكر لكل أعضاء هيئة التدريس والإدارة بدون الاستثناء بكلية العلوم لاقتصادية التجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة

والى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هدا العمل

إهــداء

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المُستنير

فلقد كان له الفضل الأوَّل في بلوغي التعليم العالي

(والدي الحبيب)، أطال الله في عُمره.

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش

وراعتني حتى صرت كبيرًا

(أمي الغالية)، أطال الله في عمرها

إلى زوجتي العزيزة وأبنائيإلى كل أفراد العائلة كبيرا وصغيرا

إلى جميع زملائي أُهدي إليكم بحثي

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اثار جائحة كورونا على اقتصاديات الدول الكبرى (الصين، الولايات المتحدة الامريكية، بريطانيا)، واستخدمنا المنهج الوصفي والتحليلي، خلال الفترة 2015 الى 2022 لمعرفة الاثر اثناء الازمة الصحية وبعدها، وقد توصلنا الى ان الازمة الصحية تحولت الى ازمة اقتصادية بسبب اجراءات الغلق بين الدول وايضا تأثر كل القطاعات خاصة الصناعة والنقل بنسب متفاوتة بين الدول الكبرى (الصين، الولايات المتحدة الامريكية، بريطانيا).

الكلمات المفتاحية: ازمة اقتصادية، ازمة صحية، نمو اقتصادي، دول كبرى

Abstract:

This study aimed to identify the effects of the Corona pandemic on the economies of the major countries (China, the United States of America, Britain), and we used the descriptive and analytical approach, during the period 2015 to 2022, to know the impact during and after the health crisis, and we concluded that the health crisis turned into an economic crisis Due to the closure measures between countries and also all sectors, especially industry and transportation, were affected in varying proportions between the major countries (China, the United States of America, Britain).

Keywords: economic crisis, health crisis, economic growth, major countries

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الاهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الأزمات الاقتصادية: المفاهيم واهم الازمات الاقتصادية العالمية	
تمهيد الفصل الأول	1
المبحث الأول: ماهية الأزمة المالية والإقتصادية	1
المطلب الأول: تعريف الأزمة الإقتصادية ونشأتها	1
الفرع الأول: تعريف الأزمة الاقتصادية والمالية.	1
الفرع الثاني: أنواع الأزمات المالية.	2
المطلب الثاني: عدوى الأزمات المالية.	4
الفرع الأول: تعريف عدوى الأزمة المالية.	4
الفرع الثاني: أسباب عدوى الأزمات المالية.	4
الفرع الثالث: الفرق بين عدوى الأزمات وآثارها	5
المبحث الثاني: عرض أهم الازمات الاقتصادية والمالية.	6
المطلب الأول: الأزمة المالية (الكساد الكبير) 1929.	6
الفرع الأول: نشأة أزمة الكساد الكبير.	6
المطلب الثاني: أزمة المالية العالمية 2008.	9
الفرع الأول: نشأة الأزمة.	9
الفرع الثاني: أسباب الأزمة.	10
المطلب الثالث: أزمة الديون السيادية الأوربية 2010.	17
الفرع الأول: مفهوم أزمة الديون السيادية.	17
الفرع الثاني: نشأة أزمة الديون السيادية بمنطقة الأورو.	17
المبحث الثالث: آليات العلاج المتخذة للخروج من الأزمات المالية	19
المطلب الأول: آليات العلاج المتخذة للخروج من الأزمة.	19
الفرع الأول: معالجة الازمة في الولايات المتحدة.	19
الفرع الثاني: مواجهة الازمة في فرنسا.	20
الفرع الثالث: كيف استطاع كينز حل المشكلة.	21
المطلب الثاني: الآليات المستحدثة لمواجهة أزمة الرهن العقاري.	23
أولاً: العلاج من وجهة النظر الرأسمالية.	23
الفرع الأول: تفاصل الخطة.	23

الفرع الثاني: التأييد.	24
الفرع الثالث: المعارضة.	24
الفرع الرابع: إقرارها بالكونغرس.	25
المطلب الثالث: الآليات المستحدثة لمواجهة أزمة الديون السيادية.	25
خلاصة الفصل الأول	27
الفصل الثاني: تحليل تداعيات جائحة كورونا على اقتصاديات الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا والصين)	
تمهيد الفصل الثاني	29
المبحث الأول: ماهية الأوبئة وماهي ملامح تفوق اقتصاديات أمريكا، بريطانيا والصين	29
المطلب الأول: تعريف الوباء واهم الأوبئة التاريخية.	29
الفرع الأول: تعريف الوباء.	29
الفرع الثاني: أسباب ظهور الأوبئة.	30
الفرع الثالث: الأوبئة عبر التاريخ.	32
المطلب الثاني: الاقتصاد الأمريكي وملامح تفوقه على اقتصاديات العالم.	33
المطلب الثالث: مؤشرات تفوق الاقتصاد الصيني والبريطاني على اقتصاديات العالم	36
الفرع الأول: مؤشرات تفوق الاقتصاد الصيني على اقتصاديات العالم	36
الفرع الثاني: مؤشرات تفوق الاقتصاد البريطاني على اقتصاديات العالم	40
المبحث الثاني: أثر أزمة كورونا على مؤشرات القطاعات الرئيسية	41
المطلب الأول: أثر جائحة كورونا على الناتج الإجمالي المحلي للدول الثلاثة (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا والصين).	43
أولا: الولايات المتحدة الأمريكية.	43
ثانيا: بريطانيا.	45
ثالثا: الصين.	49
المطلب الثاني: أثر جائحة كورونا على السياحة والطيران للدول الثلاثة (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا والصين).	53
أولا: الولايات المتحدة الأمريكية.	53
ثانيا: بريطانيا.	54
ثالثا: الصين.	57
المطلب الثالث: أثر جائحة كورونا على العمل والبطالة للدول الثلاثة (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا والصين).	59
أولا: الولايات المتحدة الأمريكية.	59
ثانيا: بريطانيا.	60
ثالثا: الصين.	63
المبحث الثالث: أثر جائحة كورونا على مؤشرات القطاعات المالية.	66
المطلب الأول: أثر كورونا على أسعار السلع الأولية.	66
المطلب الثاني: أثر جائحة كورونا على التضخم.	69

المطلب الثالث: أثر جائحة كورونا على سعر الفائدة.	70
خلاصة الفصل الثاني.	74
خاتمة	76

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	يوضح تطور حجم المشتقات على الصعيد العالمي في نهاية ديسمبر من كل عام.	14
02	يوضح معطيات الناتج المحلي الاجمالي لبريطانيا خلال خمس سنوات من 2015-2019.	46
03	يوضح معطيات الناتج المحلي الاجمالي لبريطانيا بعد كوفيد-19.	48
04	يوضح نسبة النمو الاقتصادي في الصين.	50
05	يوضح الوضعية الاقتصادية بعد الجائحة.	52
06	يوضح نسبة البطالة والتوظيف في المملكة المتحدة.	61
07	يوضح نسبة البطالة والتوظيف في الصين.	62
08	يوضح الوضعية الاقتصادية قبل الجائحة.	64
09	يوضح معدل التشغيل والبطالة بعد الجائحة.	65

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
02	منحنى يوضح معطيات الناتج المحلي لبريطانيا خلال خمس سنوات من 2015-2019.	46
03	منحنى يوضح معطيات الناتج المحلي الاجمالي لبريطانيا بعد كوفيد-19.	48
04	منحنى يوضح نسبة نمو الاقتصادي في الصين.	51
05	منحنى يوضح معدل التشغيل والبطالة قبل الجائحة.	63
9-9	منحنى يوضح معدل التشغيل والبطالة بعد الجائحة.	65
06	اتجاهات أسعار السلع الأولية في ظل جائحة كوفيد-19	66
07	استهلاك النفط قبل وبعد الجائحة والأسعار الفورية والتوقعات المستقبلية	67
08	التضخم العالمي 2019 – 2021	69
10	أسعار الفائدة قبل وبعد جائحة كوفيد-19.	71
11	أسعار الفائدة الأمريكية الاسمية والحقيقية لأجل 10 سنوات	72

مقدمـــة

المقدمة

شهد العالم ظهور أزمات كبيرة وكثيرة بصفة دورية ومتكررة في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والصحية وفي المقابلشكل تحدي كبير من ناحية مواجهتها وطرق التصدي لها ومن أخطر هذه الأزمات التي مر بها العالم، الأزمة الصحية والتي هددت حياة الملايين من البشر وفي مقدمتها الطاعون والانفلونزا.

وتعتبر جائحة كورونا من أخطر الأزمات التي مست جميع أنحاء المعمورة فانتقلت من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية ومالية اجتماعية ولقد أدت سياسة الغلق التي انتهجتها أغلب دول العالم وعلى رأسها الصين والولايات المتحدة الأمريكية إلى نتائج وخيمة على اقتصاديات العالم حيث أن هذه التدابير غيرت سياسة العالم

1. إشكالية الدراسة:

منذ نهاية 2019 وبداية 2020 ظهور الإصابة بأول حالة كوفيد وسميت الجائحة لخطورة وسرعة انتشارها فأعلنت منظمة الصحة العالمية حالة الطوارئ في العالم واتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي لهذا الوباء الذي أثر بشكل كبير على اقتصاديات الدول الكبرى خصوصا باعتبارها شريان الاقتصاد العالمي

ماهي آثار أزمة كورونا على اقتصاديات الدول الكبرى؟

1.1 التساؤلات الفرعية:

- ✓ كيف تحولت الازمة الصحية العالمية الى ازمة اقتصادية؟
- ✓ ما هي أكبر القطاعات او المؤشرات الاقتصادية تأثرا بالأزمة الصحية؟

2. الفرضيات:

ولكي نجيب على الأسئلة الجزئية والفرعية السابقة نرتكز على الفرضيات التالية:

- تحولت الأزمة الصحية الى أزمة اقتصادية بسبب اجراءات الغلق.
- أكبر القطاعات تضررا هو قطاع النقل وأيضا مؤشر النمو الاقتصادي.

3. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية البحث والدراسة عن الآثار المترتبة عن فيروس كورونا وخاصة على اقتصاديات الدول الكبرى (أمريكا، بريطانيا، الصين).

4. أهداف الدراسة:

نحاول من خلال دراستنا توضيح بعض المفاهيم وهي:

- ماهية الأزمات والأوبئة

- انتشار وآثار كورونا وتحوله من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية عالمية ونخص بالذكر الدول الكبرى محل الدراسة.

5. المناهج المستعملة في الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي في التعريف بالأزمة الصحية والاقتصادية وايضا التاريخي لسرد اهم الازمات الاقتصادية العالمية، بالإضافة المنهج التحليلي لدراسة أثر الازمة الصحية على مختلف القطاعات والمؤشرات.

6. أهم أسباب اختيار موضوع الدراسة

من أبرز نقاط اختيارنا للموضوع:

حيث أن الموضوع حديث الساعة على الساحة الدولية (طابع دولي)

- الإِهتمام الدولي للموضوع

7. **هيكل البحث:** قسمنا هذا البحث الى فصلين، فوضحنا في الفصل الاول الأزمات الاقتصادية من مفاهيم، اسباب واهم الازمات العالمية كأزمة الكساد الكبير وازمة 2008، وايضا تطرقنا الى اهم برامج معالجة هذه الازمات، اما في الفصل الثاني فقد ركزنا على الازمة الصحية العالمية (كورونا) وأثرها على اهم القطاعات والمؤشرات الاقتصادية في كل من امريكا وبريطانيا والصين.

الفصل الأول:

الأوبئة والأزمات الاقتصادية

تمهيد الفصل الأول:

يتعرض العالم بين فينة وأخرى لأزمات اقتصادية تكاد تعصف بكثير من الأنظمة السياسية في كثير من بقاع الأرض، وآخرها الأزمة المالية التي تمر بالعالم اليوم، وصارت هذه الأزمات تهدد كيان النظام الرأسمالي السائد والمتحكم في الأرض وما عليها، فهذا أكبر اقتصاد دولة في العالم وهي دولة الولايات المتحدة الأمريكية مهدد بالانزلاق إلى هاوية الكساد والإفلاس. ولقد كان لعدوى الازمات المالية الأثر الكبير في انتقال الأزمة من دولة الى أخرى ومن هذا المنطلق نحاول في هذا الفصل تقديم دراسة حول تعريف الازمات المالية وعدوى انتقالها واهم الازمات المالية التي شهدها العالم وهي اهم أثرها على الاقتصاد العالمي وكيف تم مواجهتها

المبحث الأول: ماهية الازمة المالية والاقتصادية

المطلب الأول: تعريف الأزمة الاقتصادية ونشأتها

الفرع الأول: تعريف الازمة الاقتصادية والمالية.

هناك عدة تعريفات للأزمة من منظور العلوم الاجتماعية المختلفة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية)، ولكنها أجمعت على أن الأزمة عبارة عن أحداث تحملً يهدد كيان المنظمة، أو المؤسسة أو الدولة أو الإقليم، وتتسم هذه في طياتها خطرا الأحداث بالمفاجأة، أو قد تكون نتيجة تراكمات لأحداث معينة، وسرعة وتيرة هذه الأحداث يضع متخذي القرار تحت ضغط الوقت وضرورة اتخاذ القرار المناسب لإدارة الأزمة وحلها

ولقد تعددت المحاولات لتعريف الأزمة المالية، فيمكن الإشارة إلى أن الأزمة عبارة عن "حالة تمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان، وتكمن خطورتها في آثارها على الاقتصاد مسببة بدورها أزمة اقتصادية ثمً وعادة ما يصاحب انحصار القروض أزمات سيولة نقدية وانخفاض اقتصاديا انكماشا في الاستثمار وحالة من الذعر والحذر في أسواق المال.

ومن أبرز التعريفات للأزمات العالمية تعريف (Mishkin.F (1996,بأنها عبارة عن اختلال في الأسواق المالية يؤدى إلى زيادة مشكلات الاختيار المعاكس ، تقديم المؤسسات المالية ائتمان إلى عملاء ذوىً

والمخاطر المعنوية التي تنتج عن الجدارة ائتمانية منخفضة، مما قد يؤدى إلى عدم قدرتهم على السداد، كذلك تنتج المخاطر المعنوية من المشكلات التي قد تواجه المقرضين (البنوك) نتيجة اتجاهالمقرضين إلى الاستثمار في مشروعات ذات درجة مخاطر مرتفعة حيث قد تسبب خسائر للمقرض في حالة عدم السداد، ومشكلات الاختيار المعاكس والمخاطر المعنوية هذه والسابق الإشارة إليها تجعل السوق غير كفء، بمعنى انخفاض قدرتها على أداء دورها كقناة لتمويل المستثمرين، وهو ما قد يؤدى إلى حدوث انكماش في النشاط الاقتصادي.

وفى محاولة أخرى عرفت الأزمة المالية بأنها الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، وتنقسم إلى: **رأس مال مادي** يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات، أو **أصول مالية**وهي حقوق ملكية لرأس المال المادي، مثل الأسهم وحسابات الادخار أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية، ويطلق عليها كذلك اسم مشتقات مالية، ومنها عقود المستقبليات للنفط أو للعملات الأجنبية .

للإشارة إلى الأزمة على أنها فقد ثقة الأفراد في عملة بلد ما، أو أصول مالية أخرى كما تم تعريف الأزمة على انها تؤدى إلى قيام المستثمرين إلى سحب أموالهم من تلك البلد، وتعرف أيضا على انها. اضطراب في الأسواق المالية، مرتبط بانخفاض أسعار الأصول فلاس والمدينين والوسطاء الذين ينتشرون من خلال النظام المالي، ويعرقلون قدرة السوق في تجميع رأس المال

<u>الفرع الثاني: أنواع الازمات المالية:</u>

1. **الأزمات المصـــرفية:** تظهر الأزمات المصـــرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب ســحب الودائع. فبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشــغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنســبة بســيطة لمواجهة طلبات الســحب اليومي، فلن يســتطيع بطبيعة الحال الاســتجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، وبالتالي يحدث ما يسمى بـــأزمة سيولة لدى البنك. وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت الى بنوك أخرى، فتســمى في تلك الحالة أزمة مصـــرفية " Systematic Banking Crisis". وعندما يحدث العكس، أي تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض، وهو ما يسمى بـــأزمة الائتمان او Credit Crunch. وقد حدث في التاريخ المالي للبنوك العديد من حالات التعثر المالي مثل ما حدث في بريطانيا لبنك "Overend & Gurney " وما حدث في الولايات المتحدة عندما

انهار "بنك الولايات المتحدة Bank of United States" في عام 1931 وبنك "Bear Stearns". (العطوان حسن، 2012، صفحة ص27)

2. **أزمات العملة وأسعار الصرف:** تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على آداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضاً بأزمة ميزان المدفوعات Balance of Payments Crisis. وتحدث تلك الأزمات لدى اتخاذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدى لانهيار سعر تلك العملة، وهو شبيه بما حدث في تايلاند وكان السبب المباشر باندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا عام 1997. وعلى الرغم من أن قرار تعويم أو خفض سعر صرف العملة الوطنية قد يبدو قراراً تطوعياً من السلطة النقدية، الا أنه في أغلب الحالات يكون قراراً ضرورياً تتخذه في حال وجود قصور في تدفقات رأس المال الأجنبي أو تزايد في التدفقات الخارجة. بعض تلك الأزمات لها أثر محدود على القطاع غير المالي، أما البعض الآخر فيلعب دوراً أساسياً في تباطؤ النمو الاقتصادي وحدوث الانكماش بل قد تصل الى درجة الكساد. (حسونةمحمد،، 2010، صفحة 49)

3. **أزمات أسواق المال "حالة الفقاعات":** تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة "الفقاعة" "bubble". حيث تتكون "الفقاعة" عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر. وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل – كالأسهم على سبيل المثال – هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل. فى هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاهاً قوياً لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره فى الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر فى الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى.(الهدباني سعيد، 2013، صفحة 22)

المطلب الثاني: عدوى الأزمات المالية:

الفرع الأول: تعريف عدوى الازمة المالية:

على الرغم من تعدد الأبحاث المتعلقة بموضوع العدوى إلاَّ أن الباحثين والاقتصاديين لم يتفقوا على مفهوم محدد لها ومن بين التعاريف الواردة ما يلي: يعتمد البنك الدولي في تعريفه لعدوى الأزمات المالية على ثلاثة معايير وهي :

المفهوم الواسع: تُعرف العدوى على أنها عملية انتقالصدمة ما بين الدول سواء في فترة الأزمة أو في فترة الهدوء. ويمكن للعدوى أن تنتقل ليس فقط عن طريق الصدمات السلبية وإنما تنتقل أيضا من خلال الصدمات الإيجابية .

المفهوم الضيق: قصد بالعدوى في هذه الحالة انتشار صدمة بين دولتين أو عدة دول والتي تولد انحرافا مقارنة بالأساسيات ما يؤدي إلى حدوث صدمات مشتركة (communs choc)يتم إثارتها بواسطة التحركات المشتركة.

المفهوم الضيق جدا: اعتمد هذا التعريف من طرف "Forbes"و" Rigobon" سنة 2001 إذ يعرفان العدوى على أنها ذلك التغير في ميكانيزمات أو آلية الانتشارخلال فترة الأزمة، ويعكس تزايد الروابط ما بين الأسواق التوضيح أو التفسير العملي لهذا التعريف.

من خلال استعراضنا للمفاهيم المختلفة للعدوى المالية نستخلص التعريف التالي: العدوى المالية تتمثل في تلك الاضطرابات والانهيارات التي تشهدها عدة دول في أوقات متقاربة بفعل صدمة أو أزمة أولية وقعت في أحد الأسواق، وقد تنتقل هذه الصدمات سواء من خلال الروابط المختلفة بين الدول أو من خلال سلوك المستثمرين.

الفرع الثاني: أسباب عدوى الازمات المالية:

أدى التزايد والتنامي المستمر للتكامل الاقتصادي بين الدول خاصة في ظل العولمة المالية إلى تصاعد انتشار خطر العدوى المالية ويعود ذلك جملة من الأسباب من بينها ما يلي :

1. الاتفاقيات التجارية والضغوطات على أسعار الصرف التي تساهم بدرجة كبيرة في إحداث اضطرابات وتقلبات وبالتالي ظهور آثار للعدوى أي انتقال الصدمات من خلال الاتفاقيات التجارية والضغوط على أسعار الصرف
2. انهيار قيمة عملة بلد معين يمكن أن يكون كتنبيه للمستثمرين مما يدفعهم إلى إعادة النظر في أساسيات الدول الأخرى، بمعنى أن الانخفاض السريع والمعتبر لسعر صرف العملة المحلية لبلد ما قد يدفع المستثمرين إلى إعادة تقييمهم للمخاطر المرتبطة بالاستثمار في بلدان أخرى وهو الأمر الذي يؤثر سلبا على الثقة التي يضعها هؤلاء المستثمرين في هذه البلدان
3. اعتماد المستثمرين المؤسسيين على المحاكاة أو التقليد يدفعهم إلى التعامل بنفس الطريقة في العديد من البلدان بالرغم من اختلاف الأساسيات مثل اختلاف المخاطر المرتبطة بالاستثمار من بلد إلى آخر
4. إن الروابط المالية بين مختلف الدول قد تجعل الصدمات التي تحدث في بلد ما تنتقل إلى بلدان أخرى دون الأخذ بعين الاعتبار الأسس الاقتصادية في كل بلد من البلدان على حدا
5. إن تطبيق بعض الممارسات الخاصة بتسيير السيولة في صناديق التوظيف الجماعي يمكن أن يخلق أثرا للعدوى إذا أرغم أحد المستثمرين المدينين على بيع أصوله التي تسعر بأقل من قيمتها بسبب عدم تماثل المعلومات .بالإضافة إلى هذه الأسباب فإن"Mejía–López Alejandro" يؤكد على الدور المهم لعدم تماثل المعلومات في نقل العدوى.Alejandro López–Mejía, "Flux massi 1

<u>الفرع الثالث: الفرق بين عدوى الأزمات وآثارها</u>:إن انتقال عدوى الأزمات المالية يعني انتقال الأزمة بكل سماتها و خصائصها كما أشرنا إليه سابقا مثل انهيار سعر الصرف وأسعار الأصول المالية والعقارية، في حين أن آثار الأزمة تعالج قضية أخرى، فلكل أزمة تداعياتها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وآثار الأزمة سواء في الدول التي حدثت فيها الأزمة أو الدول الأخرى التي تربطها بدول الأزمة علاقات اقتصادية تظهر من خلال حركة المتغيرات الاقتصادية الكلية كالصادرات والواردات والطلب المحلي (الاستثماري والاستهلاكي) وميزان المدفوعات ومعدلات التضخم ومعدلات نمو الناتج المحلي والبطالة...الخ، وتؤثر حركة هذه المتغيرات في معدل استغلال الطاقات الإنتاجية وإيقاع النشاط الاقتصادي وتوزيع الدخل ومستوى المعيشة للقاعدة العريضة من المواطنين وبالتالي تؤثر في أوضاعهم الاجتماعية، ومن خلال ذلك في الاستقرار السياسي والاجتماعي. وتنتقل آثار الأزمة إلى الدول الأخرى من خلال حركة المتغيرات الإجمالية الأخرى.(المشتاوي عبد الله، (2013)، الصفحات 18–20)1

المبحث الثاني: عرض أهم الازمات الاقتصادية والمالية:

المطلب الأول: الأزمة المالية (الكساد الكبير) 1929:

الفرع الأول: نشأة أزمة الكساد الكبير:

بدأت الأزمة في 3 سبتمبر 1929 عندما أقفل مؤشر (داو جونز) لمتوسط الصناعة عند 381 نقطة. وفى الثاني من أكتوبر من نفس العام انخفض المؤشر بما يعادل 49 نقطة، وصاحب هذا الانخفاض انخفاض آخر في اليوم التالي قدره 43 نقطة معلنا بداية حدوث الكساد الكبير GreatRecession. وفى 23 أكتوبر سجل المؤشر 306 نقطة، بما يعنى انخفاضا بلغت نسبته 20% بالمقارنة بما كان عليه الحال في سبتمبر – أي في أقل من شهرين، وقد استمر انخفاض أسعار الأوراق المالية بعد ذلك لمدة ثلاث سنوات، حيث أغلق المؤشر في 8 يوليو من عام 1932 عند 41 نقطة فقط وهذا يعنى أن المؤشر وصل إلى حوالي 11% مما كان عليه في 3 سبتمبر 1929. (نجيب صالح، 2020)

وخلال تلك الفترة أفلست العديد من الشركات وانتشرت البطالة، فانخفض الطلب على السلع والخدمات وانخفضت معه أسعارها، كذلك فشل المدينون في الوفاء بالتزاماتهم فأحجم المقرضون عن تقديم الائتمان وانخفض بالتالي حجم الاستثمار وواجهت البنوك صعوبة في تحصيل مستحقاتها، ففشلت في تلبية مستحقات العملاء، وأعلن إفلاس الكثير منها. ففي الولايات المتحدة وحدها أعلن إفلاس 5000 بنك، وخسر المودعون ما يعادل 3 مليار دولار حتى أضطر الرئيس روزفلت إلى إعلان إغلاق جميع البنوك اعتبارا من 6 مارس من عام 1933، ثم سُمح للبنوك التي لديها قدرا من السيولة أن تفتح أبوابها بعد أسبوع من ذلك التاريخ. وفى ذلك الوقت ثار التساؤل عن أيهما تسبب في حدوث الآخر هل تدهور أسعار الأوراق المالية هو الذي تسبب في حدوث الكساد الكبير، أم أن الكساد الكبير هو الذي تسبب في حدوث انخفاض في أسعار الأوراق المالية، ووقع اللوم في النهاية على أسواق رأس المال إذ كشفت التحقيقات عن حدوث انحرافات في تلك الأسواق يعتقد أنها كانت سببا رئيسيا في حدوث الأزمة.

ومن أبرز صور الانحرافات التي انتابت التعامل في الأوراق المالية خلال فترة الكساد العظيم هي البيع الصوري أو المظهري والشراء لغرض الاحتكار واستغلال ثقة العملاء واتفاقيات التلاعب.(حسونةمحمد،، 2010، صفحة 17)

وفيما يلي نبذة عن كل منها:

1 – البيع الصوري أو المظهري:

يقصد بالبيع الصوري أو المظهري خلق تعامل مظهري نشط على سهم ما في الوقت الذي قد لا يوجد فيه تعامل فعلى يذكر على هذا السهم. ومن صور البيع المظهري قيام شخص ما ببيع أوراق مالية صوريا لأبنه أو أحد أفراد أسرته ومن صوره كذلك قيام ذلك الشخص بشراء وبيع ذات الورقة في ذات اليوم لشخص يتفق معه على ذلك، وتتم العملية بأن يقوم المشترى بإعادة بيع الورقة إلى ذات الشخص الذي اشتراها منه وذلك في نفس اليوم وبسعر أكبر أو أقل حسب الاتفاق.(العطوان حسن، 2012)

وكما يبدو فإن الهدف من البيع المظهري هو إيهام المتعاملين بأن تغيرات سعرية حدثت للورقة المالية المعنية وأن تعاملا نشطا يجرى عليها، وهو لا يتعدى كونه نوعا من أنواع الخداع والاحتيال بغرض تحقيق الربح. فالمستثمر المخادع أو المحتال الذي يرغب في شراء أسهم شركة بأقل من السعر الجاري لها يمكنه – إذا كان سوقها غير نشط – أن يمارس البيع المظهري وذلك بأن يشترى جزءاً من احتياجاته بالسعر الجاري، ثم يعيد بيعه صورياً لأقاربه أو أصدقائه على النحو الذي سبقت الإشارة إليه، أو أن يبيعه مباشرة لأكثر من بيت من بيوت السمسرة تحت أسماء بعض أقاربه أو أصدقائه.

ولما كانت إحدى سمات أسواق رأس المال هي نشر المعلومات بشأن الصفقات التي تبرم، فإن سلسلة من البيوع للأسهم المشار إليها من شأنه أن يؤدى إلى انخفاض قيمتها السوقية بشكل يوحى للمتعاملين بتدهور حالة الشركة. وهنا قد يصاب بعض المستثمرين حسنى النية بالذعر، مما يدفعهم إلى التخلص مما يمتلكون من هذه الأسهم، الأمر الذي يترتب عليه مزيداً من الهبوط في الأسعار، وحينئذ يدخل المستثمر المخادع مشترياً.

2 – الشراء بغرض الاحتكار:

يقصد بالشراء لغرض الاحتكار قيام شخص ما بالعمل على شراء كل الكميات المعروضة من ورقة مالية ما، وذلك بغرض تحقيق نوع من الاحتكار يمكنه فيما بعد من بيع الورقة للراغبين في شرائها بالسعر الذي يراه. وفى بعض الحالات يحصر الشخص المذكور نشاطه الاحتكاري في شراء الأسهم التي يبيعها

الآخرون على المكشوف حتى يحتكر تداولها فترتفع قيمتها السوقية ويحقق ربحا مضموناً.(Buridant Jérôme، 2007، صفحة 117)

ويعتبر النوع الأخير من الاحتكار قمة الاستغلال للمضاربين. حيث يلتزم المضارب برد الأسهم محل صفقة البيع على المكشوف في أي وقت يقرره مقرض الأسهم. وفى ظل الاحتكار وارتفاع القيمة السوقية للأسهم قد يطلب المقرض أسهمه ليبيعها. وهنا يضطر المضارب إلى دخول السوق مشتريا وليس أمامه إلا قبول السعر الذي يحدده المحتكر.

3- استغلال ثقة العملاء:

يقصد باستغلال ثقة العملاء الممارسات غير الأخلاقية من قبل السمسار تجاه أحد عملائه وذلك بإبرامه صفقات نيابة عنه، أو تشجيعه على إبرام صفقات دون أن يكون في ذلك مصلحة له. ويهدف السمسار من تلك الممارسات غير الأخلاقية إلى ابتزاز العميل لا أكثر ولا أقل، فهو يحصل على عمولة السمسرة من صفقات البيع والشراء التي يبرمها لعملائه سواء كانت تلك الصفقات مربحة أم غير مربحة. وكلما زادت الصفقات عددا وقيمة كلما زادت حصيلة السمسرة، ويسهل على السمسار ممارسة هذا النوع من الاحتيال عندما تكون أوامر العميل من النوع الذي يعطى للسمسار سلطة إبرام ما يراه من الصفقات، وحتى لو لم تكن الأوامر من هذا النوع فإن السمسار يمكنه الاحتيال بطريق آخر كأن يزود العميل بمعلومات مضللة يترتب عليها تشجيعه على إبرام صفقات بيع أو شراء.(Buridant Jérôme، 2007، صفحة 119)

4- اتفاقية التلاعب في أسعار الأوراق المالية:

وهي تتم بواسطة شخصين أو أكثر، وتستهدف اتفاقية التلاعب في أسعار الأوراق المالية إحداث تغييرات مفتعلة في أسعار الأوراق المالية بغرض تحقيق الربح. وقد تشتمل العضوية في مثل هذه الاتفاقيات على سماسرة عاملين في بعض المؤسسات التي لها أوراق متداولة، كما قد يساهم بعض هؤلاء الأعضاء بالعمل بينما يساهم الآخرون برأس المال، وقد يعين مدير يتولى تنفيذ الاتفاقية.

المطلب الثاني: أزمة المالية العالمية 2008:

الفرع الأول: نشأة الأزمة:

يعاني الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن من أزمة مالية طاحنة بدأت في الولايات المتحدة ثم انتقلت إلى الدول الأوروبية ثم إلى بقية دول العالم. وعلى الرغم من أن الأزمة قد بدأت بشكل واضح في سبتمبر 2008، إلا أن بوادرها كانت تتزايد يوما بعد يوم منذ عام 2007 وخلال النصف الأول من عام 2008. يمكن القول إن يوم 15 سبتمبر عام 2008 هو الإعلان الرسمي عن الأزمة المالية التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي حيث أعلن بنك "ليمان برازر" (وهو رابع بنك استثماري أمريكي) تقدمه بطلب لإشهار إفلاسه وحمايته من الدائنين. وفى 24 سبتمبر من نفس العام بدأ مكتب التحقيقات الاتحادي في الولايات المتحدة التحقيق مع شركتي "فان فير" و"فريدى ماك" للرهن العقاري وهما أكبر شركتين للرهن العقاري في الولايات المتحدة بل في العالم أجمع حيث توسعت هاتان الشركتان في الرهن العقاري غير المحسوب بشكل غير عادى حيث بلغت القروض التي قدمتها ما يزيد عن 4000 مليار دولار حتى عام 2007 وهو ما يمثل حوالي 50% من حجم القروض العقارية في الولايات المتحدة، وفى أواخر شهر سبتمبر عام 2008 أوشكت شركة إيه آى جى "A.I.G" الأمريكية للتأمين على الإفلاس وهى أكبر شركة تأمين في العالم وأصبحت عاجزة عن الوفاء بالتزامات وثائق التأمين. ومع العولمة وثورة الاتصالات والتحرير الاقتصادي كان الانتشار السريع للأزمة بين مختلف دول العالم ولا سيما أن الاقتصاد الأمريكي الذي بدأت الأزمة فيه وانتقلت منه إلى بقية دول العالم يمثل وحده حوالي 20 %من الاقتصاد العالمي سواء بمعيار الناتج المحلى الإجمالي أو بمعيار التجارة الدولية. هذا علاوة على أن ومن الأسباب لسرعة انتقال الأزمة المالية من الولايات المتحدة إلى بقية دول العالم هو أن الدولار هو أقوى وسيلة مقبولة للوفاء بالالتزامات الخارجية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث تتم تسويات التجارة الدولية بالدولار... إن حوالي 80% من المعاملات الدولية تتم بالدولار... هذا الوضع سمح للبنك المركزي الأمريكي أن يصدر كما كبيرا من الدولارات أكثر بكثير مما يعكس قيمة الإنتاج في الولايات المتحدة (لم يؤد ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم في الولايات المتحدة حيث أن هذه الدولارات استوطنت خارجها). لقد استخدم جزء كبير من هذه الدولارات في تحصيل عائدات البترول (بترو دولار)، كما استوطن جزء كبير من هذه الدولارات في أوروبا (يورو – دولار) ... وهكذا ارتبط الاقتصاد العالمي بأداء الاقتصاد الأمريكي. (إذا عطس الاقتصاد الأمريكي، أصيب الاقتصاد العالمي بالتهاب رئوي). (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2022)

الفرع الثاني: أسباب الأزمة:

1- التوسع الائتماني غير المحسوب:

عندما توافرت الأموال لدى البنوك الأمريكية في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، توسعت هذه البنوك في منح الائتماني، وهو أمر في حد ذاته لا غضاضة عليه حيث لا يجوز أن تبقى الأموال في البنوك بدون توظيف، ولكن الخطأ كان في منح الائتمان دون تطبيق قواعد وضوابط منح الائتمان المعروفة. وقد أطلق البعض على هذه القروض اسم "قروض النينجنا" " (NINJNA " No Income ،No Job ، No Assets)وقد ثبت فيما بعد وجود فساد كبير في منح هذه القروض.

2 - القروض العقارية الرديئة:

شهدت الفترة من عام 2005 حتى عام 2008 في الولايات المتحدة توسع شركات التمويل العقاري بشكل غير طبيعي في منح القروض العقارية ورهن المنازل التي يشتريها الأمريكيون بقروض بلغت في بعض الحالات 100% من قيمة العقار ودون دراسة للتأكد من مقدرة المشترى على السداد. (حسونةمحمد،، 2010، صفحة 37)

وحتى نتبين مدى ضخامة الإقراض العقاري في الولايات المتحدة يكفي أن نذكر أن هذه القروض كانت عام 1974 حوالي 680 مليار دولار ارتفعت عام 2008 إلى ما يزيد عن 14 تريليون دولار.

وفى عام 2007 تعثر عدد كبير من المشترين في السداد بسبب قيام البنك المركزي الأمريكي برفع أسعار الفائدة للحد من التضخم مما أدى إلى زيادة الأعباء على المشترين السابقين للمساكن بالتقسيط، وكذلك تراجع سوق العقارات بصورة متسارعة فقامت شركات التمويل العقاري باسترداد المنازل وعرضها للبيع فزاد العرض وانخفضت الأسعار مما أدى إلى ظهور أزمة السيولة في شركات التمويل العقاري. (Buridant Jérôme، 2007)

3 - تعاظم الاستهلاك الترقي عن طريق الاقتراض:

شهد الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأولى من القرن الحالي تزايد الاستهلاك في الولايات المتحدة بشكل كبير حتى بلغ حوالي 87 % من الناتج المحلى الإجمالي عام 2008 بعد أن كان حوالي 82% عام 2002. والمشكلة هنا ليست في تزايد الاستهلاك في حد ذاته ولكن في حصول كثير من الأمريكيين على

قروض لشراء العديد من السلع والخدمات بالتقسيط وبشكل يفوق بكثير قدراتهم على السداد.(الجيار سمير، (2012)، صفحة 54) .

4 – ضعف الرقابة على المؤسسات المالية:

يقصد بالمؤسسات المالية البنوك وشركات التأمين وشركات التمويل العقاري وسوق رأس المال وشركات التوريق وشركات التخصيم. ولا شك أن هذه المؤسسات المالية تلعب دوراً هاماً وخطيراً في اقتصاد أي دولة. فهي بمثابة القلب بالنسبة لجسم الإنسان، حيث تتلقى الأموال وتعيد توظيفها، تماماً كما يتلقى القلب الدم ويعيد ضخه في شرايين الجسم. وعلى الرغم من ذلك فإن هذه المؤسسات لم تكن تخضع في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية لرقابة كافية من الجهات الرقابية. وليس أدل على ذلك من أن الأزمة المالية الحالية قد بدأت من القطاع المالي.(الجيار سمير، . (2012)، صفحة 55)

ومن جهة أخرى فقد ظلت الأسواق والأدوات المالية منفصلة نسبيا لعقود طويلة، بمعنى أن انهيار سوق التأمين مثلا كان يؤثر في المقام الأول على شركات التأمين والأنشطة المتصلة به وهكذا. ولكن انهيار الحدود والحواجز التقليدية بين الأسواق والمؤسسات المالية أدى إلى أنه في حالة تعرض أحد أنشطة القطاع المالي (بنوك، شركات تأمين، شركات تمويل عقاري، سوق المال، شركات التوريق، شركات التخصيم) لأزمة معينة، فإن هذه الأزمة تنتقل سريعاً إلى بقية أنشطة القطاع المالي. ومما زاد الأمر سوءا تعدد الأجهزة الرقابية على أنشطة القطاع المالي ومن ثم عدم وجود تنسيق بينها. وفى العدد القليل من الدول التي وحدت الأجهزة الرقابية على أنشطة القطاع المالي (فيما عدا البنوك) في جهاز واحد، لم يتطور هذا المفهوم لتوحيد الرقابة بشكل كاف مما جعل الرقابة غير كافية. ولذلك فحينما بدأت أزمة التمويل العقاري في الولايات المتحدة، سرعان ما انتقلت إلى باقي أنشطة القطاع المالي.

5– تدهور الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأخيرة:

شهد الاقتصاد الأمريكي في السنوات الثماني الأخيرة تدهوراً شديداً مما جعله لا يستطيع أن يصمد في مواجهة بدايات الأزمة المالية مما جعلها تستشري وتتزايد يوماً بعد يوم. ونورد فيما يلي بعض الأرقام التي توضح مدى تدهور الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأخيرة:

أ- تراجع فائض الموازنة العامة للدولة من حوالي 255 مليار دولار عام 2000 إلى حوالي 92 مليار دولار عام 2001 ثم تحول إلى عجز بلغ 230 مليار دولار عام 2002، وأخذ هذا العجز يتزايد

سنة بعد أخرى حتى وصل إلى حوالي455 مليار دولار في عام2007 /2008!!! (من المعروف أن السبب الرئيسي لذلك هو التزايد غير الطبيعي للإنفاق العسكري).(المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2022)

ب- ارتفاع معدل التضخم حتى بلغ في السنة الأخيرة حوالي 5% بعد أن كان يتراوح بين 2% و3% سنوياً.

ج- انخفاض معدل النمو الاقتصادي حيث لم يتعد 2% سنوياً في المتوسط في السنوات الأخيرة بعد أن كان قبل ذلك حوالي 4% سنوياً في المتوسط في السنوات الأخيرة من القرن العشرين.

د- ارتفاع معدل البطالة خلال السنوات الثماني الأخيرة إلى حوالي 5,5 % بعد أن كان قد انخفض في أواخر القرن العشرين إلى حوالي 4%.

هـ- تزايد عجز الميزان التجاري سنة بعد أخرى حتى بلغ عام 2007 /2008 حوالي 850 مليار دولار.

و- تزايد العجز في ميزان الحساب الجاري حتى بلغ حوالي 700 مليار دولار في السنة الأخيرة 2008/2007.

ز- تزايد المديونية الخارجية بحيث أصبحت الولايات المتحدة هي أكبر دولة مدينة في العالم.

ويكفي أن نذكر أن صافي المديونية الخارجية للولايات المتحدة قد بلغت عام 2008/2007 حوالي3 تريليون دولار

6- النمو غير العادي للتجارة في الأصول التمويلية والالتجاء إلى توريق بعضها Securitization:

من المعروف أن الأصول التمويلية تشمل العملات والأسهم والسندات. وتدل الأرقام على أن التجارة في الأصول التمويلية تزيد كل عام بأرقام فلكية حتى أصبحت تزيد بحوالي مائة مرة عن حجم الإتجار في السلع ومما زاد من هذه الكارثة الاتجاه الذي ظهر في السنوات الأخيرة والمعروف باسم " التوريق "، وهو يتلخص في إصدار أوراق أخرى وليس أصولا عينية. وقد تم أيضا التوسع في عملية التوريق عن طريق إصدار سندات تستند إلى سندات سبق إصدارها.(محمود مصطفى، . (2017).، صفحة 30)

7- ظهور وتنامي أدوات مالية جديدة للتعامل في البورصات وأهمها "المشتقات " Dérivatives والتعامل بالهامش Margin Trading:

والمشتقات – كما هو معروف – تتيح المضاربة على ارتفاع وانخفاض أسعار السلع والأسهم والسندات، بل واخطر من ذلك فإنها تتيح المضاربة على مؤشرات تستند إلى هذه الأصول الحقيقية، أي بعبارة أخرى المضاربة في حد ذاتها والخطر الأكبر هو عدم وجود تنظيم قانوني وعدم وجود رقابة كافية على المشتقات بأنواعها " المستقبليات " Futures و " الخيارات " Options و " المبادلة " Swaps أما التعامل بالهامش – كما هو معروف – فإنه يتلخص في قيام المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار بالتعامل في أسواق المال عن طريق الاقتراض أي التعامل على محافظ استثمارات تفوق ما لدى هذه المؤسسات من سيولة نقدية. وحينما تنخفض أسعار الأسهم لسبب أو لآخر تصبح هذه المؤسسات المالية غير قادرة على سداد القروض (بعض الأفراد أيضا يقترضون من أجل التعامل في البورصات). ولذلك فإن " وارن بوفية Buffet " كان على حق حين أطلق على المشتقات المالية " أسلحة الدمار المالي الشامل ".

الجدول رقم (01) يوضح تطور حجم المشتقات على الصعيد العالمي في نهاية ديسمبر من كل عام

(القيمة بالتريليون دولار)

نهاية ديسمبر	2005	2006	2007
اجمالي قيمة المشتقات	297,666	414,178	596,004
سوق الصرف	31,360	40,271	56,238
العقود الآجلة	15,873	19,882	29,144
عقود المبادلة	8,504	10,792	14,347
عقود الخيارات	6,984	9,597	12,748
سعر الفائدة	211,970	291,582	393,138
اتفاقات العقود الآجلة	14,269	18,668	26,599
عقود المبادلة	169,106	229,693	309,588
الخيارات	28,596	43,221	56,651
عقود الملكية المرتبطة	5793	7,488	8,509
العقود الآجلة والمبادلات	1,177	1,767	2,233
الخيارات	4,617	5,720	6,276
السلع	5,434	7,115	9,000
الذهب	0,334	0,640	0,595
اخرى	5,100	6,475	8,405
الآجلة والمبادلة	1,909	2,813	5,629
الخيارات	3,191	3,663	2,776
مبادلة الديون	13,908	28,650	57,894
مؤسسات منفردة	10,432	17,879	32,246
مؤسسات متعددة	3,476	10,771	25,648
غير مخصص	29,199	39,740	71,225
اجمالي مبادلات المشتقات بالأسواق	31,360	40,271	56,238

8 – التزايد الرهيب في المعاملات خارج الأسواق المنظمة

وهي بطبيعة الحال عمليات تخرج عن نطاق التحكم والسيطرة لأنها لا تظهر في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى. لقد تزايدت هذه المعاملات في السنوات الأخيرة حتى بلغت حوالي 600 تريليون دولار أي ما يمثل عشرة أمثال الناتج المحلى للعالم الذي لا يزيد عن 60 تريليون دولار.

9 – تزايد غير مسبوق للمعاملات المالية التي تتم من خلال المراكز المالية المغتربة:

فمن المعروف أن هناك ما يسمى " يورو دولار "، " يورو بوند "، " يورو ماركت ". والفكرة الأساسية هنا هي إصدار أدوات مالية بالدولار الأمريكي خارج الولايات المتحدة. والخطورة في هذه الأدوات المالية أنها لا تخضع لرقابة البنك المركزي للدولة التي تصدر فيها، كما أنها لا تخضع لرقابة البنك المركزي الأمريكي Federal Reserve.

10 – فساد وكالات التقييم Rating Agencies":

هذه الوكالات مهمتها الأساسية تقييم الجدارة الائتمانية. وقد انتشر الفساد والرشوة في كثير من هذه الوكالات في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية بحيث أصبح التقييم لا يعبر عن حقيقة الجدارة الائتمانية للبنوك (استثمارية وتجارية) وشركات التأمين وشركات إعادة التأمين وشركات التمويل العقاريأي القطاع المالي بأكمله.

11 – فساد المديرين ومكاتب المحاسبة والمراجعة في بعض الشركات العملاقة:

في عام 2005 طالعنا في الصحف أخباراً عن تلاعب في بيانات كبرى الشركات الأمريكية وإفلاس بعض هذه الشركات ووصول بعضها إلى مرحلة شفا الإفلاس. وقد بدأت هذه الأوضاع المتردية بإعلان شركة " إنرون" العملاقة في مجالات الطاقة، وقد أدين مكتب المحاسبة والمراجعة الأمريكي العالمي "آرثر أندرسون" بتدمير الوثائق والمستندات الخاصة بشركة " إنرون"، كذلك أعلنت شركة "زيروكس" الرائدة في مجال أجهزة تصوير المستندات أنها خفضت إيراداتها بحوالي 6 مليار دولار وذلك بعد قيامها بعملية مراجعة لحساباتها عن السنوات 2001/1997.

أما شركة " وورلد كوم " وهى ثاني أكبر شركة للاتصالات في العالم، فقد اعترفت بالتحايل لإخفاء نفقات بحوالي 3,8 مليار دولار الأمر الذي ترتب عليه أن أصبحت الشركة على شفا الإفلاس ومن ثم إعلانها

عزمها على التخلص من 17 ألف من العاملين لديها أي حوالي 21% من إجمالي العاملين في شركاتها في مختلف دول العالم والذين يصل عددهم إلى حوالي 80 ألف أما عن أسهم الشركة فقد انخفضت قيمة السهم من 60 دولار إلى 10 سنت ومن ثم خسر حملة أسهم الشركة حوالي مائة مليار دولار، وزادت مديونيتها إلى أكثر من 30 مليار دولار في شكل سندات عجزت عن سدادها.

والواقع أن الفضائح المالية التي هزت الشركات الأمريكية عام 2005 قد وصلت أصداؤها إلى لندن عاصمة المال والأعمال في أوروبا حيث سارت التساؤلات عن مدى صدق وجودة المعايير المحاسبية للشركات البريطانية وبصفة خاصة شركة "بوتس" لأكشاك الهاتف وشركة "كابل آند وايرلس" رغم عدم ثبوت تورط أى منهما في تزوير تقارير مالية، وعلاوة على ذلك فإن الشركات الأوروبية التي تطبق معايير المحاسبة الأمريكية بدأت تتراجع عن تطبيق هذه المعايير وبدأ المساهمون في هذه الشركات يتشككون في مدى صدق بياناتها المالية.

إن التلاعب في بيانات بعض الشركات الأمريكية تمثل في تقليل النفقات الحقيقية وتضخيم الإيرادات الحقيقية ومن ثم إظهار أرباح وهمية وبالتالي يستفيد مديرو هذه الشركات نتيجة تضخيم مكافآتهم السنوية ومكافآت نهاية الخدمة في الوقت الذي لا يبالون فيه بالخسائر التي تلحق بحملة الأسهم وأصحاب المعاشات من جراء إفلاس الشركات أو هبوط أسعار الأسهم في البورصة.

1- القطاع المالي:

شهد القطاع المالي في الولايات المتحدة ومن بعدها بقية دول العالم تداعيات هامة وخطيرة تفاوتت حدتها من دولة لأخرى. وفى بداية الأزمة كان التأثير واضحاً في الولايات المتحدة على القطاع المالي حيث عانى عدد كبير من البنوك من نقص السيولة، ولم تتمكن كثير من شركات التأمين من دفع ما يستحق عليها، وتوقف عدد كبير من شركات التمويل العقاري عن العمل.

وكما سبق أن ذكرنا في المقدمة، مع ثورة الاتصالات والعولمة والتشابكات بين المؤسسات المالية داخل الدولة الواحدة وبين الدول بعضها وبعض، شهد القطاع المالي في كافة أنحاء العالم تداعيات ولكنها لم تكن على نفس الحدة في جميع الدول.

أما أسرع وأخطر التداعيات فكان من نصيب البورصات. لقد حدث انهيار في كافة بورصات العالم، فكيف حدث ذلك؟ عندما عجزت البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى عن توفير السيولة، اتجه كثير من الأفراد ومؤسسات الأعمال لتعديل محافظهم المالية وذلك ببيع جزء مما يمتلكونه من أسهم وسندات. ولما كانت موجة البيع آنية، فقد كان من الطبيعي أن تنهار أسعار هذه الأوراق المالية.

ويلاحظ أن انهيار أسعار الأوراق المالية قد صاحبه كذلك انهيار في الأسعار في البورصات السلعية وإن كان بدرجة أقل نسبياً لأن أسواق المال أكثر حساسية من البورصات السلعية... وفى تقديرنا أن انهيار أسعار الأسهم في البورصات في بداية الأزمة لا يرجع إلى عوامل حقيقية أي انخفاض ربحية الاستثمارات وإنتاجية عوامل الإنتاج بقدر ما يرجع إلى " غريزة القطيع " Herd Instinct أي الهرولة نحو بيع الأسهم والسندات في البورصات.

2 – القطاع الحقيقي:

استتبع الأزمة المالية أزمة اقتصادية حيث بدأ " القطاع الحقيقي " Real Sector أي " الاقتصاد الحقيقي " Real Economy في التأثر كنتيجة حتمية لما حدث في القطاع المالي.

وتدل الأرقام المنشورة على أن الاقتصاد العالمي قد دخل بالفعل في مرحلة الركود حيث انخفضت معدلات النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة من دولة لأخرى.

المطلب الثالث: أزمة الديون السيادية الأوربية 2010:

الفرع الأول: مفهوم أزمة الديون السيادية: يعرف الدين السيادي على أنه دين مترتب على دولة ذات سيادة مرتبط بملاءتها المالية، مقوم بعملة غير عملتها المحلية يعر والتي غالبا ما تكون عملة دولية .وتنشأ أزمة الديون السيادية عندما تواجه الدولة تزايدا مستمرا في مستويات ديونها، بحيث تصبح هذه المستويات من الدين والفوائد عليها غير قابلة للسداد، ما يؤدي في النهاية بالدولة إلى التوقف عن خدمة ديونها وإعلان عجزها أو حتى إفلاسها

الفرع الثاني: نشأة أزمة الديون السيادية بمنطقة الأورو: تعد اليونان أول من دق ناقوس خطر أزمة ديون سيادية في منطقة الأورو، وذلك بعد إعلانها رسميا طلب المساعدات من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، لتهتز بعد ذلك المنطقة وتنتشر الازمة مهددة النظام املالي الدولي .ويمكن إجمال الأسباب الرئيسية لظهور أزمة الديون السيادية باليونان إلى ما يلي:

1. **ارتفاع الانفاق العام وضعف الإيرادات الحكومية:** ففي الفترة الممتدة بين 2007–2002 وهي فترة بداية نشوء أزمة الديون السيادية في اليونان، ارتفع الطلب المحلي ووصل إلى مستوى 4.2% بالمقارنة بـ 1.8% في منطقة الأورو بأكملها، وذلك بسبب القروض الخارجية التي أبرمتها الحكومة

من أجل تمويل مشروعاتها التنموية دون أن تتخذ الإجراءات الملائمة لضمان كفاية النقد اللازم للوفاء بقروضها الخارجية

2. **اندلاع أزمة الرهن العقاري في 2008:** تأثر الاقتصاد اليوناني بأزمة الرهن العقاري نتيجة ارتفاع احتياجات التمويل، مما اضطر الحكومة إلى عمليات الإصدار السندي، وهو ما أدى إلى حدوث عجز في حساباتها الجارية وفي الموازنة الحكومية .
3. **تزييف الأرقام والإحصائيات:** لقد كانت الحكومة اليونانية ولسنوات تقدم أرقاما وإحصائيات خاطئة عن اقتصادها في محاولة إخفاء حجم ديونها والعجز في ميزانيتها، وقد اكتشفت الهيئة الأوروبية للإحصاءeurostat ذلك في12 جانفي2010 عند تصريحها بعدم صحة التقارير اليونانية المقدمة لها .
4. **عدم التزام اليونان بمعاهدة ماستريخت:** تنص معاهدة ماستريخت على عدم تجاوز العجز في الميزانية نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي، غير أنه وصل إلى 12.5% في 2009
5. **ضعف القدرة التنافسية:** تعاني الصناعة اليونانية من تراجع القدرة التنافسية الدولية بسبب ارتفاع الأجور وانخفاض الإنتاجية، فمنذ أن تبنت البلد الأورو ارتفعت الأجور بمعدل سنوي بلغ 5% وهو ضعف متوسط المعدل في منطقة الأورو ككل – .ضعف التحصيل الضريبي : يقدر الاقتصاد غير الرسمي في اليونان والذي ال يخضع إلى ضريبة بين 25% و30% من الناتج المحلي الاجمالي
6. **قيام وكالات التصنيف الائتماني بتخفيض ترقيمها على الدين العمومي اليوناني:** حيث كان التخفيض من A– إلى 6 BBB+ بالنسبة لكل من وكالة " فيتش" و "ستنداروبورز"، ومن 1 Aإلى 2 Aبالنسبة لـ "موديز

المبحث الثالث: آليات العلاج المتخذة للخروج من الأزمات المالية:

المطلب الأول: آليات العلاج المتخذة للخروج من الأزمة:

الفرع الأول: معالجة الازمة في الولايات المتحدة:لم يبدأ الانتعاش في الولايات المتحدة إلا عام 1933 مع سياسة العهد الجديد التي وضعها الرئيس فرانكلين روزفلت، حيث نصت سياسة العهد على وضع حلول للأزمة المصرفية عام 1933 وإعادة فتح البنوك السليمة، وإصدار قوانين عامي 1933 و1935 التي تمنع البنوك من التعامل بالأسهم والسندات. وكذلك إنشاء مؤسسات لرعاية ضحايا الأزمة من العاطلين، بالإضافة إلى إصدار قوانين تحقق الاستقرار في قطاع الزراعة وإصدار قانون الإصلاح الصناعي عام 1933، وتصحيح استخدام الأوراق المالية من خلال إنشاء لجنة تبادل الأوراق المالية عام 1934.

اقتضى البدء بمعالجة الأزمة توافر السيولة المالية لتحريك السوق ولتأمين السيولة لذلك وجب سحب الودائع الأمريكية من المصارف العالمية وخصوصا الأوروبية. هذا الإجراء أسهم في انفراج الأوضاع الاقتصادية الأمريكية إلى حد ما ولكنه أسهم في تدويل الأزمة فانتقلت إلى سائر الدول الرأسمالية في العالم وخصوصاً بريطانيا وفرنسا وألمانيا وتبنى الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت سياسة اقتصادية جديدة تقوم على الدخول في مشاريع كبرى بهدف تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال لحل مشكلة البطالة وتم لأجل ذلك إنشاء مكاتب التوظيف والتوسع في المشاريع الإنمائية والاجتماعية

ركزت حملة الانتخابات الرئاسية لسنة 1932 على الأسباب والحلول الممكنة للخروج من الكساد الكبير. هربرت هوفر، الرئيس الأمريكي الجمهوري في ذلك الوقت، كان سيء الحظ حيث حدثت كارثة الكساد الكبير بعد دخوله البيت الأبيض بحوالي ثمانية أشهر فقط، فرانكلين روزفلت المرشح الديموقراطي للبيت الأبيض هاجم الجمهوريين بشدة، وذكر ان هذه الكارثة حدثت بسبب سياسات الجمهوريين خلال العشرينات. وبعد أن اسفرت الانتخابات الرئاسية عن فوز ساحق لروزفلت الديموقراطي على هربرت هوفر الجمهورى، وبذلك استعدت الولايات المتحدة للدخول في مرحلة جديدة من التغيير السياسي والاقتصادي.

وفي عام 1933 أعلن الرئيس الجديد روزفلت، عن برنامجه الاقتصادي المعروف باسمThe New Deal ، ما أثار دهشة المحللين والمراقبين هو السرعة التي نفذت فيها خطة الـNew Deal ، والتي عادة تستغرق اجيالاً لتطبيقها. وعندما استلم السلطة كان النظام المصرفي والائتماني في حالة شلل تام، وكانت البنوك مغلقة، فأمر روزفلت بفتح المصارف التي لم تتعرض للإفلاس بشكل تدريجي، واعتمدت الحكومة سياسة

معتدلة تجاه تضخم العملة، وتوفير الإغاثة لبعض المدينين، في حين وفرت الحكومة تسهيلات ائتمانية سخية إلى الصناع والمزارعين، وسنت أنظمة مشددة على بيع الاوراق المالية في البورصات.

أول خطوات الإصلاح الاقتصادي توجهت نحو العاطلين عن العمل من خلال تشريع سَنَهٌ الكونجرس تضمن ايصال المساعدة للشباب العاطلين عن العمل الذين تقع اعمارهم بين 18 و25 سنة، سمى هذا المشروع بـ Works Progress Administration أو الـ WPA ويهدف المشروع إلى توجيه تلك القوى العاطلة تجاه العمل في المشروعات الحكومية الخاصة بالبنية التحتية وتشييد المباني والطرق، وقد اشترك حوالي 2 مليون شاب بهذا البرنامج الذي تم العمل به في نوفمبر 1933 وتم ايقافه في 1934م.

الفرع الثاني: مواجهة الازمة في فرنسا: فلقد تسلم بلوم ليون رئاسة الحكومة ولهذا سارعت حكومته بإدخال إصلاحات اقتصادية في اتجاهات تدعيم دور الدولة ومن ذلك زيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل وتأميم الصناعات الحربية، مع تعويض للمساهمين، ورغم أن هذه الإصلاحات لم تغير جوهر النظام الرأسمالي الفرنسي إلا أنها مثلت نقلة نوعية في زيادة دور الدولة في فرنسا كأداة لتوجيه الاقتصادي، قرر بلوم أن يوسع من نطاق إصلاحاته، فطلب من الجمعية الوطنية أن تخوله حق التشريع ليتمكن من اتخاذ إجراءات التي تكفل مواجهة القوى الرأسمالية لجأت الحكومة الفرنسية إلى استخدام نظام الحصص من خلال تحديد كميات السلع التي يمكن استيرادها وبموجب هذا النظام تم تحديد الكميات المستوردة من الخشب والنبيذ ووسعت هذا النظام، وطبق على أكثر من 1100 سلعة وفي السياق نفسه اتخذت الحكومة الفرنسية سياسة مراقبة الصرف من أجل تقييد الاستيراد من جهة والمحافظة على الذهب والعملات الأجنبية من جهة أخرى ولتطبيق هذه السياسة عمدت الحكومة الفرنسية لتشكيل لجنة خاصة لشراء العملات الأجنبية من المصدرين بسعر معين، وبذلك أسهمت الحكومة الفرنسية في تذليل الجانب الأكبر من المعوقات الاقتصادية كما أن وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا تميز بحركة إنعاش في أجور العمال غير أن وصول الأزمة النقدية إلى فرنسا أفسدت عليهم الفوائد التي تم تسجيلها لهم الأمر الذي أدى إلى ارتفاع عدد العمال العاطلين عن العمل من 10.000 عاطل عام 1929 إلى 30.800 عاطل عام 1932و أن عددا كبيرا من العمال الأجانب اضطروا إلى العودة إلى بلدانهم بعد أن تضاءلت فرص العمل في فرنسا كما كثفت الحكومة جهودها لتنظيم النشاط الاقتصادي بعد أن أدخلت عليه تشويش وهو إباحية ، فقد حاولت جاهدة تحقيق تنظيم الاستثمار الحر فكانت تجر إلى الفوضى التامة الأسعار والتحكم بها ومواجهة المصاعب التي يواجهها الإنتاج، وذلك بإثارة الطلب وتشجيع

الإقدام عليه، لقد أخذت سياسة الحماية الجمركية من 17.8% سنة1932 إلى إلى 29.4% سنة 1935 فعمدت فرنسا إلى فرض الحضر على الاستيراد التي نشأتها لتحديد كمية المستورد من البضائع و وسارت عليها الحكومة الفرنسية عام 1931

لقد اضطرت الحكومة الفرنسية من جهتها إلى تعويض بعض المؤسسات المالية التي قد عانت بصعوبات كبيرة بضمانها سلامة المبالغ المودعة فيها ولقد كانت الحكومة الفرنسية المنقذ الأول للشركات العاملة عبر الأطلسي ولشركة النقل الجوي وذلك للسياسة ، كذلك اشترت الحكومة الفرنسية كل التحول الفائض التي قامت على تامين الخسائر على الاستهلاك الحلي وخصصت علاوات صيانة للمزارعين الذين يخزنون محاصيلهم من القمح، لقد حاولت الحكومة الفرنسية عن طريق الاتفاقيات بعث النشاط في الحركة الاقتصادية لتقويم القدرة الشرائية ويحرصها على أن لا يفسد ارتفاع الأسعار الغالية من

رفع الأجور والمرتبات وتتضح من خلال كل ما سبق أن الحكومة الفرنسية ملأت الفراغ والعجز الذي وقعت فيه برؤوس الأموال وذلك بالاشتراك مع رجال المال وأصحاب الثروات الخاصة لإنشاء شركات اقتصادية مشتركة ونستنتج في الأخير أن تأثير الأزمة على فرنسا كان قليلا مقارنة بالدول الأوربية الأخرى وذلك بفضل مستعمراتها التي ساعدتها في الخروج من أزمتها، فضلا عن السياسات التي انتهجتها والتي كانت لها الدور البارز والمؤثر في خروج اقتصادها من الأزمة.

الفرع الثالث: كيف استطاع كينز حل المشكلة:من خلال دراستنا للفكر الاقتصادي توضح لنا ان لكل مدرسة ظروفها وبيئتها الخاصة بها وتطورات الاحداث تكون سبباً (1) في خروج ما هو جديد لحل أزمة مستجدة مرت بها تلك المرحلة وتأسيساً على ما جاء فإن الافكار والسياسات الكلاسيكية التي كانت متبعة صارت غير نافعة بسبب التغيرات التي حصلت في النظام الاقتصادي الكلاسيكي وانحرافه عن الطريق الذي كان يتبعه وهو المنافسة التامة وحصول الاحتكار الذي ادى الى الكساد في الاقتصاد الامريكي ما سببت تغير في واقع ما في الاقتصاد ،فلا بد من جديد وتختلف الافكار في مدرسة عن المدارس الاخرى ، وجاءت الافكار التي تحاكي الأوضاع السائدة على يد مفكر المدرسة كينز والتي كانت افكاره نابعة من تلك الأوضاع.

ولذلك عندما جاء المفكر جون منيارد كينز بهذه الافكار التي تضمن نظريته فهي كانت افكار آنية وكان هدفها علاج الأزمة القائمة والتي أطلق عليها (ازمة الكساد العالمي الكبير 1929) فعندما عجز المفكرين

التقليديون الذين يسيرون وفق الافكار الكلاسيكية عن تلبية حاجة المجتمع في حل الازمة مما سبب ارباك الاقتصاد الامريكي وانعكس ذلك على الاقتصاد العالمي فنظريته التي تعتمد على الطلب الفعال ، حيث رأى كينز بأن سبب الازمة هو قلة الطلب الفعال او انخفاض الطلب الفعال ، فقام بعمل دراسة الاسباب التي أدت الى انخفاض الطلب الفعال والتي أدت الى حصول الازمة ، لذلك ارجح انخفاض الطلب الفعال الى عدة أسباب منها:.

ـ الاستخدام ومعالجة البطالة: يرى كينز ان الانفاق الحاصل بمختلف اشكاله سيزيد من الدخول بمقدار ذلك الانفاق التي سيتحول جزء منها الى قوة شرائية وطلب كلي متزايد وهذا الطلب لا بد وان يقابله عرض (انتاج) يوازي هذا الطلب المتزايد وبالاخير سيحصل استغلال او استخدام متزايد من عناصر الانتاج لكي يستطيع الوصول الى اعلى توظيف ممكن وبنقطة توازن مطلوبة ، ومن الممكن ان تصل الى هذه النقطة (نقطة التعادل) دون الوصول الى الاستخدام الكامل كما نوهنا عنها ، ومن ذلك ممكن ان تكون هناك طاقات عالية ممكن تحفيزها عندما يزداد الدخل الكلي والانفاق الكلي والتي يمكن استخدامها لمقابلة هذا الانفاق ، وبذلك ستتم معالجة البطالة في الامد القصير بمستوى مقبول وطبيعي .

ـ دور الانفاق الحكومي: في الامد الطويل من الممكن ان تحصل بطالة اجبارية كون التشغيل غير متوفر وبهذا نحل المشكلة في الطلب الفعال عن طريق الانفاق الحكومي وزيادة الدخول والانفاق الاستثماري اي زيادة الاستثمار، يرى كينز ان تخفيض مستويات الاجور لن يحل الازمة (اي مشكلة البطالة).

ـ الدورات الاقتصادية: ان تفسير الدورة الاقتصادية عند المفكر الاقتصادي كينز هو التقلب المنتظم في المستوى العام للاستخدام والدخل والانتاج ويعد ظهورها اساس في التحليل العام لمستوى الاستخدام المستقبلي وطبيعة التقلبات في الاستخدام وانها ليست بنظرية كاملة في الدورة الاقتصادية كونها لم تعط توضيحاً للمراحل المختلفة ووجد كينز في اساس الدورة الاقتصادية هو التغيرات بمعدل الاستثمار التي سببها التقلبات الدورية في الكفاية الحدية لرأس المال ، حيث ان القارئ الذي تتحدد معه الكفاية الحدية لرأس المال ومعدل الاستثمار المستقر نسبياً وليس العامل المؤثر في التقلبات الدورية بالرغم من عمله كعامل مساعد وبالأخص في الازمات .

المطلب الثاني: الآليات المستحدثة لمواجهة أزمة الرهن العقاري:

أولاً: العلاج من وجهة النظر الرأسمالية:

خطة الإنقاذ هي الخطة التي صاغها وزير الخزانة الأميركية [هنري بولسون] لإنقاذ النظام المالي الأميركي، **الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن**مبدأ الخطة:

تقوم الخطة على شراء الديون الهالكة التي تقض مضاجع السوق المالية الأميركية وتهدد بانهيارها، وتعود في معظمها إلى السياسة الخاطئة للرهونات العقارية التي اعتمدها المضاربون الماليون في [وول ستريت]. وينص القانون الذي أقره مجلس الشيوخ الأميركي على مهلة لهذه الخطة تنتهي في (2009/12/31)، مع احتمال تمديدها بطلب من الحكومة لفترة أقصاها سنتين اعتبارا من تاريخ إقرار الخطة.

الفرع الأول: تفاصيل الخطة:

1. السماح للحكومة الأميركية بشراء أصول هالكة بقيمة (700 مليار دولار) مرتبطة بالرهن العقاري.
2. يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى (250 مليار دولار) في مرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى (350 مليار دولار) بطلب من الرئيس، ويملك أعضاء الكونغرس حق النقض [الفيتو] على عمليات الشراء، التي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه بـ (700 مليار دولار).
3. تساهم الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق.
4. يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول أخرى، لوضع خطط مماثلة.
5. رفع سقف الضمانات للمودعين من (100 ألف دولار) إلى (250 ألف دولار) لمدة عام واحد.
6. منح إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها نحو (100 مليار دولار) للطبقة الوسطى والشركات.
7. تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم.
8. منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها، وتم تحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يفيدون من التخفيضات الضريبية بـ (500 ألف دولار).
9. استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد.

10. يشرف مجلس مراقبة على تطبيق الخطة، ويضم هذا المجلس رئيس الاحتياطي الاتحادي ووزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة.
11. يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على حضور في الخزانة لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات.
12. تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة.
13. يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة.
14. اتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات.
15.

الفرع الثاني: التأييد:

1. بعض الاقتصاديين اعتبر الخطة علاجا جراحيا يقدم حلا شاملا من خلال إنقاذ الوضع المالي وضمان عدم انتقال المشكلات التمويلية إلى الشركات لتقتصر كما هي الآن على القطاع المالي فقط.
2. تضمن الخطة استمرارية الثقة في البنوك الأميركية.
3. تقدم الخطة علاجا للمشكلات من حيث معاقبة من كانوا مسؤولين ثم إيجاد الحلول لسد الثغرات المتعلقة بارتفاع أسعار العقارات بعدما جرت البنوك وراء الأسعار المرتفعة، كما تؤكد ضرورة تحديد دور أسواق المال والمضاربات بالنسبة لبيع الأوراق الآجلة.
4. ستساعد الخطة شركات القطاع المصرفي لأن نظام التأمين على الودائع في أميركا يغطي ودائع الأفراد فقط ولا تعويض للشركات.

الفرع الثالث: المعارضة:

1. يرى الكثير من الأميركيين أنه يتعين على [وول ستريت] –أو حي المال الأميركي– أن يحل مشكلاته بنفسه.
2. يبدي الكثير من الأميركيين نوابا ومواطنين خشيتهم من الثمن الذي سيتحمله دافعو الضرائب الأميركيون.
3. يعتقد عدد كبير بأنه لا توجد ضمانات كافية لإنجاح الخطة، ويعتبرونها تبديدا للأموال العامة.
4. ستفيد الخطة البنوك على المدى القصير في التخلص من أعباء الديون المعدومة والاستثمارات العاطلة، لكن مع وجود شكوك في إمكانية أن تعود أسعار هذه الأصول إلى الارتفاع في المستقبل.

5. بعض النواب والأعيان في الكونغرس تحفظوا على قيمة الخطة البالغة (700 مليار دولار).
6. بعض النواب طالب بالحصول على تأكيدات وضمانات بأن الخطة ستفيد أصحاب المنازل الأميركيين العاديين، كما ستفيد [وول ستريت].
7. الخطة ستمنح الإدارة الأميركية هامشا كبيرا في تحديد المؤسسات المالية التي ستستفيد منها، بدون استبعاد صناديق الاستثمار التي تنطوي على مجازفة.

الفرع الرابع: إقراراها بالكونغرس:

1. عرضت الخطة على مجلس النواب في الكونغرس يوم الاثنين الموافق 2008/9/30م، فرفضها (228) نائبا مقابل (205).
2. وافق مجلس الشيوخ على الخطة بعد إدخال بعض التعديلات عليها، وكانت نتيجة التصويت التي جرت يوم الخميس الثاني من أكتوبر/ تشرين الأول، (74) سناتور مؤيدا، مقابل (25) معارضا.
3. مجلس النواب يقر الخطة بعد إدخال تعديلات عليها في يوم الجمعة الموافق الثالث من أكتوبر، وكانت نتيجة التصويت الذي جرى بعد خمسة أيام من رفضها الأولي، تأييد (263) مقابل (171) معارضا لها.

المطلب الثالث: الآليات المستحدثة لمواجهة أزمة الديون السيادية:

نتيجة للتداعيات السلبية لأزمة الديون السيادية على منطقة الأورو، سارعت الحكومات الوطنية إلى تنفيذ برامج محفوفة بالتحديات لتصحيح أوضاع الاقتصاد الكلي، تتمثل أهدافها الأساسية في خفض عجز الموازنة العامة وتحسين القدرة على المنافسة، كما أدرك القادة الأوربيون أن الاتحاد الأوروبي لم يحقق القدرة المؤسسية وإملاليه اللازمة لدعم الاقتصادات المتأثرة بالأزمة، وهو ما جعلهم يتفقون في 9 ماي 2010م على إنشاء تسهيل الاستقرار المالي الأوروبي(européen facilité :FESF financière stabilité de) بهدف المحافظة على الاستقرار املالي للاتحاد النقدي الأوروبي، من خلال تقديم المساعدات المالية المؤقتة إلى الدول الأعضاء تصل إلى440 مليار أورو 7 .ولقد تم في نفس اليوم إنشاء آلية استقرار مالي أوروبي Financière Stabilisation de Européen Mécanisme: MEFS وهي آلية مؤقتة تكمل آلية الدعم املالي موازين المدفوعات للدول غير العضوة، فهي عبارة عن أداة يستطيع بموجبها المجلس الأوروبي الاقتراض من الأسواق المالية بضمان الميزانية المشتركة بغية وهب قروض مشروطة لدول منطقة الأورو ال تتجاوز 60 مليار أوروفي 25 مارس 2011 قرر المجلس الأوروبي تعويض FESE و MEFSبآلية

الاستقرار الأوروبية MES ضمن محاولة لدعم ثقة المستثمرين في الأسواق، وهي آلية جديدة تستمد عملها من التسهيل الأوروبي لاستقرار المالي، على شكل منظمة دولية مؤسسة باتفاقية بين أعضاء منطقة الأورو، 8وتتمتع بقدرة على الإقراض تقدربـ500 مليار أورو وقاعدة رأس مال تصل إلى 700مليار أورو لضمان تصنيفAAA ، في شكل رأس مال حر بقيمة 80 مليار أورو، و620 مليار أورو قابلة للاستدعاء، وفي المقابل حتى تستفيد الدول المتعثرة من الآلية الجديدة يتوجب عليها أن تلتزم بتطبيق إصلاحات مالية وعمليات إعادة هيكلة 9للدين العام لديها .ل الدول التي استفادت من عمليات التمويل، فمعّ ومن خلال هذه الآليات المستحدثة لمواجهة الأزمة فقد كانت اليونان أو تفاقم أزمة الديون السيادية، طلبت الحكومة اليونانية رسميا في 23 جوان 2010م مساعدات من صندوق النقد الدوليوالاتحاد الأوروبي بعد عجزها عن الاقتراض من الأسواق المالية التي تشترط معدلات فائدة عالية إقراضها، ليتم وضع ثالث خطط لإنقاذ اليونان، الأولى كانت في 2 ماي 2010م وقوامها 110 مليار أورو تنفذ على 3 سنوات من ماي 2010 إلى جوان 2013حيث تقدم الدول العضوة في منطقة الأورو 80 مليار أورو على شكل قروض ثنائية، فيما يقدم صندوق النقد الدولي وتبلغ الفائدة على هذه القروض نحو ،5.2% وقد خفضت الفائدة في 11 ضمن اتفاق للاستعداد الائتماني مبلغ 30 مليار أورو، 12قمة بروكسل لقادة الاتحاد الأوروبي فيمارس ،2011 بنحو 1 %لتصح 4.2 %فيما تم زيادة فترة السداد إلى 7 سنوات ونصف .أما الخطة الثانية فكانت في 21 فيفري 2012م وخصصت لها 130 مليار أورو تسدد تدريجيا إلى غاية ،2014 يساهم فيها تسهيل الاستقرار المالي الأوروبي FESE ب 102 مليار أورو وصندوق النقد الدولي بـ 28 مليار أورو . في حين كانت الخطة الثالثة في 14 أوت 2015 وتقدر ب 86 مليار أورو لمدة 3 سنوات يساهم فيها الاتحاد الأوروبي لوحده دون مساعدة صندوق النقد الدولي، وهذا بعدما وافق البرلمان اليوناني على الإجراءات التقشفية التي فرضتها دول الاتحاد الأوروبي، حيث تم تخصيص 10 مليار أورو لإعادة رسملة البنوك اليونانية التي تضررت من الاضطرابات المالية .وتجدرالإشارة إلى أن الخطط الثالثة قد تخللتها سياسات تقشف ساهمت في ظهور اضطرابات اجتماعية تمثلت في إضرابات وأعمال شغب في الشارع اليوناني .وعلى أثر ارتفاع دين اليونان الذي وصل في 2016 حوالي 315 مليارأورو، ما يوازي 180 من إجمالي الناتج المحلي، توصلت اليونان في ماي 2017 إلى اتفاق مبدئي مع الجهات الدائنة من شأنه التمهيد لبدء محادثات ومفاوضات لتخفيض الدين والحصول على مساعدات جديدة، حيث أقرت أثينا بضرورة عملها على تطبيق جملة من الاصالحات خاصة فيما يتعلق بالنظام الضريبي، ونظام التقاعد وضبط سوق العمل

خلاصة الفصل الأول:

إن الأزمات المالية ليست حدثا عارضا أو ناتجا عن أخطاء في السياسات الاقتصادية بقد ما هي جزء لا يتجزأ من الأداء العادي أو الطبيعي للاقتصاديات الرأسمالية، فالتغيرات المتراكمة التي تحدث في الهياكل الاقتصادية و المالية داخل هذه الاقتصاديات عبر فترة طويلة نسبيا من الزمن و التي تنتج عن الأنشطة الساعية لتعظيم الأرباح تتمخض في النهاية عن حدوث هذه الأزمات، فالهياكل المالية القوية التي تتميز بها بعض فترات التوسيع الاقتصادي، التي يصعب في ظلها اندلاع الأزمات المالية، تتحول بمرور الوقت إلى هياكل مالية هشة تسمح بانفجار هذه الأزمات، من أسباب ذلك عولمة الأسواق المالية التي تولد أخطار جديدة من حيث عدم الاستقرار، وتقلبات أسعار الفائدة و أسعار الصرف، وهي أخطار يمكن أن تزيد من تقلب تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل، و أن تؤثر تأثيرا سلبيا على النظام المالي الدولي، مما يتطلب من جميع البلدان إتباع سياسات سليمة اقتصاديا، وأن تواصل جهودها لتعزيز النمو الاقتصادي، وتسلم بأن لزيادة حرية حركة رؤوس الأموال فوائد محتملة بالنسبة لاقتصاداتها، ولكن في نفس الوقت نلاحظ أن هذا التحرير يشكل ضغوطا على الاقتصاديات التي تناضل أصلا للتكيف مع العولمة.

الفصل الثاني:

تحليل تداعيات جائحة كورونا على اقتصاديات الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية،بريطانيا والصين)

تمهيد الفصل الثاني

أدت الإجراءات الاحترازية والاحترازية التي اتخذتها معظم دول العالم لمحاربة ووقف فيروس كورونا (كوفيد –19) إلى تسريع تحول الأخير من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية، تاركًا العالم أمامه في صدمة وعجز لا مثيل لهما.

تسبب الفيروس في ركود في بعض الأنشطة الاقتصادية وتوقف أنشطة أخرى، مما أدى إلى انخفاض الطلب والاستهلاك العالميين، ويقول البعض إن الأثر الاقتصادي والاجتماعي لوباء كورونا كوفيد –19 فاق تأثيره الصحي، دراسة مجموعة من المؤشرات الحقيقية للاقتصاد العالمي، والتعامل مع مجموعة من المؤشرات المالية، على الرغم من وجود فروق بين المؤشرات الحقيقية والمؤشرات المالية، إلا أنها ترتبط ببعضها البعض ارتباطًا وثيقًا لأنها تؤثر على بعضها البعض وتؤثر فيها.

المبحث الأول: ماهية الأوبئة وماهي ملامح تفوق اقتصاديات أمريكا، بريطانيا والصين:

المطلب الأول: تعريف الوباء واهم الأوبئة التاريخية:

الفرع الأول: تعريف الوباء:يُعرَّف المرض بأنه حالة يوجد فيها، من وجهة نظر الفرد العضوية أو النفسية أو الاجتماعية، خلل يعيق قدرة الفرد على تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية.

الأمراض المعدية هي الأمراض التي تصيب الإنسان أو الحيوان وتنجم عن الإصابة. يشير علم الأوبئة إلى انتشار أو تفشي هذا المرض المعدي في مجتمع أو منطقة بسبب بعض العوامل المشتركة، ومن الواضح أن درجته أو نسبته تتجاوز المستوى الطبيعي المتوقع. يختلف مدى انتشار المرض، وكذلك عدد الحالات التي تشير إلى الوباء. هذا يعتمد على سبب العدوى، وحجم وخصائص السكان المعرضين للإصابة، وطريقة التعرض للسبب، ووقت ومكان الإصابة. المرض، إذا لم يكن هناك كوليرا في مكان ما وظهرت فجأة فإنه يعتبر وباء، وإذا تجاوز معدل الإصابة بحمى التيفوئيد المعدل المتوقع للسجلات السابقة، فإنه يعتبر وباء، أي مرض معدي:(يدري، 2020، صفحة ص 278)

- ظهور علامات أعراض على الإنسان تحدث خلل في الحالة الوظيفية تؤدي بالشعور بالألم واضطراب في السلوك الطبيعي للإنسان؛

- تلك الأمراض التي تنتقل وتتفشى سريعا مسببة إصابات متعددة وتصبح خطرا على الصحة العامة؛
- تنتقل هذه الأجسام عن طريق العدوى من شخص إلى آخر أو حيوان أو طعام ملوث، أو التعرض لأي من العوامل البيئية التي تكون ملوثة بهذه الأجسام.

ثانياً: أسباب ظهور الأوبئة:

حتى منتصف القرن التاسع عشر، كان يُعتقد على نطاق واسع أن الأمراض المعدية ناجمة عن أسباب غامضة، ربما من البخار الملوث أو التربة القذرة، أو حتى المياه الراكدة، وتطلبت دعمًا عالميًا قويًا، لويس باستير وروبرت كوخ، لإثبات ذلك. تسميها الميكروبات مسببات الأمراض، والجراثيم، وهذا هو السبب الحقيقي. الآن أنت تعلم أن مسببات الأمراض الرئيسية هي الفيروسات، وبعض أنواع البكتيريا، وحيدة الخلية التالية:

1. **النظرية الجرثومية**:اكتشفت البكتيريا لأول مرة في القرن السابع عشر، لكن لم يثبت ارتباطها بالأمراض، وفي ستينيات القرن التاسع عشر بين العالم الفرنسي الرائد لويس باستور 1822–1895 أن البكتيريا تسبب المرض، أما روبرت كوخ فتقدم خطوة إضافية بإظهار أن لكل مرض معين عوامل محددة، وبتظافر جهود الاثنين "**باستور وكو**" تأسست النظرية الجرثومية للمرض، كل مرض معد ينجم عن بكتيريا محددة أو غيرها من الكائنات المجهرية الدقيقة، وقدر لهذا الاكتشاف أن يغير وجه الطب إلى الأبد.
2. **الفيروسات**: هي أصغر حجما بكثير من البكتيريا وهي من العوامل المسببة للأمراض غير الحية (لا تتغذى ولا تنمو) كل فيروس عبارة عن مضمومة كيميائية مكونة من تعليمات وأوامر جينية محاطة بغذاء بروتيني، ولكي يتكاثر ويعيد إنتاج ذاته يهاجم الفيروس ويختطف خلية حية ثم يجبرها على صنع العديد من الفيروسات الجديدة التي تقع خارجة من الخلية المضيفة، وغالبا ما تخربها أو تقتلها قبل مهاجمة خلية أخرى. ومن الأمراض التي تسببها الفيروسات الزكام أو النزلة الوافدة (الأنفلونزا) والحصبة والنكاف والحميراء.
3. **البكتيريا**: تعد البكتيريا أصغر أو أكثر الكائنات وفرة وانتشارا حيث توجد في كل مكان تقريبا، يتكون كل منها من خلية واحدة بسيطة، وغالبية أنواع البكتريا غير مؤذية، بما فيها التي تعيش على جلودنا، ولكن بعضها معروف باسم الجراثيم تعد من العوامل المسببة للأمراض وتطلق سموما تستدعى دفينات

تخرب الخلايا وتغير العمليات الحيوية في الجسم وتشمل الأمراض الجرثومية الكوليرا، الخنق، الدفتيريا، التيفويد والسل.

4. **وحيدات الخلية**: تعتبر أكبر حجما من البكتيريا ولها خلايا معقدة تشابه تقريبا خلايا الحيوانات والنباتات وغالبيتها مثل: الأمنية المألوفة الشكل والطحالب الصغيرة الخضراء غير المؤذية.(ووكر، 2007، صفحة ص10)

إن الأمراض الوبائية هي في الأصل أمراض معدية تصيب الأعداد الكبيرة من البشر، وبذلك فإنه ليس كل الأمراض المعدية هي أمراض وبائية، ولانتقال هذه الأمراض عدة عوامل فبعض الأمراض الوبائية تنتقل بالملامسة المباشرة وغير المباشرة، وبعضها ينتقل عن طريق الهواء، أو يوجد في الطعام أو الماء الملوثين، وقلة منها تنتقل من خلال الحيوانات، إن معرفة كيفية انتشار الأمراض امر حيوي عند مكافحته، ويمكن تلخيص أهم عوامل انتقال الأوبئة كما يلي:(واتس، 2010، صفحة ص8)

أ. الاتصال المباشر كما في حالة الأمراض الجلدية كالجرب وحالة الجماع كالزهري.

ب. عن طريق الهواء: كما في حالة إصابات الجهاز التنفسي، حيث تتم العدوى عن طريق الرذاذ المتطاير كلما عطس أحدنا أو تكلم أو ضحك، ويطلق رذاذ في الهواء ممكن أن تحتوي على قطرات عوامل ممرضة، ويمكن أن يستنشقها شخص آخر لتسبب له المرض، وهكذا انتشر الزكام والحصبة، وعندما تجف القطرات المعدية تحوم في الجو كذرات الغبار، وهذه قد تنشر المرض

أيضا إذا حملت عوامل ممرضة مثل تلك التي تسبب النزلة الوافدة (الأنفلونزا) أو السعال الديكي (الشاهوق) أو النسل، تلك تملك القدرة على العيش في الأوساط الجافة.

ج. عن طرق الجهاز الهضمي بتناول الطعام والشراب الملوث كما في حالة الكوليرا الدوسنتاريا الأميبية.

د. عن طريق العوامل الناقلة مثل الطاعون الذي ينتقل عن طريق البراغيث والحمى الصفراء ومرض الفيل عن طريق البعوض والذي يعتبر أشد النواقل أدى، فأنثى البعوض تخترق الجلد لتتغدى على الدم، وفي الوقت ذاته تحصن العوامل الممرضة الموجودة في لعالها، أما الأمراض التي تنقلها فتشمل الملاريا، فيروس غرب النيل وحمى الضنك والحمى الصفراء.(واتس، 2010، صفحة ص8)

هـ. عن طريق اختراق الجلد كما في حال احتراق يرقات الدودة الخطافية للجلد واحتراق الفور المعدي للبلهارسيا للجلد.

ثالثاً: الأوبئة عبر التاريخ:

شهد العالم منذ القدم عدة أوبئة وجوائح أودت بحياة الكثير من الأرواح، ويمكن أن نذكر ما يلي:

أ)الطاعون:

الطاعون، وهو مرض تسببه بكتيريا حيوانية المنشأ تسمى Yersinia pestis، شائع في الثدييات الصغيرة والبراغيث التي تعتمد عليها. غالبًا ما يحدث عند الأشخاص المصابين باليرسينيا. تظهر أعراض الطاعون بعد فترة حضانة من 1 إلى 7 أيام، ويعود المرض إلى القرن الرابع عشر، ولا سيما في أوائل عام 1347، عندما ظهر المرض الرهيب لأول مرة في جزيرة القرم الأوروبية لأول مرة في تاريخ البشرية. تم تسجيل حرب جرثومية بين القلاع التي بناها التتار ومجموعة من الفينيقيين. وعندما انتشر الطاعون بين الناس، ألقوا الجثث المحصنة مع الجثث المصابة. لقد شهد التاريخ المرض الذي تسبب في حدوث 03 أوبئة بارزة تغطي شاسعة ومناطق ممتدة من العالم وهي:(الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية ، 2023/5/18)

الأول: انتشر في الشرق الأوسط إلى حوض البحر المتوسط خلال القرن الخامس والسادس وتسبب في مقتل نصف سكان هذه المناطق.

الثاني: ضرب أوروبا ما بين القرن الثامن والرابع عشر وتسبب في مقتل 40% من شعوب أوروبا.

الثالث: بدأ من الصين عام 1755 ميلادي وانتشر إلى القارات الأخرى. (جير، 2009، صفحة ص5)

ب)الكوليرا:

الكوليرا مرض بكتيري ينتشر عن طريق العدوى ويسبب الإسهال، يحدث بسبب تناول الطعام أو شرب المياه الملوثة. إنه مرض مميت للغاية يمكن أن يسبب الإسهال المائي الحاد. يستغرق الأمر من 12 ساعة إلى 5 أيام، ولكن يمكن أن تظهر أعراضه على الشخص بعد تناول الطعام. يمكن للأغذية الملوثة وعدوى الكوليرا الحادة أن تقتل الشخص في غضون ساعات إذا تركت دون علاج. أصل هذا المرض الفتاك هو الهند المعروفة باسم (الهند البريطانية) وتحديداً من نهر الغانج ومن هناك انتشر في كل مكان. كانت هناك 6 جوائح للمرض أودت بحياة الملايين في جميع القارات، بينما تفشت جائحة سابعة في جنوب شرق

آسيا. وصل إلى إفريقيا في عام 1961، والأمريكيتين في عام 1971، وفي عام 1991 استوطن الكوليرا في العديد من البلدان. (أعظم، 2020، صفحة ص02)

ج) الايبولا:

مرض فيروس الايبولا المعروف سابقا بحمى الايبولا النزفية هو مرض يصيب الإنسان غالبا ما يكون قاتلا وينتقل الفيروس إلى الإنسان من الحيوانات البرية وينتشر وسط التجمعات البشرية عن طريق سريانه من إنسان إلى أخر، ويبلغ معدل الوفيات بالنسبة لهذا المرض حوالي 50 تقريبا في المتوسط لكن المعدل تراوح بين نسبتي 25% و90% في الموجات الوبائية السابقة والتي اندلعت في الماضي.

ويؤدي التكفل المبكر بالفرد بالرعاية الداعمة بالإماهة وعلاج أعراضه المرضية إلى تعزيز بقائه على قيد الحياة ولا يوجد حتى الآن علاج مرخص ومجرب لتحييد الفيروس، ولكن هناك جهود كبيرة من أجل التوصل إلى علاجات الدم والمناعة والأدوية.(ايبولا ، 2023/5/18)

المطلب الثاني: الاقتصاد الأمريكي وملامح تفوقه على اقتصاديات العالم:

تمتلك الولايات المتحدة الامريكية اقوى اقتصاد في العالم، بحيث لا يجاريه في الاقل من حيث الحجم أي اقتصاد اخر، إذ تعتمد اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية.(مجيد، 2008، صفحة ص108)

فالولايات المتحدة تعد الدولة الأولى في العالم من حيث الناتج القومي الإجمالي والذي وصل الى حوالي (13) تريليون دولار في عام 2006، وهو ما يساوي (30%) من اجمالي الناتج القومي العالمي تقريبا).الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، على الموقع (2023 ,

كما بلغ معدل نمو الاقتصاد الامريكي حوالي (22) عام 2007. علماً ان (12%) فقط من سكان الولايات المتحدة هم ممن تجاوزوا الخامسة والستين من العمر، ومن المتوقع ان ترتفع تلك النسبة الى (20% بحلول عام 2025 مقارنة باليابان اذ وصلت النسبة الى (20%) من السكان ممن تجاوزوا الـ 65 من العمر، مما يعني ان تلك الزيادة في عدد السكان الأصغر سناً سوف تحافظ على حيوية الاقتصاد الأمريكي.(http://www.ahram.org.eg)

من ناحية أخرى تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر قوة تجارية، إذ شكلت قيمة الصادرات السلعية الامريكية حوالي (11.9%) من قيمة الصادرات السلعية العالمية، كما شكلت قيمة الواردات الامريكية حوالي (18.6%) من اجمالي قيمة الواردات السلعية العالمية في عام 2001. وقد عزا وزير التجارة الامريكي (كارلوس غوتيرز ذلك النمو في الصادرات الامريكية وزيادتها الى اتفاقيات التجارة الحرة إذ قال " انه على الرغم من ان بلدان اتفاقيات التجارة الحرة لا تشكل سوى (7.3%) من اجمالي الناتج المحلي العالمي، فأن الصادرات الى تلك البلدان تشكل (42.5%) من صادرات الولايات المتحدة. (http://www.ahram.org.eg)

فضلاً عما تقدم، وبعد ان أدركت الولايات المتحدة اهمية الابعاد الاقتصادية للقوة، فإنها عملت على وضع استراتيجية مالية ترمي الى اعادة دمج الاقتصاد العالمي خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وعلى نحو يعمل فيه لصالحها، إذ قامت بإنشاء العديد من المؤسسات الرئيسة للنظام الاقتصادي الدولي، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة الحرة (الكات)، كما عملت في الوقت نفسه على تكريس سيطرتها على هذه المؤسسات الدولية خدمة لمصالحها الاقتصادية.(قاسم، 1990، الصفحات ص 104-105)

ومما ساعد على تثبيت دعائم هذه الاستراتيجية هو ان هذه المؤسسات التي تتحكم في الاقتصاد الدولي تميل الى تجسيد مبادئ السوق الحرة الليبرالية التي تتوافق الى حد كبير مع ميول وتوجهات المجتمع الامريكي والايديولوجية الليبرالية الأمريكية.

ورغم كون الاعتبارات الاقتصادية هي وحدها تشكل محور الاهتمام عند اتخاذ اي قرار في هذه المنظمات الا ان الولايات المتحدة استطاعت في العديد من الحالات بناء قرارات المنظمات على الاعتبارات السياسية خدمة لمصالح الولايات المتحدة، ولمواجهة بعض الدول التي تتعارض توجهاتها مع السياسة الامريكية، ومثال ذلك قيام الولايات المتحدة بمنع تقديم المعونات الى دولة تشيلي للمدة بين 1973 – 1971 ، فضلاً عن قيامها بمنع البنك الدولي من تقديم أي معونات الى فيتنام عام 1979).(ناي، 1991، صفحة ص170)

من ناحية اخرى فان قوة الولايات المتحدة في هذه المنظمات انما تنبع من خلال قوتها التصويتية، اذ تمتلك حوالي (17.83) من مجموع الاصوات في البنك الدولي في الوقت الذي تصل فيه نسبة اصوات

اليابان الى (6.18)، رغم ان حصتها في البنك هي ثاني أكبر حصة، الأمر الذي يشير الى استمرارية القوة النسبية للولايات المتحدة في هذه المنظمات.(دويدار، 1997، صفحة 120ص)

فضلاً عن ذلك، فان المكانة الاقتصادية للولايات المتحدة على الصعيد العالميتأتي ايضاً من خلال استحواذها على معظم الشركات المتعددة الجنسية في العالم، فمن أصل (500) شركة عملاقة في العالم كان نصيب الولايات المتحدة منها (164) شركة وتحتل (32) شركة امريكية المراتب الأولى بين المئة، فضلاً عن اتساع نشاطها الذي يشمل فروع الانتاج والخدمات كافة بالمقارنة مع الشركات الاخرى اليابانية والأوربية.(مرزوق، تموز آب 1997، صفحة ص 79)

من ناحية اخرى لا يزال الدولار الامريكي يحتل المرتبة الأولى فيما لدى دول العالم من احتياطي بالعملات الاجنبية، إذ يشكل حوالي (60%) مما لدى المصارف المركزية من احتياطي بالعملات الاجنبية.(هانز و هارالد، 1997، صفحة ص140)

اما من ناحية مصادر الدعم الداخلية، ففي مجال الانتاج الزراعي تعد الولايات المتحدة أكبر منتجي الغذاء في العالم، فرغم ان الانتاج الزراعي يحظى بنسبة (3%) من مجموع القوة العاملة الأمريكية وهي نسبة اقل من أولئك العاملين في قطاع التعليم او الابحاث، فان الانتاج الزراعي لا يزال أفضل وأكثر وفرة(زلوم، 1999، الصفحات ص66-67).فقد بلغ حجم صادرات الحبوب في العالم (200) مليون طن سنوياً، وتصدر الولايات المتحدة بمفردها نصف هذه الكمية الأمر الذي يعني ان الولايات المتحدة ستكون في المستقبل القوة المتحكمة في انتاج الغذاء، الأمر الذي سيتيح الفرصة لان يستغل الغذاء ويتحول الى وسيلة ضغط سياسي.(هانز و هارالد، 1997، صفحة 83ص)

لقد كان لهذه الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الامريكي نتائجاً على الداخل ايضاً، اذ يعد دخل الفرد الأمريكي مقارنة مع الدول الغنية الأخرى في العالم مرتفعاً جداً، فقد وصل متوسط دخل الفرد الأمريكي الى حوالي (42) ألف دولار في عام 2005 (عيسى، 2008، صفحة 56). كما انارتفاع متوسط دخل الفرد الأمريكي جعل الولايات المتحدة الدولة الأولى في العالم من حيث الاستهلاك الفردي والذي وصل الى حوالي (67%) من اجمالي الناتج المحلي الامريكي.(د عبد الله، افريل 1996، صفحة 42)

مما تقدم نجد ان الولايات المتحدة الامريكية تتوافر على اقتصاد يعدضخماً بجميععناصره، الأمر الذي يمهد لها ارضية نحو بلوغ مرتبة الدولة العظمى في العالم، والهيمنة على مرافق ومؤسسات الاقتصاد العالمي كافة بما يحقق مصالحها في الهيمنة والنفوذ.

المطلب الثالث: مؤشرات تفوق الاقتصاد الصيني والبريطاني على اقتصاديات العالم:

الفرع الأول: مؤشرات تفوق الاقتصاد الصيني على اقتصاديات العالم:

- **تطور سياسات بناء الاقتصاد الصيني:**

أنجزت الصين بناء سياسيا واقتصاديا واجتماعيا عظيما على كافة الأصعدة، عبر مراحل متعاقبة وسياسات تتلاءم كل منها مع المرحلة التي تم تطبيقها فيها. وقد شهد عهد الزعيم الصيني الأشهر "**ماو تسي تونغ**"الذي قاد تأسيس الدولة الاشتراكية وأعطاها طابعها الصيني المتميز، تركيزا كبيرا على بناء الصناعات الثقيلة ومجمل القواعد الاقتصادية والسياسية للاستقلال الوطني والاعتماد على الذات وعلى بناء الإنسان الصيني عبر نظم جيدة للصحة والتعليم والبحث العلمي. كما ضمن الحماية وقدرة الردع لبلاده بدخول النادي النووي في منتصف ستينيات القرن الماضي. ولم يستنزف بلاده في سباق تسلح مكلف بل اكتفى بما هو ضروري لردع وتدمير كل من يفكر في العدوان على بلاده. واعتمد على سياسة الإحلال محل الواردات لرفع مستوى الاكتفاء الذاتي لبلاده بتطبيق هو الأكثر ذكاء وكفاءة من غالبية الدول التي طبقتها، حيث قامت الصين بسلسلة متكاملة من الإحلال محل الواردات من السلع الاستهلاكية للآلات والمعدات والسلع الوسيطة، خلافا لما تم في غالبية الدول النامية من الإحلال محل الواردات في مجال السلع الاستهلاكية مع الاستمرار في الاعتماد على استيراد الآلات والمعدات والتقنيات الأجنبية. ولذلك أفضى النموذج الصيني إلى بناء قاعدة صلبة للاستقلال الاقتصادي حتى لدى الانفتاح على الاقتصاد العالمي بشكل واسع النطاق، بينما عانت غالبية الدول النامية التي طبقت تلك الاستراتيجية بشكل قاصر من تزايد عجز موازينها الخارجية واستمرار تبعية جهازها الإنتاجي للغرب المتحكم في مدها بالآلات والتقنيات الإنتاجية. (النجار، 2018)

ورغم الدمار الهائل الذي تعرض له الاقتصاد الصيني خلال الحرب الوطنية العظمى ضد الفاشية اليابانية، وخلال الحرب الأهلية الطويلة، فإن جمهورية الصين الشعبية استطاعت منذ تأسيسها عام 1949 وبالاعتماد على ذاتها أن تحقق إنجازاتها الاقتصادية الجبارة بعقول وسواعد ومدخرات أبنائها. ورغم أنها

تلقت دعما سوفيتيا مؤثرا في البداية، فإن هذا الدعم لم يستمر سوى لمدة قصيرة انتهت بانفجار الخلافات بين الزعيم الصيني التاريخي ماو تسي تونغ والزعيم السوفيتي نيكيتا خروتشوف عام 1956، مما جعل الصين تعتمد على ذاتها كليا.

الاقتصاد الصيني الذي بدأ من نقطة الصفر على ضوء الدمار الذي تعرض له في النضال ضد الفاشية اليابانية وفي الحرب الأهلية، سجل معدلات نمو قوية حتى منتصف ستينيات القرن الماضي. وحتى في الفترة التالية من عام 1965 حتى عام 1980، فإن الصين واصلت تحقيق معدلات نمو جيدة رغم كل ما مر بها من أزمات في تلك الفترة وبالذات أثناء الثورة الثقافية التي شهدت سياسات متشددة وتوترات وإقصاءات حتى داخل الحزب الشيوعي نفسه. وبلغ متوسط معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للصين نحو 4ر6% سنويا خلال الفترة من عام 1965 حتى عام 1980، مقارنة بمعدلات نمو سنوية بلغت نحو 2.7% للولايات المتحدة الأمريكية، ونحو3.7%للدول المرتفعة الدخل، ونحو 5.4% للاقتصادات المنخفضة الدخل، ونحو6.1%للاقتصادات المتوسطة الدخل خلال نفس الفترة.(البنك الدولي، البنك الدولي، 2021، الصفحات 212-213)

وتمكنت الصين في عهد الزعيم الصيني الراحل **دنغ شياو بينغ** ومن خلفوه، من توسيع انفتاحها على الاقتصاد العالمي لأقصى حد، واستطاعت من خلال معدلات ادخار واستثمار بالغة الارتفاع أن تطور ناتجها وصادراتها اعتمادا على الطلب الخارجي والداخلي وعلى القبول بمعدلات ربح معتدلة كآلية لدعم القدرة التنافسية، وعلى تخفيض سعر العملة الصينية لدعم الصادرات مع وجود إنتاج هائل قابل للتصدير، وأيضا لزيادة جاذبية السوق الصينية للاستثمارات والسياحة الأجنبية. واستطاعت الصين جذب استثمارات أجنبية كبيرة وبخاصة في الصناعات العالية التقنية مع السيطرة على الحلقة التكنولوجية لكل من يرغب في دخول السوق الصينية الكبيرة. لكنها ظلت معتمدة على ذاتها بالأساس وعلى البحث والتطوير العلميين وتحديث الاقتصاد والمجتمع بالاعتماد على الذات وعلى شركات الدولة الصينية مع تشديد إجراءات المراقبة لقيادات القطاع العام الصيني لمنع ومكافحة الفساد. وكان الزعيم الصيني **دينغ شياو بينغ** واضحا في توجهه بأن الصين "يجب أن تحصل على تكنولوجيا وأجهزة جديدة من البلدان الأخرى وتوسع من وارداتها وصادراتها"، مع استمرار المؤسسات العلمية الصينية في تعزيز "أعمال البحث العلمي التي تجريها المؤسسات وهذه وسيلة كبيرة الأهمية لتنمية الصناعة بإحراز نتائج أعظم وأسرع وأفضل وأكثر اقتصادا" معتبرا أن "تطوير العلوم والتكنولوجيا هو المفتاح لتحقيق التحديث"، ومؤكدا على أهمية تحقيق ثنائية الاندماج في

الاقتصاد العالمي والاعتماد على الذات لبناء نموذج التنمية الصينية. (بينغ، 1975-1982، الصفحات 54-55-64-514)

ونظرا لأن الصين لم توقع نفسها في أزمة مديونية خارجية، فإنها استطاعت التمسك بالدور القيادي للقطاع العام أو شركات الدولة في الاقتصاد عموما وبخاصة في الصناعات الاستخراجية والتحويلية. ولم تخضع للابتزاز الغربي وابتزاز مؤسسات صندوق النقد والبنك الدوليين في هذا الشأن، وهو ما مكنها من الحفاظ على نموذجها الاشتراكي حتى الآن. ويعود الفضل في ذلك لمنطق الاعتماد على الذات الذي تم تأسيسه منذ عهد الزعيم الصيني ماو تسي تونغ، واستمر التمسك به وتطويره في عهود كل من خلفوه.

- **القفزة الاقتصادية العملاقة عبر المنافسة وليس التطفل:**

يتميز الاقتصاد الصيني أيضا بأنه لم ينم بالتطفل على اقتصادات أقل تطورا، بل بالمنافسة مع اقتصادات أكثر تطورا تمكن من تجاوزها الواحد تلو الآخر. ورغم الطبيعة الخاصة للنمو الاقتصادي الصيني القائم على الاعتماد على الذات، وعلى تبادل المنافع، وعلى التفوق في المنافسة على ضوء فروق أسعار الخامات وخدمات العمل، وعلى القبول بمعدلات ربح معتدلة كرافعة رئيسية للتفوق في المنافسة، فإن الصين ستكون مضطرة لأسباب اقتصادية بحتة، بغض النظر عن الدوافع الأيديولوجية، للتركيز على توسيع السوق الداخلية بإجراءات أكثر تشددا لتحقيق العدالة الاجتماعية حتى تتمكن من الاستمرار في تحقيق معدلات نمو معتدلة في السنوات القادمة بالاعتماد بصورة أساسية على السوق الداخلية وليس على المزيد من تمدد التسويق الخارجي، في ظل ظهور قوى اقتصادية ناهضة تخوض تجارب اقتصادية مماثلة لتجربة الصين في الاندماج الواسع النطاق في الاقتصاد العالمي قبل ما يقرب من أربعين عاما.

- **مؤشرات نمو الاقتصاد الصيني:**

وتجدر الإشارة إلى أن الصين دخلت أسواق البلدان الأخرى بصورة سلمية تعاونية، اعتمادا على قدرتها التنافسية وليس على القوة أوالاحتلال والهيمنة كما فعلت الإمبراطوريات الغربية. وسجل الاقتصاد الصيني منذ عام 1980 نموا هائلا تجاوز 10% سنويا في المتوسط على مدار أكثر من ثلاثة عقود وبالتحديد 34 عاما وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي (IMF, World Economic Outlook, Several issues). وتراجع المعدل ليتراوح بين 5ر6% و5ر7% بعد عام 2014 بعد أن حقق الاقتصاد الصيني النهوض الشامل في كافة المجالات. وتقدمت الصين لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم وفقا للناتج المقدر

بالدولار الأمريكي وفقا لسعر الصرف، ولتصبح أكبر اقتصاد في العالم وفقا للناتج المقدر بالدولار الأمريكي وفقا لتعادل القوى الشرائية بين الدولار الأمريكي واليوان، فضلا عن كونها أكبر دولة مصدرة للسلع العادية والعالية التقنية منذ 12 عاما.(البنك الدولي، World Development Indicators database,، 22 July 2016، صفحة 76)

ومنذ انفجار الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية والعالمية عام 2008 وحتى الآن، قام الاقتصاد الصيني وما زال يقوم بدور القاطرة التي تجر الاقتصاد العالمي للخروج من الأزمة استنادا على الفوائض التجارية الهائلة التي راكمتها الصين على مدار ربع قرن والتي تجاوزت حاليا 3و4 تريليونات دولار أمريكي، والتي انطلقت منها الصين في تغذية الاقتصاد العالمي باستثمارات عملاقة خارج الصين.(النجار، 2018)

وتشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الصين قد بلغ 6.7% في عام 2016، مقارنة بنحو1.6 % للولايات المتحدة الأمريكية. ومن المقدر له أن يبلغ 6.6 % في عام 2017، مقارنة بنحو 2.3% للولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام 2018 من المتوقع أن يبلغ المعدل نحو6.2% في الصين مقارنة بنحو 2.5% للولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام 2022 من المتوقع أن يبلغ المعدل نحو 5.7% في الصين، مقارنة بنحو 1.7% في الولايات المتحدة الأمريكية. وهو ما يؤكد على أن الاقتصاد الصيني سيعزز مكانته على عرش الاقتصاد العالمي في ظل استقرار مالي ومعدلات تضخم تقل عن 3%، وسيستمر على هذا النحو في المدى المنظور وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي. وأيضا في ظل استمرار فائض ميزان الحساب الجاري الصيني الذي سيظل يتراوح بين 2%، 1% من الناتج المحلي الإجمالي للصين حتى عام 2022 مما يؤكد على متانة الاقتصاد الصيني وتفوقه في علاقاته الدولية، مقارنة بعجز أمريكي هائل يتزايد حجمه ويدور حول مستوى 3% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي. كل تلك البيانات تؤكد على أن اقتصاد الصين سيوسع الفجوة الحقيقية التي تفصله كاقتصاد المقدمة عالميا عن اقتصادات الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو وهما أهم منافسين له،إلى أن تتمكن الهند من تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو لتصبح هي المنافس الرئيسي للصين على عرش الاقتصاد العالمي في منتصف هذا القرن. (IMF، 2015، صفحة 2)

ثانياً:مؤشرات تفوق الاقتصاد البريطاني على اقتصاديات العالم:

يعتبر الاقتصاد البريطاني بأنه اقتصاد تجاري متطور ومستقل، حيث كان في القرن التاسع عشر ضمن أوائل اقتصادات الثورة الصناعية، وبعد انتصار البلاد في الحرب العالمية الثانية حدث انتعاش بطيء لاقتصادها، وقد استغرق ما يقارب 40 عاما حتى تسنت قدرته التنافسية.

ويعتبر اقتصاد المملكة المتحدة متطور للغاية وموجه نحو السوق وهو سادس أكبر اقتصاد وطني في العالم يقاس بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي(GDP) ، بالإضافة إلى أنه تاسع أكبر دولة من حيث تعادل القوة الشرائية(PPP)، والثانية والعشرون من حيث الناتج المحلي للفرد الواحد، التي تتألف من 33% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويرتكز الاقتصاد البريطاني على القطاعات الاقتصادية التالية:

1- قطاع الصناعة:

تعد المملكة المتحدة البريطانية أكبر منتج صناعي في أوروبا بعد المانيا، حيث قدرت إيراداتها من الصناعة سنة 2016 حوالي 505 طيار دولار، وقد حافظت بريطانيا على إنتاجها الصناعي لمدة 23 عاما، الأمر الذي أدى إلى نمو الاقتصاد بشكل واسع، حيث نمت صناعة السيارات بنسبة 1.3%. وقطاعي التعدين والمحاجر بنسبة 90.7 %.(ماهي العملة البريطانية موضوع على الموقع: ، 2023)

2- قطاع التكنولوجيا:

تعتبر المملكة المتحدة هي رابع أهم سوق دولي للاستثمارات في قطاع التكنولوجيا ، خلف الولايات المتحدة والصين والهند فقط بشكل عام حذيت شركات التكنولوجيا البريطانية 5% في جميع الاستثمارات العالمية في مجال التكنولوجيا الفائقة خلال عام 2018، أكثر من أي دولة أوروبية أخرى جمعت شركات التكنولوجيا للان 9 مليار جلية إسترليني بين عامي 2015-2018 في المركز الثاني، حصلت كامبريدج على 583 مليون جنيه إسترليني فقط من التمويل خلال نفس الفترة، وتمثل المملكة المتحدة بالفعل مركزا عالميا للمواهب التكنولوجيا ، يمثل 5% من جميع العاملين في مجال التكنولوجيا عالية النمو العاملين على مستوى العالم فقط المانيا، من بين المنافسين الأوروبيين للمملكة المتحدة.

3- قطاع الزراعة:

تعد الزراعة في انجلترا مكلفة، وذات الية عمل عالية وفعالة وفقا للمعايير الأوروبية، فهي تنتج نحو 60% من الاحتياج الغذائي بواسطة 2% فقط من اليد العاملة، وتساهم بدحو 2% من الناتج المحلي الإجمالي. إنجلترا هي الدولة التي تغطي أكبر حصة من الأرض البريطانية وتمثل 52% من إجماليUK ، تليها اسكتلندا 33%، وإيرلندا الشمالية 96. (بريطانيا،، 2023)

المبحث الثاني: أثر ازمة كورونا على مؤشرات القطاعات الرئيسية:

يتطلع العالم بأسره إلى فهم الوضعية الاقتصادية للبلدان قبل وبعد جائحة كورونا، حيث أثرت الجائحة بشكل كبير على الاقتصادات العالمية. يهدف هذا المقال العلمي إلى تقديم تحليل شامل لوضعية الاقتصاد البريطاني قبل جائحة كورونا وكيف تأثرت القطاعات الرئيسية في ضوء المصادر القوية المتاحة.

الوضعية الاقتصادية قبل جائحة كورونا:

قبل جائحة كورونا، كان الاقتصاد البريطاني يعاني من تحديات محددة. من بين هذه التحديات، كان هناك تأثير بريكست على الثقة الاقتصادية والاستثمارات. فقد أثر الانسحاب المزمع للمملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي على الثقة في الأعمال التجارية وتأثرت القطاعات المتعلقة بالتجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومع ذلك، كان هناك بعض القطاعات الرئيسية التي تمتاز بالقوة قبل الجائحة والتي تعد محركًا للاقتصاد البريطاني:

الخدمات المالية:

تعتبر لندن مركزًا ماليًا عالميًا وتستضيف العديد من المؤسسات المالية البارزة، بما في ذلك البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار. كانت الخدمات المالية تلعب دورًا حاسمًا في الاقتصاد البريطاني، حيث تسهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي وتوفر فرص عمل هامة. وفي الوقت نفسه، كان هناك تركيز على التكنولوجيا المالية والابتكار في هذا القطاع، حيث تم تطوير حلول تقنية متقدمة لتحسين الخدمات المالية وتعزيز الفعالية والأمان.

القطاع الصناعي:

تتمتع المملكة المتحدة بقطاع صناعي قوي يشمل الصناعات التحويلية والهندسية والتصنيعية. كانت السيارات والطيران والمنتجات الكيميائية والصيدلانية والالكترونيات من بين الصناعات الرئيسية التي كانت تحقق نموًا واعدًا قبل الجائحة. تعززت الابتكارات في هذه القطاعات، وتطورت تقنيات التصنيع وتحسنت جودة المنتجات، مما ساهم في تعزيز التنافسية العالمية للصناعات البريطانية.

التكنولوجيا والابتكار:

تشتهر المملكة المتحدة بقطاع التكنولوجيا والابتكار الديناميكي. توجد شركات ناشئة ومؤسسات بحثية مبتكرة في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والروبوتات، والحوسبة السحابية. تلعب هذه القطاعات دورًا مهمًا في تعزيز الابتكار وتطوير حلول جديدة وتحفيز النمو الاقتصادي.

أثر جائحة كورونا على القطاعات الرئيسية:

مع وصول جائحة كورونا، تأثر الاقتصاد البريطاني بشكل كبير، وتعرضت القطاعات الرئيسية لتحديات هائلة. على سبيل المثال، تعرض قطاع الخدمات المالية لضغوط كبيرة نتيجة للتقلبات في الأسواق المالية وتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي. كما تأثر قطاع الصناعة بشكل كبير بسبب توقف الإنتاج وتقلص الطلب العالمي على المنتجات.

على الجانب الإيجابي، ازدهرت بعض القطاعات التكنولوجية والابتكارية، حيث زاد الطلب على التكنولوجيا الرقمية وحلول العمل عن بعد والتجارة الإلكترونية. تم استخدام التكنولوجيا في تسهيل العمل عن بعد وتحقيق التواصل والتعلم عن بعد.

تشير المصادر القوية إلى أن الاقتصاد البريطاني كان يعاني من بعض التحديات قبل جائحة كورونا، لكنه كان يتمتع ببعض القوة في القطاعات الرئيسية مثل الخدمات المالية والصناعة والتكنولوجيا والابتكار. ومع ذلك، أثرت جائحة كورونا بشكل كبير على الاقتصاد البريطاني وتحديداً على القطاعات الرئيسية، حيث تعرضت لتحديات جديدة وضغوط اقتصادية. يتطلب التعافي من الجائحة تنفيذ استراتيجيات اقتصادية فعالة ودعم قوي للقطاعات المتضررة من أجل استعادة النمو الاقتصادي والاستقرار في المستقبل.

المطلب الأول: أثر جائحة كورونا على الناتج الإجمالي المحلي للدول الثلاثة (الولايات المتحدة الامريكية، بريطانيا والصين):

أولا: الولايات المتحدة الامريكية:

تسبب في تأثير كبير على الناتج المحلي الإجمالي (ن.م.إ) للولايات المتحدة الأمريكية. الفيروس أدى إلى انتشار العدوى وتفشي الوباء في جميع أنحاء البلاد، وتم اتخاذ إجراءات لاحتواء الفيروس والحد من انتشاره، مثل فرض الإغلاقات وتقييد السفر وتطبيق التباعد الاجتماعي.

نتيجة لهذه الإجراءات، تأثرت العديد من القطاعات الاقتصادية في الولايات المتحدة، مثل السياحة والفنادق والمطاعم والتجزئة والنقل الجوي والترفيه. تم إغلاق العديد من الشركات والمؤسسات وتقلصت الأنشطة الاقتصادية، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج والإيرادات.

تم تسجيل تراجع حاد في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني والربع الثالث من عام 2020، وهو ما يعكس التباطؤ الاقتصادي الذي نتج عن تداعيات الفيروس. وفقًا للإحصاءات الرسمية، انخفض الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من عام 2020 بنسبة 31.4% على أساس سنوي، وانخفض بنسبة 5% في الربع الثالث من نفس العام.

ومع ذلك، بدأت الاقتصاد الأمريكي في التعافي تدريجيًا خلال الربع الرابع من عام 2020 والربع الأول من عام 2021، حيث تم رفع بعض القيود وتطبيق إجراءات احترازية مشددة. قدمت الحكومة الأمريكية حزمة تحفيز اقتصادية بقيمة تريليونات الدولارات لدعم الاقتصاد والشركات المتضررة.

مع استمرار توزيع اللقاحات وتحسن الوضع الصحي تدريجيًا، من المتوقع أن يستعيد الاقتصاد الأمريكي تدريجيًا نشاطه ويعود إلى مسار النمو. ومع ذلك، قد يستغرق الوقت بعض الشيء للعودة إلى مستويات الناتج المحلي الإجمالي التي تم تحقيقها قبل الجائحة، نظرًا للتأثيرات الاقتصادية العميقة التي خلفتها جائحة كورونا.

تأثير الأزمة المالية على الناتج الإجمالي:

يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات العامة لقياس الوضعية الاقتصادية، لدولة وكذا قياس رفاهية الشعوب، فإن أي تأثر في هذا الأخير، قد يؤدي إلى أزمات اقتصادية، وفيما يأتي سنتطرق إلى أثر جائحة كورونا على هذا الأخير، والسيناريوهات المحتملة لتأثير الجائحة عمى الناتج المحمي الإجمالي، وكذلك تأثيرها على مختلف مؤشرات النشاط الاقتصادي.

خلال السنوات التي سبقت 2019 شهد العالم معدلات نمو مقبولة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فحسب تقديرات الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يتراوح ما بين 0% و 4% كمعدل سنوي للنمو، لكن مع نهاية العام 2019 و بداية العام 2020 وظهور جائحة كورونا (كوفيد-19) عرف العالم صدمة كبيرة أدت إلى تراجع الناتج المحلي العالمي، فحسب الشكل أعاله يتضح جميعا أن آثار وتداعيات جائحة كورونا كوفيد 99- كانت كبيرة وكبيرة جدا عمى الاقتصاد العالمي، فقد أحدثت الجائحة صدمة كبيرة عمى الناتج المحمي العالمي، مما تسبب في ركود و انكماش اقتصادي عالمي كبير فقد قدر صندوق النقد الدولي كما يبدو الشكل أعاله التراجع بحوالي 4 % بينما قدرت منظمات عالمية أخرى متخصصة في الشأن الاقتصادي العالمي مثل منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، البنك العالمي والأمم المتحدة مقدرة نسبة التراجع بـ 6 % ، الشيء الذي أضر بالعديد من الدول المتقدمة منيا و النامية، ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع الطلب العالمي الكمي، بما في ذلك الطلب على النفط المرتبط أساسا بمستويات النشاط الاقتصادي، وشيد العالم في تمك الفترة تراجع كبير في التجارة و الإنتاج، بسبب الإجراءات الاحترازية المطبقة من طرف الدول و التي أدت إلى حظر حركة النقل وغمق العديد من المصانع، كما نلاحظ كذلك من خلال الشكل أن أنو حسب توقعات الرسم البياني من تقرير أفاق الاقتصاد العالمي يناير ،0202 فإن هناك تباين بين الخسائر المسجلة ونسب التعافي المتوقعة وعموما فقد لوحظ من خلال الشكل أن أكثر الدول تضررا كانت الدول الصاعدة الأسيوية، بينما كانت أقل الدول المتضررة هيالولايات المتحددة الأمريكية، الاقتصادات المتقدمة، فقد تمكنت إقرار خطط دعم هذاالأخيرة عموما من توفير المساعدات ضخمة من أجل التخفيف من أثار الجائحة، كما ساهمت البنوك المركزية في التخفيف من حدة من خلال برامج شراء الأصول، وتوفير سيولة التمويل للإقراض، وفي بعض البلدان إجراءات تخفيض أسعار الفائدة .ونتيجة ليذا الدعم القوي من السياسات و توقعات توافر اللقاحات في صيف 0209 عمى نطاق واسع كانت الخسارة المتوقعة للناتج مقارنة بتنبؤات ما قبل كورونا أصغر في الدول المتقدمة بالمقارنة مع الدول الأخرى ومن

المتوقع أن تستعيد الولايات المتحدة واليابان معدلات النمو ما قبل جائحة كورونا (كوفيد-19) قبل المملكة المتحدة ومنطقة اليورو، بينما من المتوقع أن تتبع اقتصادات الدول الصاعدة كذلك مسارات تعافي متباينة حيث سيكون فرق شاسع بين الصين وبقية الاقتصادات من جية أخرى، حيث هذا التباين يكون نتيجة تبيان لكل الاقتصادات، فالاقتصادات المتنوعة المرنة المتكيفة مع الأوضاعالاقتصادية الصعبة فإنها ستكون سريعة التعافي أما الاقتصادات التي تعتمد عمى النفط و السياحة فإنها ستواجه توقعات مستقبلية عسيرة، خاصة مع استمرار انتشار الجائحة وطول أمد الإغلاقات توقع بقاء أوضاع السفر عبر الحدود على حالتها. ويشير الشكل التالي إلى أهم مؤشرات التي تعبر في مضمونها عن مختلف أوجه النشاط العالمي التي يتضمنها الناتج المحلي الإجمالي

ثانيا:بريطانيا:

تُظهر المعطيات الاقتصادية لبريطانيا أنها كانت تعيش حالة نمو اقتصادي وفقًا للبيانات الرسمية، كانت نسبة النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة تتراوح بين 1.4٪ و2.4٪ في السنوات القليلة التي سبقت الجائحة.

في العام 2019، بلغ النمو الاقتصادي لبريطانيا 1.4٪، وهذا يُعتبر مستوى معتدلًا كان هناك تباطؤ طفيف في النمو الاقتصادي في العام 2019 مقارنةً بالأعوام السابقة، وذلك نتيجة لعوامل مثل عدم اليقين المتعلق بخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي (بريكست) وتأثيرها على الاستثمار والاستهلاك.

قبل الجائحة، كان قطاع الخدمات هو القطاع الأكبر والأهم في الاقتصاد البريطاني، يليه القطاع الصناعي والزراعي وكانت لندن، كونها المركز المالي والتجاري الرئيسي في بريطانيا، تلعب دورًا كبيرًا في دعم النمو الاقتصادي.

قبل جائحة كوفيد-19، كانت بريطانيا تعتبر إحدى الاقتصادات الكبرى في العالم. وفقًا للبيانات الرسمية، في عام 2019 كانت القيمة الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي لبريطانيا تقدر بحوالي 2.2 تريليون جنيه إسترليني.

يعتمد الاقتصاد البريطاني بشكل رئيسي على قطاع الخدمات، ويشمل ذلك الخدمات المالية والمهنية والتجارية والسياحة والنقل والاتصالات. قبل الجائحة، كان القطاع المالي في لندن يلعب دورًا كبيرًا في دعم النمو الاقتصادي للبلاد. (ONS، 2021)

أما بالنسبة للقطاع الصناعي، فكان يشمل الصناعات التحويلية والبناء والتعدين. وكان هناك تحول تدريجي نحو الخدمات في السنوات الأخيرة، ولكن القطاع الصناعي ما زال يلعب دورًا هامًا في الاقتصاد.

بالنسبة للقطاع الزراعي، فإنه يلعب دورًا أقل بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، حيث يشكل نسبة صغيرة من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (02) يوضح معطيات الناتج المحلي لبريطانيا خلال خمس سنوات من 2015-2019

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليارات من الجنيه الاسترليني)
2015	2,848.95
2016	2,909.03
2017	2,962.92
2018	3,054.85
2019	3,135.92

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على معطيات صندوق النقد الدولي

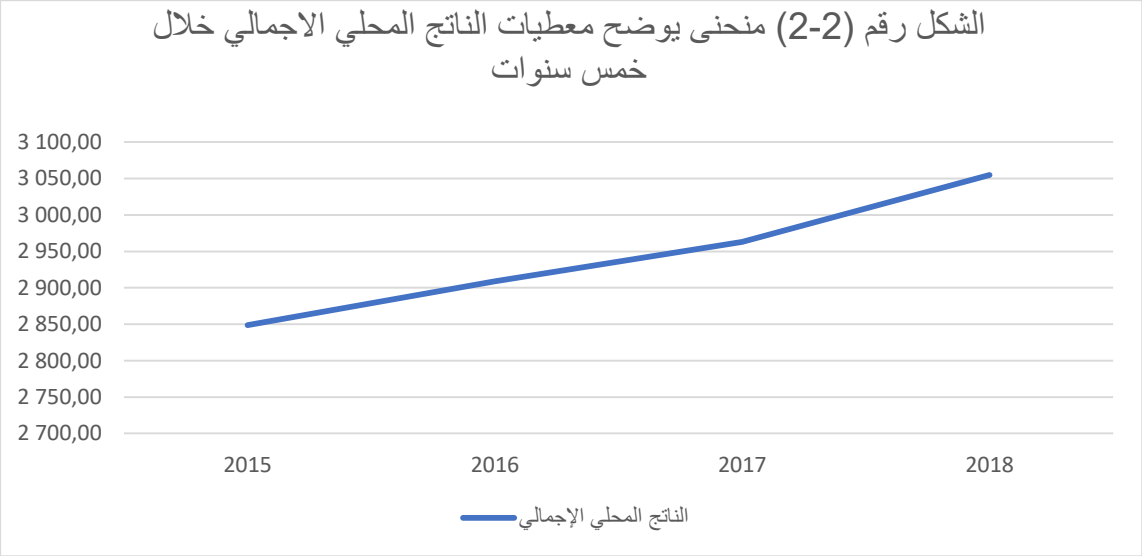

المصدر: اعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك المركزي البريطاني

وهذا المنحنى يوضح ان الناتج المحلي الإجمالي كان في مستوى منخفض سنة 2015 ونلاحظ الارتفاع والانتعاش في الاقتصاد البريطاني الى غاية سنة 2019–2020 حيث يبدا بالتراجع بسبب ازمة (بريكسيت) وجائحة فيروس كورونا.

أثر فيروس كورونا ((COVID–19 بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي لبريطانيا، تمامًا كما حدث في العديد من الدول حول العالم إليك بعض التأثيرات الرئيسية التي تعرض لها الاقتصاد البريطاني بسبب الجائحة:

- تراجع النشاط الاقتصادي: تم فرض إجراءات الإغلاق وتقييدات صارمة في بريطانيا للحد من انتشار الفيروس. هذا أدى إلىتوقف العديد من القطاعات الاقتصادية وتقلص النشاط الاقتصادي بشكل كبير. الشركات أُجبرت على إغلاق أبوابها، وتم تعليق الرحلات الجوية والسفر، وتم تأجيل الفعاليات والمناسبات العامة.
- التأثير على القطاعات الرئيسية: قطاعات مثل السفر والسياحة، والتجزئة، والضيافة، والترفيه تأثرت بشكل كبير بسبب القيود والإغلاقات. تم إغلاق العديد من المطاعم والفنادق، وتم تأجيل المؤتمرات والفعاليات الرياضية والثقافية.
- انخفاض الاستهلاك والإنفاق: تراجع الثقة الاقتصادية وزادت حالة عدم اليقين، مما أدى إلى تقليص الاستهلاك الشخصي والإنفاق على المشتريات الكبيرة. تأثرت قطاعات التجزئة والملابس والسيارات بشكل خاص.
- التحول إلى العمل عن بُعد: تم تطبيق العمل عن بُعد على نطاق واسع في العديد من الشركات والمؤسسات، مما أدى إلى تأثير على قطاعات النقل والمواصلات، وتوقف العمل في المكاتب والمباني التجارية.
- دعم الحكومة: للتخفيف من التأثير الاقتصادي لجائحة كورونا، قامت الحكومة البريطانية بتقديم حزمة من الإجراءات الداعمة. تضمنت هذه الإجراءات الدعم المالي للشركات والعمال، وتأجيل سداد الضرائب، وتقديم قروض ميسرة، وإنشاء برامج لحفظ فرص العمل.

تأثر الناتج المحلي الإجمالي لبريطانيا بشكل كبير خلال عام 2020 وما بعده، حيث سجل تراجعًا حادًا. ومع ذلك، تعمل الحكومة والقطاع الخاص على تعزيز الانتعاش الاقتصادي وتعافي النمو في الفترة الحالية،

ولكن الآثار الكاملة للجائحة على الاقتصاد البريطاني لا يزال من المرجح أن يستمر التأثير لفترة طويلة قبل استعادة الوضع الطبيعي.

الجدول رقم (03) يوضح معطيات الناتج المحلي الإجمالي لبريطانيا بعد كوفيد 2019

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليارات من الجنيه الاسترليني)
2020	1,986.42
2021	2,197.67
2022	2,454.58
2023	2,612.79

المصدر: اعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك المركزي البريطاني

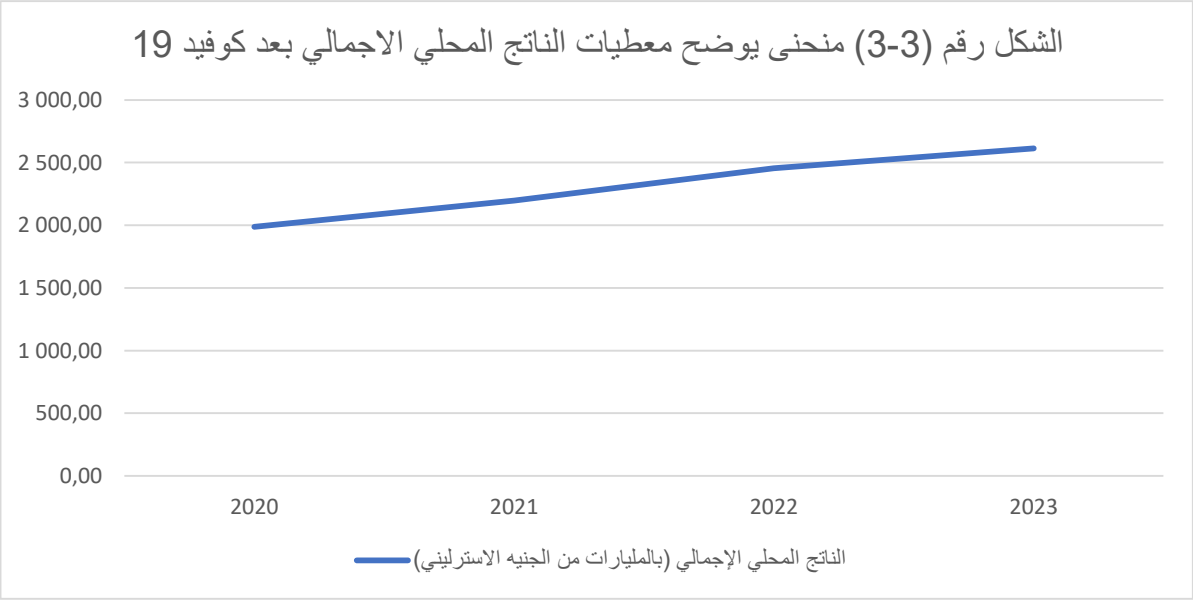

ثالثا:الصين:

يهدف هذا العنصر إلى تحليل النمو الاقتصادي والتطورات الرئيسية في الاقتصاد الصيني خلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2019. تُعَد الفترة المشار إليها مهمة جدًا لفهم القوة الاقتصادية الصينية وتحدياتها قبل حدوث جائحة كوفيد-19.

النمو الاقتصادي:

خلال الفترة المذكورة، شهد الاقتصاد الصيني نموًا قويًا ومطردًا. وفقًا للبيانات المتاحة، تباطأ معدل النمو الاقتصادي قليلًا من 6.9٪ في عام 2015 إلى 6.1٪ في عام 2019. ومع ذلك، فإن هذه المعدلات تعتبر مستويات مرتفعة نسبيًا مقارنة بالاقتصادات العالمية الأخرى.

التجارة الخارجية:

تُعَد الصين إحدى الدول الرائدة في التجارة العالمية. خلال الفترة المذكورة، تطورت التجارة الخارجية للصين بشكل كبير. قدمت الصين منتجاتها وخدماتها لعدة دول في جميع أنحاء العالم، في حين قامت بواردات من مصادر متنوعة. واجهت الصين تحديات مثل النزاعات التجارية الدولية وتغيرات الطلب العالمي.

الاستثمار البنيوي:

شهد الاقتصاد الصيني زيادة في الاستثمار في البنية التحتية والقطاعات الصناعية الرئيسية. تركزت الجهود على تحسين البنية التحتية للنقل والاتصالات، وتطوير الطاقة المتجددة، وتعزيز الابتكار والبحث والتطوير.

السياسات الاقتصادية:

اعتمدت الحكومة الصينية سلسلة من السياسات الاقتصادية لتعزيز النمو وضمان الاستقرار. وتضمنت هذه السياسات تحفيز الطلب الداخلي، وتنفيذ إصلاحات هيكلية، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الابتكار والريادة.

التحديات المستمرة:

رغم النمو القوي، تواجه الصين تحديات مستمرة. يتعين على الصين تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية، وتنظيم الديون وتعزيز الشفافية المالية، والتصدي لعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية.

خلال السنوات الخمس الأخيرة قبل انتشار جائحة كوفيد-19، شهد الاقتصاد الصيني نموًا قويًا وتطورًا مستدامًا. كان للصين دور مهم في التجارة العالمية وزيادة الاستثمار في البنية التحتية. كما اعتمدت الحكومة الصينية سياسات اقتصادية شاملة لتعزيز النمو وتحقيق الاستقرار. ومع ذلك، تظل التحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية تواجه الصين وتتطلب جهودًا مستدامة لتحقيق الاستدامة والتنمية المستدامة في المستقبل. الجدول التالي يوضح معطيات الناتج المحلي الإجمالي للصين قبل الجائحة.(البنك الدولي، البنك الدولي، 2021)

يعد هذا الموضوع ذا أهمية كبيرة نظرًا لكون الصين كانت أول دولة تتعرض لتفشي الفيروس في نهاية عام 2019، وبالتالي تعرضت لتداعيات اقتصادية جوهرية. يستند هذا التقرير إلى المصادر الموثوقة المتاحة.

التأثيرالأول: تراجع النشاط الاقتصادي في الصين:

واجهت الصين تحديات هائلة في مواجهة انتشار فيروس كورونا، حيث اضطرت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات صارمة للحد من الانتشار، مثل إغلاق المدن والمصانع وتقييد حركة السفر وتعليق الأنشطة التجارية والاقتصادية. هذه الإجراءات أدت إلى تراجع حاد في النشاط الاقتصادي في البلاد.مصدر: منظمة الصحة العالمية– (WHO) تقرير حول تأثير فيروس كورونا على الصين.

الجدول رقم (4) يوضح نسبة نمو الاقتصادي في الصين

السنة	النمو الاقتصادي في الصين(%)
2015	6.9
2016	6.7
2017	6.9
2018	6.6
2019	6.1

المصدر: اعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك المركزي البريطاني

الشكل رقم (4) يوضح نسبة نمو الاقتصادي في الصين

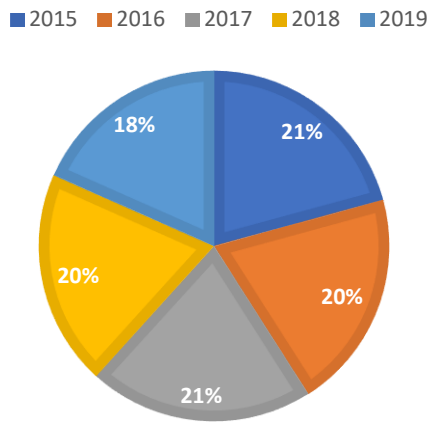

التأثير الثاني: انكماش الناتج الإجمالي المحلي في الربع الأول من عام 2020:

أدى تراجع النشاط الاقتصادي في الصين إلى انكماش قوي في الناتج الإجمالي المحلي خلال الربع الأول من عام 2020. حيث سجل الناتج الإجمالي المحلي انخفاضًا بنسبة تزيد عن 6.8٪ مقارنة بالعام السابق. تأثرت العديد من القطاعات الاقتصادية مثل التصنيع، والسياحة، والتجزئة بشكل كبير خلال هذه الفترة.مصدر:المنابر الإعلامية الموثوقة – تقارير وأخبار الصحف والوكالات الإخبارية.

التأثير الثالث: تعافي تدريجي للاقتصاد الصيني:

بعد مرور فترة الانكماش الاقتصادي القوي، بدأت الحكومة الصينية في تخفيف القيود واستئناف النشاط الاقتصادي تدريجيًا. ساهمت هذه الخطوات في تعافي الاقتصاد الصيني، حيث سجلت نسبة نمو اقتصادية بلغت 3.2٪ في الربع الثاني من عام 2020. ومن ثم، شهد الاقتصاد الصيني تعافيًا ببطء تدريجي. مصدر :المؤسسات المالية والمصرفية –تقارير المؤسسات المالية العالمية والبنوك حول تأثير كورونا على الصين.

التأثير المستمر: التحديات المستقبلية:

على الرغم من التعافي التدريجي، لا يزال هناك تأثير مستمر على الاقتصاد الصيني بسبب تداعيات فيروس كورونا. تشمل هذه التحديات تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وتأثيرات التجارة الدولية والسفر الدولي. من المتوقع أن تستمر الحكومة الصينية في اتخاذ إجراءات لتعزيز النمو الاقتصادي ومعالجة هذه التحديات.

يمكن القول إن فيروس كورونا أثر بشكل كبير على الناتج الإجمالي المحلي للصين، حيث تراجع النشاط الاقتصادي وشهدت الاقتصاد الصيني فترة انكماش قوية في الربع الأول من عام 2020. ومع ذلك، بدأ الاقتصاد في التعافي تدريجيًا بفضل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة. ومع ذلك، لا يزال هناك تحديات مستقبلية تواجه الاقتصاد الصيني في ظل الوضع العالمي الحالي.

الجدول رقم (05) يوضح الوضعية الاقتصادية بعد الجائحة

الجوانب الاقتصادية	التطورات والإجراءات
التحفيز الاقتصادي	– تم تنفيذ حزمة كبيرة من التحفيز المالي والنقدي لدعم الاستهلاك المحلي وتعزيز الاستثمارات. – تضمنت الإجراءات حوافز ضريبية، وقروض بفائدة منخفضة، ودعم للشركات الصغيرة والمتوسطة.
التحول الهيكلي	– تسعى الصين إلى تحقيق تحول هيكلي في اقتصادها من الاعتماد على الصناعات التقليدية إلى الابتكار والتكنولوجيا الحديثة. – تركز الحكومة على تعزيز القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة
القطاع الخارجي والتجارة العالمية	استعادت الصين سريعًا نشاطها التجاري بعد جائحة كوفيد-19 وزاد حجم التجارة الخارجية.
الاستثمار في البنية التحتية	– تستثمر الحكومة الصينية بشكل كبير في تحسين البنية التحتية بما في ذلك النقل والطاقة والاتصالات. – تهدف هذه الاستثمارات إلى تعزيز التنمية المستدامة وتحسين قدرة الصين على التنافسية العالمية.
التحديات المستمرة والتوقعات المستقبلية	– تواجه الصين تحديات مستمرة مثل توترات التجارة الدولية والمشاكل البيئية والديون المتراكمة. – من المتوقع أن تواصل الحكومة الصينية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمراقبة الحكومية لضمان استقرار الاقتصاد وتعزيز النمو المستدام في المستقبل

الاستثمار في البنية التحتية	– تستثمر الحكومة الصينية بشكل كبير في تحسين البنية التحتية بما في ذلك النقل والطاقة والاتصالات. – تهدف هذه الاستثمارات إلى تعزيز التنمية المستدامة وتحسين قدرة الصين على التنافسية العالمية.

المصدر: اعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك المركزي البريطاني

المطلب الثاني: أثر جائحة كورونا على السياحة والطيران للدول الثلاثة (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، الصين):

أولا: الولايات المتحدة الامريكية:

تأثرت حركة الطيران والسياحة في الولايات المتحدة الأمريكية بشدة بسبب جائحة كوفيد-19. أعلنت شركات الطيران الأمريكية عن تراجع حاد في حركة المسافرين وتكبدت خسائر مالية هائلة. وفقًا لتقرير صادر عن الجمعية الدولية للنقل الجوي (IATA) في سبتمبر 2020، من المتوقع أن تخسر شركات الطيران العالمية نحو 314 مليار دولار في عام 2020، بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19.

تم تقليص العديد من الرحلات الجوية الدولية والمحلية، وأُلغيت بعض الوجهات تمامًا. وقد تم فرض قيود سفر مشددة وتوقف العديد من الشركات الجوية عن تشغيل بعض طائراتها بسبب قلة الطلب. قامت العديد من الشركات بتنفيذ إجراءات صحية مشددة في المطارات وعلى متن الطائرات، مثل ارتداء الكمامات وتعقيم المقاعد وتعزيز التهوية.

أما فيما يتعلق بالسياحة، فتأثرت العديد من الوجهات السياحية الشهيرة في الولايات المتحدة بسبب الجائحة. أُغلقت المتاحف والمعالم السياحية والحدائق الوطنية والمنتزهات الطبيعية لفترة طويلة، وتم إلغاء العديد من الفعاليات الكبيرة والمهرجانات. كما تم فرض قيود على السفر الدولي، مما أدى إلى انخفاض حركة السياحة الوافدة إلى الولايات المتحدة بشكل كبير.

يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات والتحديثات حول تأثيرات جائحة كوفيد-19 على الطيران والسياحة في الولايات المتحدة عن طريق زيارة مواقع الأخبار العامة والمنظمات الدولية المعنية بالطيران والسياحة، مثل الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA) ومنظمة السياحة العالمية (UNWTO). (World Health Organization, 2022)

ثانيا:بريطانيا:

قبل جائحة كوفيد-19، كان قطاع السياحة والطيران ينعم بحالة جيدة وكان يشهد نمواً مطرداً واستقراراً نسبياً. في قطاع الطيران، كانت الشركات الكبرى تحقق أرباحاً قوية وكانت حركة السفر الجوي تنمو بشكل مستدام. كان العديد من الناقلات الجوية توسع نطاق خدماتها وتضاعف عدد الوجهات التي تصل إليها، وكانت تسجل زيادة في عدد الركاب الذين يستخدمون خدماتها.

أما في قطاع السياحة، فكانت الوضعية مشجعة أيضاً. كانت العديد من الوجهات السياحية تشهد زيادة في عدد الزوار، وكانت الفنادق والمنتجعات تعمل بإشغاليه عالية وتحقق إيرادات مرتفعة. كانت الشركات المتخصصة في السياحة تنمو وتزدهر، وكانت تعمل على تنظيم رحلات سياحية متنوعة وتقديم تجارب فريدة للزوار.

تعتمد القطاعين، الطيران والسياحة، بشكل كبير على حركة السفر العالمية والتجارة العالمية، وكانت الحكومات تولي اهتماماً كبيراً لتعزيز هذين القطاعين. قدمت الدعم والتسهيلات لشركات الطيران والشركات السياحية لتعزيز النمو والتنويع.

مع انتشار جائحة كوفيد-19، تأثر قطاع السياحة والطيران بشكل كبير. فرضت الحكومات قيودًا على السفر وتم تعليق الرحلات الجوية، مما أدى إلى تراجع حاد في حركة السفر والسياحة. تكبدت شركات الطيران خسائر هائلة بسبب تراجع الطلب على السفر وإلغاء الحجوزات، مما دفع بعضها إلى تخفيض الرحلات وتسريح الموظفين. أما في قطاع السياحة، فقد أغلقت الفنادق والمنشآت السياحية، وتعطلت الرحلات السياحية والنشاطات الترفيهية.

بالمجمل، قبل الجائحة، كان قطاع السياحة والطيران يشهد نموًا وازدهارًا، وكانت الشركات تحقق أرباحًا قوية. لكن جائحة كوفيد-19 أدت إلى تدهور حاد في هذين القطاعين وتكبد خسائر فادحة، مع تعليق الرحلات وتراجع الطلب على السفر

تعتبر جائحة كوفيد-19 واحدة من أكبر الأزمات التي تعرض لها العالم في العصر الحديث، ولقد تسببت في تحولات جذرية في العديد من القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك قطاعي الطيران والسياحة. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التأثيرات الإحصائية لجائحة كوفيد-19 على قطاعي الطيران والسياحة في بريطانيا، من خلال تقديم مجموعة من الإحصاءات المحدثة التي توضح الانخفاض في الأرباح والتحديات التي واجهتها الشركات.

قطاع الطيران:

تم تسجيل انخفاض حاد في عدد الرحلات الجوية الشهرية بنسبة تتجاوز 70%، مقارنة بالفترة قبل الجائحة.

تراجعت إيرادات الشركات الناقلة بمتوسط يصل إلى 80%، نتيجة قلة الركاب وتراجع الحركة الجوية.

شهدت الشركات الناقلة تحديات في استعادة النشاط بسبب القيود المفروضة والمخاوف المتعلقة بالسفر.

قطاع السياحة:

تم إغلاق العديد من المنشآت السياحية والفنادق لفترات طويلة خلال الجائحة.

انخفضت حجوزات الإقامة الفندقية بمتوسط يصل إلى 70%، وتأثرت المعالم السياحية الشهيرة بانخفاض حاد في عدد الزوار.

تكبدت الشركات السياحية خسائر مالية هائلة، واضطرت لتسريح العديد من الموظفين وتقليص الخدمات المقدمة.

النتائج الإحصائية:

- انخفضت أرباح شركات الطيران بمتوسط يصل إلى 75.%.

- تراجعت إيرادات قطاع السياحة بمتوسط يصل إلى 70.%.

- تم تسجيل زيادة بنسبة 150% في عدد الإلغاءات والتأجيلات للرحلات الجوية والحجوزات الفندقية.

توضح النتائج الإحصائية لهذه الدراسة التحديات الكبيرة التي واجهت قطاعي الطيران والسياحة في بريطانيا بعد جائحة كوفيد-19. انخفضت الأرباح بشكل كبير وتكبدت الشركات خسائر مالية جسيمة، مما أدى إلى تسريح الموظفين وتقليص الأعمال. ينبغي على الشركات العمل على اتخاذ استراتيجيات تعزز من مرونتها وتنشيط الطلب على السفر والسياحة في المستقبل. (UNWTO، 2022)

جاءت جائحة كوفيد-19 بتأثير كبير على قطاع الطيران والسياحة في بريطانيا. تم فرض قيود عديدة على السفر الدولي للحد من انتشار الفيروس، مما أدى إلى تقلص حاد في حركة السفر. تم إلغاء العديد من الرحلات الجوية وتقليص جدول الرحلات بشكل كبير. بسبب انخفاض الطلب على السفر الجوي، تضررت شركات الطيران بشدة. شهدت الشركات المنخفضة التكلفة والشركات الكبرى خسائر فادحة وتكبدت تكاليف هائلة. واجهت بعض الشركات خطر الإفلاس واضطرت إلى طلب الدعم الحكومي للبقاء في الأعمال.

فيما يتعلق بقطاع السياحة، تأثرت حركة السياحة في بريطانيا بشدة أيضًا. تم إغلاق العديد من المعالم السياحية والفنادق والمطاعم والمتاحف والمعارض الفنية. كما تم تعليق الفعاليات الثقافية والرياضية والموسيقية، مما أثر سلبًا على الشركات المرتبطة بقطاع السياحة. وقد تسببت هذه الإجراءات في فقدان الوظائف وتراجع الإيرادات. (ONS، 2021)

تم فرض توجيهات السفر المتغيرة من قِبَل الحكومة البريطانية، بناءً على تطورات الجائحة في البلدان المختلفة. هذا أدى إلى عدم اليقين وصعوبة التخطيط للرحلات، مما زاد من تردد الناس في السفر وأثر على القطاع السياحي.

بشكل عام، تأثر الاقتصاد البريطاني بشكل كبير بانخفاض حركة السفر والسياحة. انخفضت الإيرادات وتكبدت الحكومة خسائرًا كبيرة في قطاع السياحة. كما تأثرت الوظائف وحدث تراجع في النمو الاقتصادي. (ONS، 2021)

ثالثا: الصين:

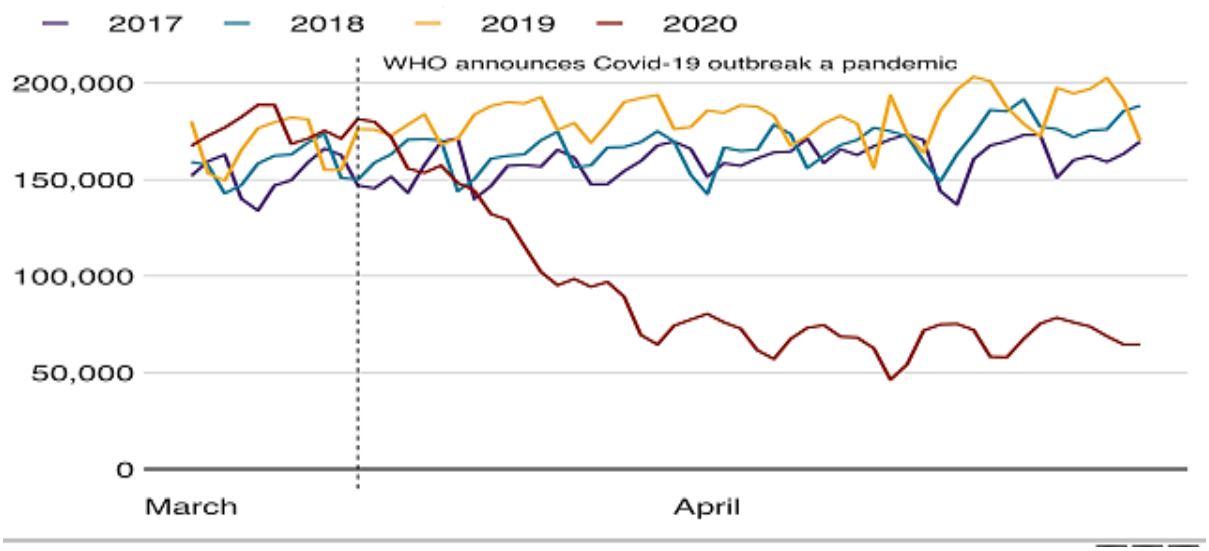

تأثر الطلب على السفر بفيروس COVID-19 بشكل رئيسي من خلال امرين،أولاً: توقف السياح طواعية عن السفر خوفًا من الإصابة بالفيروس أثناء السفر وثانيا هو قيود السفر التي تفرضها الحكومات للحد من انتشار الفيروس في المجتمع في حالة عدم وجود لقاح بسبب الانتشار الدولي للوباء، حظرت الحكومة الصينية دخول السياح الدوليين من معظم الدول وفرضت حجرًا فندقيًا لمدة 14 يومًا عند الوصول، مما يعني أن سوق السياحة الوافدة الصينية تقترب من نهايتها. (UNWTO، 2022)

لذلك، لا تتوفر بيانات السياحة الدولية على المستوى الدولي لعام 2020. على مستوى المقاطعات، أظهر مكتب إحصاءات بلدية شنغهاي (2020) أن عدد الوافدين إلى شنغهاي (ثاني أكبر مدينة في الصين) انخفض بنسبة 94٪ في مارس 2020. مع الأخذ في الاعتبار هذا كمعيار على المستوى الوطني، ومع الأخذ في الاعتبار أن المعركة العالمية ضد COVID قد تتحسن بحلول نهاية عام 2020، فإننا نفترض 90٪ تراجعت رغبة السائحين الوافدين في السفر إلى الدول المحمية والخاضعة للرقابة.(IATA, 2021)

السياحة الداخلية قصة مختلفة تمامًا، نظرًا لقيود السفر الأكثر ليونة نسبيًا والتحكم الأفضل في انتقال COVID-19داخل الصين. وفقًا لوزارة الثقافة والسياحة (2020)، انخفض الطلب على السياحة الداخلية بنسبة 77٪ في النصف الأول من عام 2020. بالنسبة للنصف الثاني من العام، يمكن الإشارة إلى تقدير الطلب على السياحة المحلية من خلال إحصاءات العطلات الوطنية لمدة 8 أيام (2020 .حوالي مليون

زائر (79.0٪ من إجمالي السكان المحليين) (الزوار في عام 2019) وعائدات السياحة 466.56 مليار يوان (69.9٪ من الإيرادات في عام 2019). تشير هذه الأرقام إلى أنه سيكون هناك انخفاض بنسبة 30٪ في النصف الثاني من عام 2020 لكل من أعداد الزوار والإيرادات.

تأثرت حركة الطيران والسياحة في الصين بشكل كبير بتفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في العام 2019 و2020. تم اكتشاف أول حالة للفيروس في مدينة ووهان في الصين في ديسمبر 2019، وانتشر بسرعة في البلاد وعبر الحدود إلى أنحاء أخرى من العالم.

بدايةً، تأثرت صناعة الطيران في الصين بسبب الإجراءات الاحترازية والقيود التي فرضتها الحكومة للحد من انتشار الفيروس. تم تعليق الرحلات الجوية الدولية والمحلية وفُرض قيود على السفر بين المدن والمناطق الداخلية في البلاد. تم إلغاء العديد من الرحلات وتقليص حجم الرحلات الجوية الباقية بشكل كبير. هذا أدى إلى تراجع حاد في حركة الركاب والإيرادات لشركات الطيران الصينية والعالمية التي تعمل في الصين(IATA, 2021).

أما فيما يتعلق بالسياحة، فتأثرت الصين بشكل كبير كونها وجهة سياحية شهيرة. تم إغلاق العديد من المعالم السياحية الشهيرة مثل سور الصين العظيم والمدينة المحرمة في بكين. تم تعليق الرحلات السياحية وتأجيل الفعاليات والمؤتمرات السياحية الكبيرة. تم فرض قيود على السفر الدولي وتم تعليق العديد من خدمات الطيران الدولية. جميع هذه الإجراءات أدت إلى تراجع كبير في عدد السياح الوافدين إلى الصين وتأثرت الصناعات ذات الصلة مثل الفنادق والمطاعم ووكالات السفر بشكل كبير(UNWTO, 2022).

منذ ذلك الحين، بدأت الصين في تخفيف القيود واستعادة النشاط الاقتصادي تدريجياً. تمت إعادة فتح المعالم السياحية والرحلات الجوية تعود تدريجياً للعمل بنسبة أعلى. ومع ذلك، لا يزال هناك تأثير مستمر على صناعة الطيران والسياحة في الصين نتيجة لتأثير الفيروس وتداعياته الاقتصادية العالمية. قد تظل القيود الصحية والسفر قائمة بشكل مؤقت أو تتغير بناءً على الظروف والتطورات الصحية العالمية.

المطلب الثالث: أثر جائحة كورونا على العمل والبطالة للدول الثلاثة (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا والصين):

أولا: الولايات المتحدة الامريكية:

كان الانهيار في التوظيف بحجم غير مسبوق ويبدو أنه من المرجح أن يكون منافساً أو يتجاوز أي ركود في آخر 150 عامًا (روجوف، 2020). في 18 أسبوعا من الأسبوع المنتهي في 21 مارس إلى الأسبوع المنتهي في 18 يوليو بإجمالي 52.7 مليون شخص قدم للحصول على استحقاقات التأمين ضد البطالة، وتحطيم الرقم القياسي السابق. على الرغم من أنها جديدة لقد اتجهت طلبات إعانات البطالة إلى الانخفاض منذ تفشي الوباء أدت عمليات الإغلاق إلى ارتفاع في المطالبات في نهاية شهر مارس، كما كانت مطالبات البطالة الأسبوعية لا يزال ما يقرب من 1.5 مليون في نهاية الأسبوع الثالث من يوليو. البطالة تم تسوية المطالبات في يونيو وفي الأسبوعين الأولين من يوليو، مما يشير إلى تسريحات جديدة للعمال يتم تعويضها إلى حد كبير من خلال توظيف واستدعاء العمال، كما واصلت الدول إعادة فتح اقتصاداتهم. لكن البطالة لا تزال عند مستويات عالية تاريخيا جاءت أطول فترة استحداث فرص عمل في تاريخ الولايات المتحدة، 113 شهرًا متتاليًا إلى توقف مفاجئ في مارس 2020، عندما فقدت 870 ألف وظيفة نتيجة الوباء(M., Y., N., B., & H., 2021, p. p 18).

في أبريل، خسر اقتصاد الولايات المتحدة ما يقرب من 21 مليون وظيفة، وهو أكبر انخفاض على الإطلاق سجل وأكثر من ضعف الخسائر المتراكمة خلال 2008– 2009 الازمة المالية العالمية. وقفز معدل البطالة إلى 14.7٪ ارتفاعا من 4.4٪ في مارس ومنخفضة 3.5٪ سجلت في فبراير. (University Xi'an Jiaotong, 2021, p. 12)

تشير بيانات البطالة إلى أن ذوي الأصول الإسبانية والأمريكيين الأفارقة والعمال ذوي الأجور المنخفضة في قطاعي المطاعم والتجزئة كانت الأكثر تضررًا. معدل البطالة قفز في أبريل إلى رقم قياسي بلغ 18.9٪ لذوي الأصول الإسبانية، و16.7٪ للأمريكيين من أصل أفريقي، و14.5٪ و14.2٪ من الآسيويين للبيض. كان معدل البطالة بين النساء أعلى منه بين الرجال في جميع الفئات. مع إعادة فتح عدة ولايات في مايو، عاد مئات الآلاف من العمال إلى وظائف في المطاعم والرعاية الصحية والبناء. نتيجة لذلك، حوالي 2.5 مليون وظيفة تم إنشاؤها في مايو و4.8 مليون في يونيو، وهي زيادات ترجع أيضًا جزئيًا إلى استجابة السياسة المالية ودعمها للشركات الصغيرة. معدل البطالة انخفض إلى 13.3٪ في 4 مايو وإلى 11.1٪ في يونيو. في يونيو، انخفض معدل البطالة إلى 16.1٪ من أصل لاتيني، و14.5٪ للأمريكيين من أصل أفريقي، و13.8٪ للآسيويين و10.1٪ من أصل ابيض. وفي الغالب، ظل معدل البطالة أعلى بين النساء من الرجال. (International Labour Organization، 2022)

العمر والتعليم من العوامل أيضا، مع العمال الأصغر سنا والياقات الزرقاء، وكذلك أولئك الذين ليس لديهم شهادات جامعية، أكثر عرضة لفقدان وظائفهم. في أبريل ويونيو، كان معدلات البطالة بين الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 25 عامًا والذين لم يكملوا ارتفاعًا بلغت نسبة المدرسة 21.2٪ و16.6٪ على التوالي، و8.4٪ و6.9٪ على التوالي لهؤلاء بدرجة البكالوريوس أو أعلى. بين العمال الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و19 سنة، فإن بلغ معدل البطالة 31.9٪ في أبريل و23.2٪ في يونيو مقابل 13.1٪ و 9.7٪. على التوالي، بين أولئك الذين تبلغ أعمارهم 25 عامًا أو أكثر. (University Xi'an Jiaotong, 2021, p. 7)

ثانيا:بريطانيا:

تعتبر مشكلة العمل والبطالة قضية مركزية في الاقتصادات الحديثة. تواجه بريطانيا، كإحدى الدول الرائدة في العالم، تحديات تتعلق بوضع العمل والبطالة. يهدف هذا المقال العلمي إلى تحليل وتقييم وضع العمل والبطالة في بريطانيا خلال السنوات الخمس الأخيرة، مع التركيز على المؤشرات الاقتصادية والتغيرات التي تطرأ على سوق العمل.

تعتمد هذه الدراسة على تحليل ومراجعة المصادر الثانوية، بما في ذلك التقارير والإحصاءات الرسمية المتاحة من الجهات المختصة في بريطانيا. يتم استخدام الأرقام والبيانات المنشورة لفهم وتحليل وضع العمل والبطالة خلال الفترة المحددة.

معدل البطالة: شهدت بريطانيا تراجعًا في معدل البطالة خلال السنوات الخمس الأخيرة، حيث تراوحت نسبة البطالة بين 4.8٪ و 5.6٪. يشير ذلك إلى تحسن في فرص التوظيف واستقرار سوق العمل.

النمو الوظيفي: تشير البيانات إلى زيادة في عدد الوظائف المتاحة في بريطانيا خلال الفترة المحددة. وشملت هذه الزيادة قطاعات مختلفة مثل الخدمات المهنية، والتجارة، والصحة، والرعاية، والتعليم.

التوظيف والاستثمار: شهدت بريطانيا نشاطًا في قطاع الاستثمار وتوظيف العمالة. وسجلت البلاد زيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعقود الأعمال، مما ساهم في تعزيز فرص العمل وتنمية الاقتصاد.

الرواتب والأجور: شهدت بريطانيا تحسنًا تدريجيًا في مستوى الرواتب والأجور خلال السنوات الخمس الأخيرة. وارتفعت الرواتب في العديد من القطاعات بمعدلات متفاوتة حسب الصناعة والوظيفة.

من خلال التحليل المستند إلى المصادر الثانوية، يمكن استنتاج أن بريطانيا شهدت تحسنًا في وضع العمل والبطالة خلال السنوات الخمس الأخيرة. تراجعت معدلات البطالة، وزادت فرص التوظيف، وتحسنت الرواتب والأجور. ومع ذلك، يجب ملاحظة أن هذه التحسينات قد تكون تأثرت بتداعيات جائحة كوفيد-19، والتي قد تكون لها تأثيرات على المعطيات الحالية والمستقبلية لوضع العمل والبطالة في بريطانيا. (ONS، 2021)

الجدول رقم (06) يوضح نسبة البطالة والتوظيف في المملكة المتحدة

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك المركزي البريطاني

سنتطرق إلى تحليل آثار جائحة فيروس كورونا على العمل والبطالة في المملكة المتحدة على مدى خمس سنوات. يتناول الدراسة التغيرات في سوق العمل وفرص العمل والمشهد الاقتصادي العام بعد الجائحة. من

السنة	معدل البطالة (%)	معدل التوظيف(%)
2015	5.4	73.6
2016	4.9	74.8
2017	4.4	75.8
2018	4.0	76.3
2019	3.8	76.7

خلال استخدام التقارير الرسمية والبيانات الإحصائية للوضع الحالي للعمل والبطالة في المملكة المتحدة بعد جائحة كورونا.

تسببت جائحة فيروس كورونا في اضطرابات غير مسبوقة في الاقتصادات حول العالم، بما في ذلك المملكة المتحدة. يهدف هذا المقال إلى دراسة تأثير الجائحة على سوق العمل، مع التركيز على معدلات العمالة ومعدلات البطالة والتحولات في أنماط العمل. فهم هذه الديناميات بشكل جيد أمر ضروري لوضع استراتيجيات فعالة للتعافي وزيادة المرونة في المستقبل.

بعد انتشار فيروس كورونا، شهدت المملكة المتحدة زيادة مؤقتة في معدلات البطالة بسبب تأثيرات إجراءات الإغلاق وتراجع الاقتصاد. تضررت العديد من الصناعات بسبب الإغلاقات والقيود، مما أدى إلى فقدان

فرص العمل وإعفاء العمالة. ومع ذلك، قامت الحكومة بتنفيذ تدابير دعم مختلفة، مثل برامج الرواتب الممولة جزئيًا والقروض المرنة للشركات، للتخفيف من التأثيرات السلبية على سوق العمل.

علاوة على ذلك، شهدت أنماط العمل تحولات كبيرة، مع زيادة استخدام العمل عن بُعد والعمل الجزئي. ساهمت الجائحة في تسريع تبني نماذج العمل المرنة، مما أدى إلى تغيرات في توزيع القوى العاملة وشروط العمل. تعرضت قطاعات مثل السفر والسياحة والضيافة والتجزئة لتحديات كبيرة وشهدت فقدان فرص العمل.

بناءً على تحليل المصادر الثانوية، يمكن استنتاج أن المملكة المتحدة شهدت تغيرات في مجال العمل والبطالة بعد جائحة فيروس كورونا. تم رصد زيادة مؤقتة في معدلات البطالة، إلى جانب تحولات في أنماط العمل. تلعب تدابير الدعم التي قامت بها الحكومة دورًا حاسمًا في تخفيف التأثير على سوق العمل. يجب مراعاة أن التطورات المستمرة والعدم اليقين المستقبلي المتعلق بالجائحة قد يستمران في التأثير على المشهد الحالي والمستقبلي للعمل في المملكة المتحدة.

الجدول رقم (07) نسبة البطالة والتوظيف في الصين

العام	نسبة البطالة (%)	نسبة التوظيف(%)
2020	4.8	95.2
2021	5.4	94.6

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك المركزي البريطاني

ثالثا: الصين:

قبل تفشي جائحة كوفيد-19، كانت الصين تشهد نمواً اقتصادياً قوياً وحققت تحسينات في وضع البطالة وفرص العمل خلال الخمس سنوات الأخيرة. في هذه الفترة، انخفضت معدلات البطالة في الصين بشكل مستمر، وذلك بفضل توسع القطاعين الصناعي والخدمات.

في نهاية عام 2019، قدرت الحكومة الصينية معدل البطالة الرسمي بحوالي 5.2٪، وهو معدل منخفض بالمقارنة مع العديد من البلدان الأخرى. وشهدت الصين نمواً اقتصادياً قوياً، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي حوالي 6٪ خلال السنوات الخمس الماضية.

تتمحور الاقتصاد الصيني بشكل أساسي حول الصناعات التحويلية والتصنيعية، وتعتبر الصين مصدراً رئيسياً للتصدير في العديد من القطاعات. وهذا أدى إلى توفير فرص عمل كبيرة للسكان. وقد ساهم النمو الاقتصادي المتسارع في زيادة الطلب على العمالة في القطاعات الصناعية والخدمات.

بالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة الصينية بتنفيذ سياسات داعمة لتعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل. فقد تم تعزيز الاستثمارات وتطوير المشاريع الكبيرة، كما تم اتخاذ إجراءات لتقديم الدعم المالي والتمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة.

ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أن هذه المعلومات تم الحصول عليها قبل تفشي جائحة كوفيد-19. ومنذ بداية الجائحة في الصين في عام 2019، تأثر الاقتصاد الصيني بشكل كبير وتغيرت الأوضاع الاقتصادية وسوق العمل بشكل جذري.

الشكل رقم (5) يوضح معدل التشغيل و البطالة قبل الجائحة

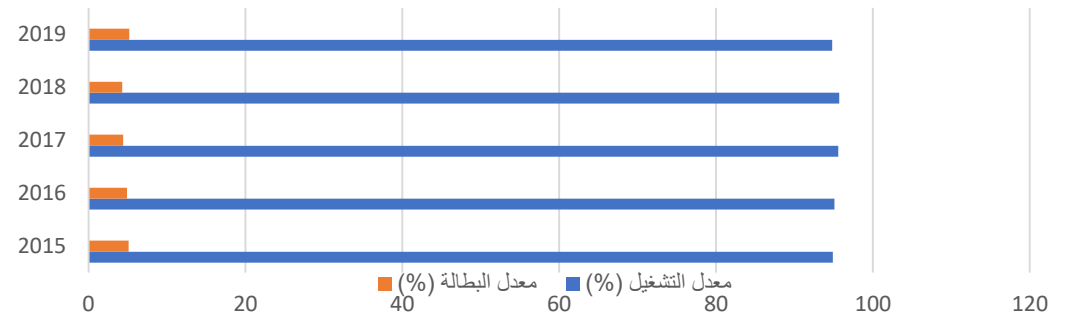

تأثرت الصين بشكل كبير بفيروس كورونا (COVID-19) منذ ظهوره في مدينة ووهان في مقاطعة هوبي بداية عام 2020. وقد أدى الفيروس إلى تداعيات اقتصادية واجتماعية وصحية جسيمة في البلاد.

الجدول رقم (08) يوضح معدل التشغيل والبطالة قبل الجائحة

المصدر: اعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك المركزي البريطاني

من الناحية الاقتصادية، تأثرت العديد من الشركات والمصانع في الصين بشكل كبير نتيجة للإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة للحد من انتشار الفيروس. تم إغلاق العديد من المصانع وتعليق العمل في

السنة	معدل التشغيل (%)	معدل البطالة(%)
2015	94.9	5.1
2016	95.1	4.9
2017	95.6	4.4
2018	95.7	4.3
2019	94.8	5.2

العديد من القطاعات الرئيسية مثل التصنيع والسفر والضيافة. هذا أدى إلى انخفاض كبير في الإنتاج وتباطؤ النمو الاقتصادي في الصين.

بالنسبة للبطالة، فقد تم تسجيل زيادة كبيرة في معدلات البطالة نتيجة لتوقف العديد من الشركات عن العمل والتسريح الجماعي للعمال. وقد تأثرت الصناعات السياحية والتجارية بشكل خاص، حيث أغلقت العديد من المطاعم والمتاجر والفنادق، مما أدى إلى فقدان الوظائف في هذه القطاعات.(Agency)، 2022)

ومع ذلك، فإن الحكومة الصينية اتخذت إجراءات لمواجهة تداعيات الفيروس وتحفيز الاقتصاد. قامت بتخفيف القيود تدريجياً وإعادة فتح الشركات والمصانع بعد استقرار الحالة الوبائية في البلاد. كما قامت بتقديم حزمة من التدابير الاقتصادية لتعزيز النمو ودعم الشركات والعمال المتضررين.

منذ ذلك الحين، تشير التقارير الأخيرة إلى تحسن تدريجي في الوضع الاقتصادي في الصين، حيث تعافت العديد من القطاعات وزادت فرص العمل. ومع ذلك، لا يزال هناك تحديات تواجهها الصين والعالم بسبب استمرار تأثيرات جائحة كوفيد-19 وتفشي الفيروس في بعض المناطق.

الجدول رقم (09) يوضح معدل التشغيل والبطالة بعد الجائحة

السنة	معدل البطالة (%)	معدل التشغيل (%)
2020	5.2	94.8

2021	5.6	94.4
2022	5.3	94.7
2023	5.1	94.9

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك المركزي البريطاني

الشكل رقم (9-9) يوضح معدل التشغيل و البطالة بعد الجائحة

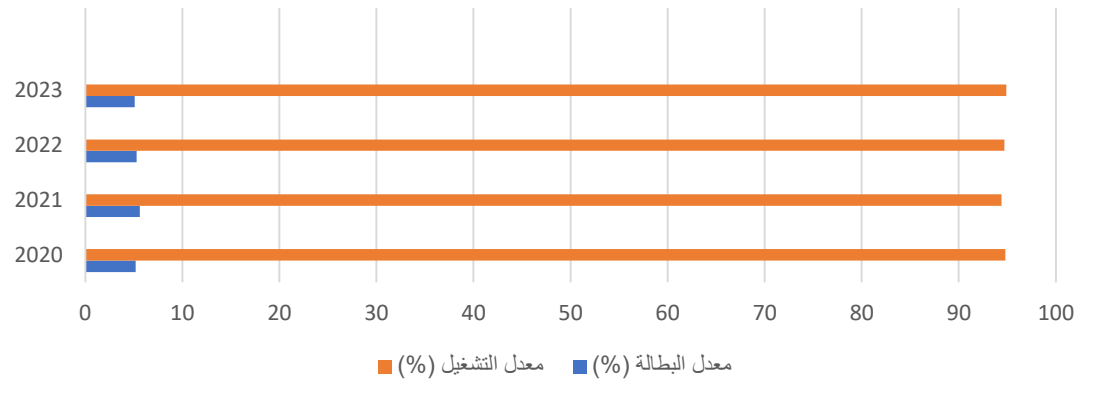

المبحث الثالث: أثر جائحة كورونا على مؤشرات القطاعات المالية:

المطلب الأول: أثر كورونا على أسعار السلع الأولية:

إن توقف الأنشطة الاقتصادية نتيجة تفشي جائحة كورونا، والإجراءات الوقائية والاحترازية المتخذة من أجل التصدير، وتراجع الطلب العالمي على أسعار مختلف السلع والخدمات وخاصة السلع الأولية، ومنها أسعار الطاقة، وهذا ما سنقوم بالتطرق له فيما سياتي.

الشكل رقم (06):اتجاهات أسعار السلع الأولية في ظل جائحة كورونا كوفيد-19

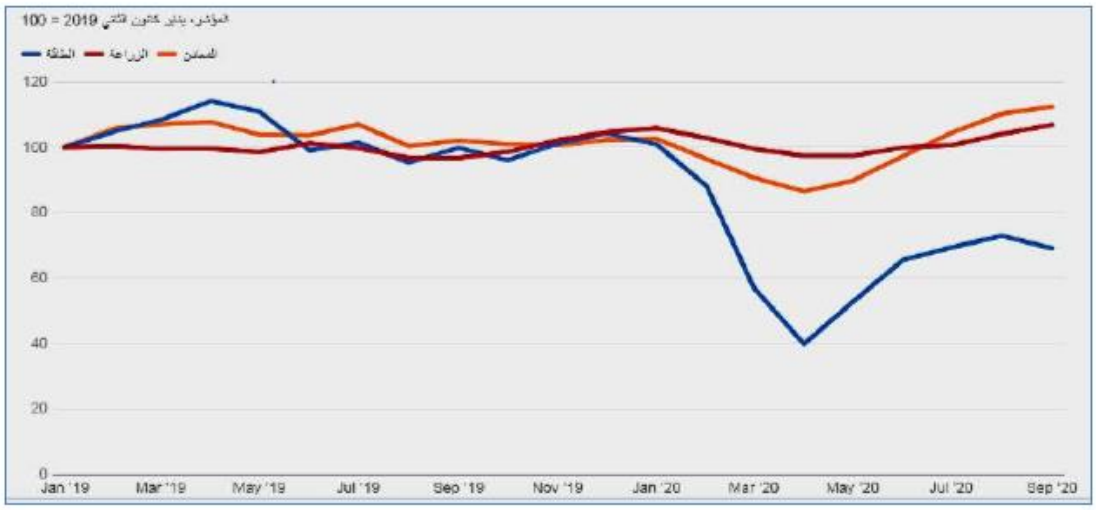

المصدر: مجموعة البنك العالمي، 2020. متوفرة على الرابط:
https://blogs.worldbank.org/ar/voices/afaq-aswaq-alsl-alawlyt-fy-thmanyt-rswm-byanyt

لقد كان لجائحة كورونا (كوفية (19) الأثر البالغ على أسعار مجموعة السلع الأولية فقد شهدت انخفاضات جادة في الربع الأول من العام 2020 تحت تأثير الجائحة والتدابير الاحترازية والوقائية والإغلاقات الكبيرة التي طبقتها أغلب دول العالم التي نتج عنها تراجع النشاط الاقتصادي بشكل كبير، وبالتالي تأثر سلسلة إنتاج وتوزيع هذه السلع، فكان لانخفاض أسعار النفط دور حاسم ومساعد في انخفاض السلع الأولية الأخرى مثل: المعادن وأسعار الغذاء، وبعد ما عرفت بلغت الانخفاضات ذروتها في شهري ماس وأفريل، تحت ضغط انهيار أسعار النفط بعد انهيار اتفاق الأوبك ونشوه حرب أسعار النفط بين كبار المنتجين، عاودت

أسعار المواد الأولية في مجملهامتأثرة بالارتفاع الطفيف لأسعار النفط من جهة والذي يعتبر المحرك الأساسي لأسعار السلع الأولية والانتعاش السريع للنشاط الصناعي في الصين الذي ارتفع بوتيرة أكبر من المتوقع، حيث أصبحت معظم أسعار المعادن أكبرمما تزيد عن مستوياتها قبل الجائحة، حيث تمثل الصين حوالي نصف الاستهلاك العالمي للمعادن. ويشير الشكل التالي إلى استهلاك النفط قبل وبعد الجائحة والأسعار الفورية والتوقعات المستقبلية لها. (البنك الدولي، البنك الدولي، 2021)

الشكل رقم(07) استهلاك النفط قبل وبعد الجانحة والأسعار الفورية والتوقعات المستقبلية

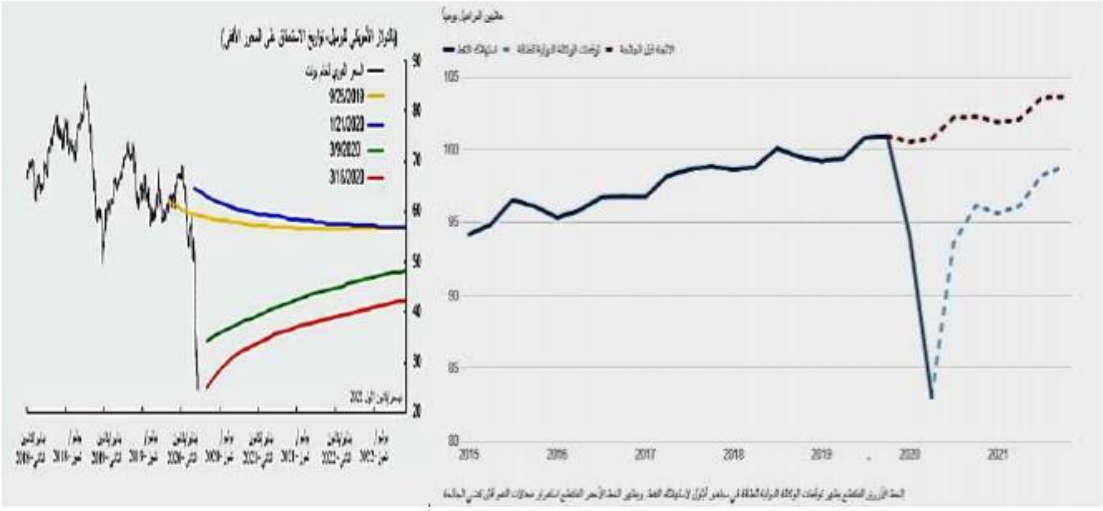

المصدر: الاعتماد على مجموعة البنك الدولي، 2020، أنظر الرابط:

https://blogs.worldbank.org/ar/voices/afaq-aswaq-all-alawlyt-fy-thmanyt-rswm-byanyt

شهدت أسواق النفط العالمية في بدايات العام 2020 انخفاض حاد وهذا يسبب أزمة جائحة فيروس كوفيد 19 وما تبعها من إجراءات الاحترازية الوقائية التي نفذتها معظم الدول في العالم وخصوصا الدول الكبرى والتي أدت إلى تراجع النشاط الاقتصادي وتوقفه في بعض كثير من القطاعات والمرتبطة بحركة الأفراد، بالإضافة إلى الإغلاقات الكبرى للمدن، مما أدى إلى تراجع الطلب العالمي على النفط وتراجع الاستهلاك ضف إلى ذلك فشل اتفاق أوبك وحلفائها أدى إلى انهيار حاد في أسعار النفط ففي 5 مارس 2020 اقترحت منظمة أوبك خفض الإنتاج 1.5 مليون برميل يوميا في الربع الثاني من العام 2020، منها مليون برميل من إنتاج أعضاء أريك و 500 ألف برميل من مجموعة بلدان غير أعضاء المنظمة وأبرزها روسيا، ولقد رفضت روسيا الاقتراح مما دفع السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم إلى رفع الإنتاج إلى 12.3 مليون برميل يوميا، وهو ما يمثل طاقتها الإنتاجية القصوى، كما أعلنت المملكة العربية السعودية على خصومات

غير مسبوقةوصلت إلى 20% في الأسواق الرئيسية وكانت النتيجة هبوط حاد في الأسعار وصل إلى حدود 30% وانخفاض الأسعار وصل لفترة زمنية أخرى حيث بلغت أسعار خام غرب تكساس الوسيط القياسي إلى مستوى منخفض بلغ 22.39 دولار للبرميل في جلسة منتصف 20 مارس 2020 أي إلى أقل من النصف في بداية الشهر كما يشير منحنى العقود الآجلة إلى أن السوق سيعرف انتعاش ببطيء حتى نهاية 2022، ومن أن تكون لجائحة كورونا أثار دائمة على الطلب على النفط من خلال تغيير سلوك المستهلكون والعامليين، فقد يشهد السفر الجوي انخفاضا دائما مع تقليص مقر رجال الأعمال التفضيل حضور الاجتماعات عن بعد، مما يخفض الطلب على وقود الطائرات، وقد يحول التحول إلى العمل المنزلي إلى تخفيض الطلبالمرجحعلى البنزين.

توقعات استهلاك النقط قبل وبعد الجائحة والأسعار الفورية والتوقعات وعند تقييم أسعار النفط على الاقتصاد العالمي، تميز عادة بين الصدمات النفطية التي يحركها العرض وتلك التي يحركها الطلب، وترتبط الصدمات المدفوعة بالطلب بتطور الطلب العالمي، وبالتالي لا يتوقع عادة أن تعطي دفعة مستقلة على الاقتصاد العالمي. والصدمات النفطية المدفوعة بالعرض من المتوقع عادة أن تعطي دفعة مستقلة للاقتصاد العالمي، لكن هناك العديد من الأسباب التي قد تجعلها لا تعطي هذه الدفعة ويؤدي أغلبها إلى أثار انهيار أسعار النفط على الانتشار المالي شرعت في تعثر أسواق الأسهم والسندات والسلع الأولية غير النفطية.

المطلب الثاني: أثر جائحة كورونا على التضخم:

إن تأثير جائحة كورونا على مختلف المؤشرات الحقيقية للاقتصاد له انعكاس كبير على مختلف الأسعار. ويمكن توضيح منحنى تطور معدل التضخم العالمي خلال هذه الفترة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (08) التضخم العالمي 2019-2021

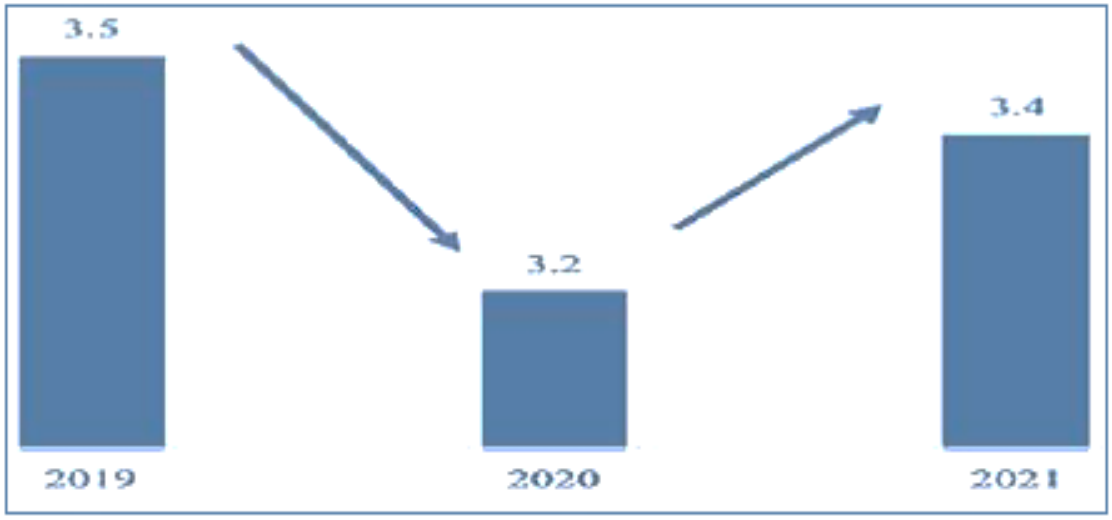

المصدر: صندوق النقد الدولي الموقع الرسمي 2021،

نلاحظ من الشكل تراجع التضخم العالمي في سنة 2020، وارتفاعه من جديد في سنة 2021. فباعتبار أن جائحة كورونا التي ضربت الاقتصاد العالمي خلال موسم الربيع الماضي، تسببت في الإغلاقات وانهيار النشاط الاقتصادي، وأدى ذلك إلى تراجع حاد في الطلب على النفط وفي أسعار الطاقة وكذلك الطلب الاستهلاكي حول العالم، وقد أدى هاذان العاملان إلى تراجع التضخم العالمي سنة 2020 وهي نفس العوامل التي تسببت في ارتفاعه مجددا في عام 2021، حيث تؤدي بشكل مؤقت إلى ارتفاع معدلات التضخم في عام 2021، ويعتبر حدوث انخفاض كبير التضخم أمراً سيناء وبالمثل فإن ارتفاع حاد في التضخم هو أيضا أمر سين، في الواقع، فان تحقيق استقرار الأسعار هو من الأهداف الرئيسية للبنوك المركزية وقد استجابت البنوك المركزية للوباء بمحفزات نقدية ضخمة، ذلك عبر تخفيض أسعار الفائدة وشراء الأصول وضخ السيولة لدعم الاقتصاد، واستجابت الحكومات أيضا بحوافز مالية ضخمة، وبالإضافة إلى ذلك فإن التطوير السريع للقاحات فعالة ببشر باستمرار التعافي إلى الوضع الطبيعي الجديد.

ولقد تم رصد ثلاث عوامل تعمل على رفع معدلات التضخم في 2021: (بنك قطر الدولي تحليل اقتصادي ، 2022)

- ارتفاع أسعار الطاقة، وتراجع أسعار النفط بشكل حاد خلال فصل الربيع الماضي، ما أثر سلبا على معدلات التضخم خلال عام 2020.
- تأثير تدابير الدعم الاقتصادي المؤقتة المرتبطة بجائحة كوفيد –19 إلى تعزيز التضخم في عام 2021.
- زيادة تكاليف الشحن للسلع الاستهلاكية تضاعفت تكاليف الشحن العالمية وفقا لمؤشر Freightos Balticوالذي يعتمد على تكلفة حاويات الشحن ثلاث مرات تقريبا منذ بداية العام الماضي وأن تحول أنماط الاستهلاك اجراء جائحة كورونا كوفيد –19 الذي أدى إلى تحويل الاتفاق من الخدمات إلى السلع الاستهلاكية، ومن المتوقع أن تؤدي العوامل المؤقتة إلى ارتفاع التضخم خلال النصف الأول من هذا العام.

المطلب الثالث: أثر جائحة كورونا على سعر الفائدة:

تعتبر أسعار ومعدلات الفائدة من العوامل المحددة للاستثمار، كما تعتبر أسعار الفائدة كذلك أهم عامل يحدد قدرة الدولة أو المؤسسات على الاقتراض، وكغيرها من المؤشرات تأثرت بانتشار جائحة كورونا كوفيد – 19 وهو ما سنتطرق إليه لتحليل فيما يلي:

الشكل رقم (10) أسعار الفائدة قبل وبعد جائحة كورونا (كوفيد – 19)

المصدر: مجموعة البنك العالمي، 2021، الرابط

https://blogs.worldbank.org/ariopendata/madha-tny-jayht-kwrwna-lidyn-alhkwmy-fy-khmst-rswm-byanyt

إن تأثير جائحة كورونا كوفيد –19 على أسعار الفائدة كان كبير جدا مما أدى إلى الانخفاض وهذا واضح من الشكل أعلاه، غير أنه قد تؤدي أسعار الفائدة المنخفضة القياسية إلى التخفيف من بعض المخاطر المحتملة التي تشكلها مستويات الديون المرتفعة فهي ترفع من قدرة الدول المفترضة على رفع من القدرة على التعامل مع مستوى اعلى من الديون نتيجة انخفاض أسعار الفائدة وهذا ينعكس على زيادة الطلب على الاقتراض ومن ثمة ارتفاع معدلات الفائدة من جديد أو أن تتغير مشاعر المستثمرين أي زيادة معدلات الاستثمار.

وباعتبار أن الأسواق المالية والنقدية الأمريكية من أقوى الأسواق العالمية، وتطورا، فمن الضروري الإشارةإلى منحنيات تطورها ومدى تأثرها بالجائحة كما يلي:

الشكل رقم (11): أسعار الفائدة الأمريكية الاسمية والحقيقية لأجل 10 سنوات

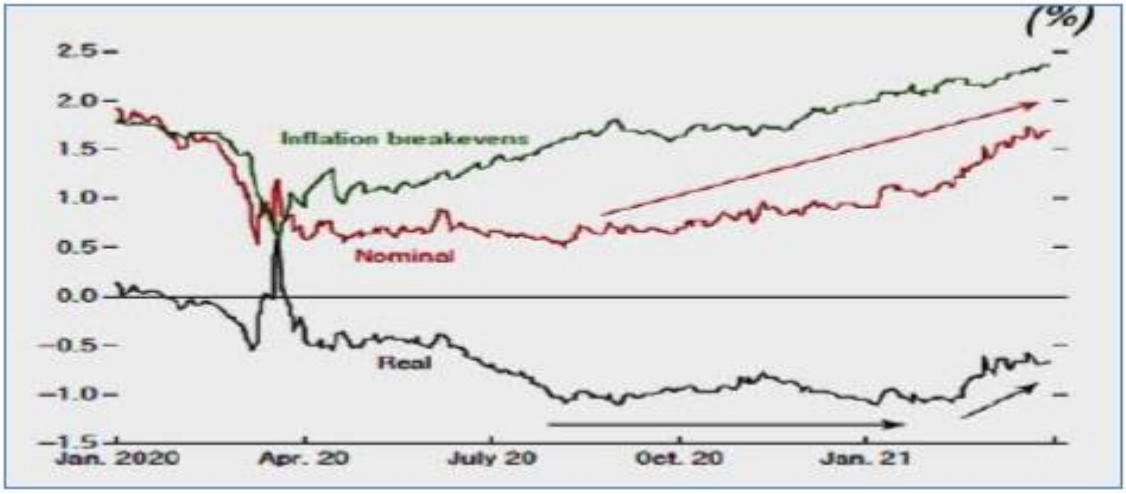

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي، ماي 2021، الرابط
https://www.imf.org/ar/Publications/GFSR/Issues/2021/04/06/global-financial-stability-report-may-2021

أدت الإجراءات الاستثنائية على مستوى السياسات إلى تسيير الأوضاع المالية ودعم الاقتصاد، مما ساعد على احتواء المخاطر الاستقرار المالي، غير أن الإجراءات المتخذة أثناء الجائحة قد تسفر عن عواقب غير مقصودة من قبيل التقييمات المفرطة وتزايد مواطن الضعف المالي، وهذا ما هو ملاحظ في انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية والاسمية منذ جانفي 2020 حسب الشكل أعلاه، وذلك بالتزامن مع ارتفاع مخاطر الاستقرار المالي الموضحة، ومن المتوقع أن يكون التعافي غير متزامن ومتفاوت بين الاقتصادات المتقدمة اقتصادات الأسواق و الصاعدة، ففي ظل احتياجات تمويلية كبيرة تواجه الأسواق الصاعدة تحديات جسيمة، خاصة اذا ما أسفر استمرار ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية عن إعادة تسعير المخاطر وتشديد الأوضاع المالية، ولقد حدث ارتفاع كبير في أسعار الفائدة طويلة الأجل، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، مما يرجع جزئيا إلى زيادة ثقة المستثمرين في إيجابية الأفاق المتوقعة ورغم أن ارتفاع أسعار الفائدة تدريجيا بفعل التحسن في أساسيات الاقتصاد قد يكون جدير بالترحيب، فإن زيادة سريعة ومستمرة وخاصة في أسعار الفائدة الحقيقة، قد تسبب في إعادة تسعير المخاطر في الأسواق وتشديد الأوضاع المالية

بشكل مفاجئ، ويمكن أن يتفاعل هذا التشديد مع مواطن الضعف المالي المرتفعة، مع إحداث تداعيات على الثقة ومخاطر تهدد الاستقرار المالي الكلي، لاسيما الأسواق الصاعدة . (صندوق النقد الدولي، 2021)

خلاصة الفصل الثاني:

وصلت الأزمة الصحية التي شهدها العالم نهاية عام 2019 إلى ذروتها في الربع الأول من عام 2020 وكان لها تأثير عميق على مختلف المؤشرات الاقتصادية سواء كانت متعلقة بالاقتصاد الحقيقي أو الجوانب المالية للاقتصاد، وذلك بسبب التأثيرات المختلفة. تم تقييد القيود على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وخاصة تلك المتعلقة بحركة الأشخاص، من خلال الإجراءات المعمول بها، مما أدى إلى تراجع النشاط الاقتصادي، حيث كانت بعض القطاعات مثل السياحة والنقل والسيارات هي المحطة الأخيرة من الطريق. تأثرت الشركات العالمية في جميع القطاعات بانهيار معنويات المستثمرين، مع انتشار الأزمة عالمياً من المستوى المادي إلى المستوى المالي نتيجة هروب رؤوس الأموال إلى ما يسمى بالملاذات الرأسمالية الآمنة، ومن بينها: السندات الحكومية.

خاتمة

خاتمة

شهد العالم على مر الأزمنة عدة أزمات صحية واقتصادية وسياسية أثرت بشكل كبير على البشرية وعرف العالم في فترات وأزمنة مختلفة عدة أنواع من الأوبئة التي تختلف في تأثيرها وخطورتها وأغلبها كان له الأثر السلبي البالغ على حياة البشر وحصدت الملايين من الأرواح مثل الطاعون والانفلونزا والكوليرا.

ومن جانب ثاني مر الاقتصاد العالمي بعدة أزمات نذكر منها (الكساد العالمي أزمة 1929 وأزمة المالية الرهن العقاري 2008 ... الخ) والتي غيرت سياسة وقوانين العالم.

ومع نهاية 2019 وبداية 2020 ظهر فيروس جديد وخطير في مدينة اوهان الصينية ما يعرف بكوفيد 19 أو كورونا وتكمن خطورته في انتشاره السريع الذي ادخل أغلب دول العالم في حالة من الهلع والرعب.

فاتخذت معظم الدول سلسلة من الإجراءات والتدابير الاحترازية واول خطوة هي الغلق التام لوسائل النقل البري والبحري والجوي وتوقيف جميع الأنشطة السياسية والاقتصادية وحتى الدينية ودخل العالم في اسوأ أزمة بعد أزمة الكساد 1929.

نذكر على سبيل المثال سياسة الدول الكبرى (امريكا وبريطانيا والصين) في التصدي لهاته الأزمة فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وخصوصا الصين إجراءات مشددة والغلق التام لجميع الأنشطة أما بالنسبة لبريطانيا فانتهجت سياسة القطيع كإجراء مؤقت.

وقد أعلنت منظمة الصحة العالمية حالة طوارئ في جميع أكدت على اتخاذ التدابير الاحترازية اللازمة للوقاية من خطورة الفيروس

<u>اختبار الفرضيات:</u>

1- في ظل سياسة الإغلاق التي انتهجتها أغلب دول العالم وعلى رأسها الدول الكبرى مما تسبب في شلل عام عرفته الاسواق العالمية وبالتالي تعطيل التبادل التجاري وكذا السلع والخدمات في وصولها إلى الأفراد مما أدى أزمة خانقة لم تعرفها البشرية من قبل وهذا لمدى الترابط بين الاسواق العالمية نتيجة التطور التكنولوجي.

2- كان لأزمة كورونا الأثر البالغ على قطاع النقل ويرجع هذا لسياسة التي انتهجتها أغلب الدول من حيث الإجراءات الاحترازية في التباعد بين الأشخاص وحركة تنقلهم والخوف الذي أصاب معظم سكان المعمورة مما تسبب في عطل تام على مستوى قطاع النقل العالمي، كما أن المتضرر الأكبر في ظل هذه الأزمة، هو مؤشر النمو الاقتصادي حيث عرف انخفاض تام في السلع والخدمات والزراعة التي ينتجها الاقتصاد العالمي ونخص بالذكر الدول الكبرى وهذا مما أثر على الناتج المحلي الإجمالي لغالبية الدول.

نتائج الدراسة:

- ✓ نستنتج من خلال دراستنا لهذا البحث انه يمكن للعالم أن يتغير في فترة وجيزة وتغيير الأنظمة الاقتصادية بسبب الأزمات صحية واوبئة
- ✓ تغيير العالم وتغيير معطيات ومفاهيم من خلال الأزمات والاوبئة مما سبق ومن تحليلها لأثر توسع فيروس كورونا على متغيرات الاقتصاد العالمي للدول مذكورة أعلاه وجدنا ان هذه الأزمة تختلف عن الازمات السابقة من جانبين أساسيين

الجانب الأول ان الأزمات السابقة كانت تؤثر على أحد جانبي الاقتصاد الكلي سواء الطلب أو العرض، بينما هده الأزمة أثرت على الجانبين معا.

منذ الوهلة الأولى لانتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) أقدمت جل الدول على اتخاد لعض الإجراءات الوقائية وتقديم مساعدات للفئات المتضررة، وكان دور الدولة محوري وفعال في التصدي لجائحة كورونا، بينما كان دور المنظمات الدولية مكملا فقط لها فاقتصر الدور على تقديم المساعدات المالية مثل صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك العالمي، وكذلك إصدار بعض الإرشادات التوعوية مثل منظمة الصحة العالمية للحد من الانتشار

- ✓ تحولت الازمة الصحية كوفيد 19 الى ازمة اقتصادية بسبب إجراءات الغلق العالمي وتأثير ذلك على مختلف القطاعات في دول العلم
- ✓ كان تأثير هذه لازمة متفاوتا بين الدول كل حسب إمكاناته، ولكن كل الدول انخفضت مختلف مؤشراتها الاقتصادية

اقتراحات الدراسة:

بناء على نتائج الدراسة يمكننا إدراج التوصيات التالية

– ضرورة تعزيز التعاون الدولي في مواجهة الأزمات بصفة عامة والأزمات الصحية خاصة وذلك بوضع قوانين وإبرام اتفاقيات شبيهة بتلك الاتفاقيات في مجال الدفاع، والمعروفة باسم الدفاع المشترك.

– السعي والعمل على التعايش مع الفايروس بوضع أسس تسمح من جهة باستئناف النشاط الاقتصادي بصورته الكاملة من جهة دون التأثير على الإجراءات الوقائية ومكافحة الجائحة، منها توفير اللقاحات لأكبر شريحة ممكنة من الأشخاص ودون إغفال تطوير المنظومة الصحية التي أثبتت نوعا من الفشل في مواجهة أزمة فايروس كوفيد–19 حتى من قبل الدول المتقدمة.

– تفعيل دور المنظمات الدولية كمنظمة الصحة العالمية، وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي من أجل مكافحة مثل هذه الازمات بفاعلية أكبر عن طريق إنشاء مراصد عالمية ترصد وتتنبأ بحدوث أزمات صحية على شاكلة فيروس كورونا من طرف منظمة الصحة العالمية، وإنشاء صناديق خاصة من طرف صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك العالمي خصيصا لمكافحة الازمات الصحية والاوبئة بفعالية أكبر.

– من أجل الحفاظ على سلامة التعاملات الاقتصادية والمالية، يجب تطوير أساليب جديدة لممارستها لتتلاءم مع المستجدات التي جاءت بها الجائحة من أجل الحفاظ على الوظائف المفقودة جراء الإغلاقات كالعمل عن بعد.

قائمة المراجع :

Agency), و. أ. (2022). *الصين.* شونغعاي: Xinhua News Agency.

Buridant Jérôme, a. (2007). *histoiries des faits économique bréal.* paris.

http://www.ahram.org.eg . (s.d.). Récupéré sur http://www.ahram.org.eg

IATA. (2021). *المنظمة الدولية للنقل الجوي.* Récupéré sur www.iata.org

IMF. (2015). *, Direction of Trade Statistics Yearbook , .*

International Labour Organization. (2022). *منظمة العمل الدولية.* Récupéré sur International Labour Organization,: https://www.ilo.org/global/lang--en/index.htm

M., Y., Y., B. Z., N., B. C., B., B. L., & H., B. (2021). *Effect of covid 19 pandemic on the us stock market and uncertainty : a comparative assessement between the first and second waves.* Technol forcast .soc .chang.

ONS. (2021). *التقرير الاقتصادي لبريطانيا.* بريطانيا: ONS.

University Xi'an Jiaotong. (2021). School of Economics and Finance. *Xi'an 710061 China; wangfeng* , 7.

UNWTO. (2022). *منظمة السياحة العالمية.* Récupéré sur www.unwto.org

World Health Organization. (2022). *منظمة الصحة العالمية.* Récupéré sur https://www.who.int/fr

أعظم, ع. م. (2020). *بين وباء كورونا ووباء الكوليرا في الحج، أوراق علمية.* السعودية: مركز سلف للبحوث والدراسات.

الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، على الموقع. (2023). Récupéré sur الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية: http://www.aljazeera.net

البنك الدولي. (22 July 2016). *World Development Indicators database,.*

البنك الدولي. (2021). *البنك الدولي.* تقرير عن التنمية في العالم الطبعة العربية.

الجيار سمير. ((2012) .) *الأزمات المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي* . جامعة تشرين.

العطوان حسن. (2012). *الأزمات المالية العالمية والعربية :دراسة تحليلية.* القاهرة: دار الفكر العربي.

المشتاوي عبد الله. ((2013)) الأزمات المالية وتأثيراتها على الدول النامية. *مجلة الدراسات الاقتصادية الدولية*. 20-18 .pp , .

المؤسسة العربية للدراسات والنشر Récupéré sur (2022). الاقتصاد العالمي والأزمة المالية العالمية : https://www.aswaqpress.com/

الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية Récupéré sur (18/5/2023). الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية : https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/plague

النجار, أ. ا. (2018). *مصر والعرب والصين ومبادرة الحزام والطريق.* القاهرة: دار ابن رشد تحت الطبع.

الهدباني سعيد, ا. . (2013). الفقاعات المالية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي. *مذكرة ماجستير* الرياض السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ايبولا Récupéré sur (18/5/2023). الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية : https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/ebola-virus-disease

بريطانيا, ا .ف .(2023, 05) .*الزراعة في بريطانيا*، Récupéré sur .
Https://mm.cons.gov.uk/economy/economicoproduct/output erector/2023
. (2022). Récupéré sur www.ank.com: *بنك قطر الدولي تحليل اقتصادي*
http://www.ank.com/s/b/blobal/document/arfarī.canamis 20fab2021
بينغ, د .ش .(1975-1982) .*مؤلفات دنغ شياو بينغ المختارة* .بكين، :دار النشر باللغات الأجنبيةدار الشعب للنشر، الطبعة الأولى.
جير, أ .ع .(2009) .*الطاعون الخطر القادم* .القاهرة مصر :جامعة المنصورة كلية الزراعة قسم الحيوان .
حسونةمحمد، .(2010) .*أزمة الائتمان العالمية :أسبابها وتداعياتها على الاقتصاد العالمي والعربي* . .الاردن :المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
د عبد الله, ع .ا) .افريل .(1996النظام العالمي الجديد .الحقائق والأوهام، ، .*مجلة السياسة الدولية، العدد* .42 , *124*
دويدار, ح .(1997) .الولايات المتحدة الامريكية والمؤسسات المالية الدولية ، .*مجلة السياسة الدولية العدد ١٢٧* .120 ,
زلوم, ع .ا .(1999) .*نذر العولمة هل بوسع العالم ان يقول لا للراسمالية المعلوماتية* .بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ط.1
صندوق النقد الدولي .(2021) .*صندوق النقد الدولي ، تقرير الاستقرار المالي العالمي* .
https://www.imf.org/ar/Publications/GFSR/Issues/2021/04/06/global-financial-stability-report-may-2023.
عيسى, د .م .(2008) .المواقع الراهنة للقوى في النظام الاقتصادي العالمي ..قراءة في التقارير الدولية .*مجلة السياسة الدولية، العدد* .56 , *173*
قاسم, ع .ا .(1990) .*الفن توفلر، حضارة الموجة الثالثة* .طرابلس الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ط.1
ماهي العملة البريطانية موضوع على الموقع.Récupéré sur Maps for mardoos.com .(2023) . :
مجيد, ا .ع .(2008) .السياسة الخارجية الأمريكية تجاه غرب أفريقيا بعد الحرب الباردة نيجيريا إنموذجاً .*إطروحة دكتوراه جامعة النهرين* .كلية العلوم السياسية.
محمود مصطفى, م .(.(2017) .) .*الأزمات المالية وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي والعربي* .المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
مرزوق, د .ن) .تموز آب .(1997حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد بيروت،، .*مجلة الطريق، العدد الرابع* .79 ,
ناي, ج .س .(1991) .*حتمية القيادة الطبيعة المتميزة للقوة الامريكية* .عمان :ترجمة عبد القادر عثمان، تدقيق وتحرير :د .فاروق منصور مركز الكتب الأردني.
نجيب صالح, ن .(2020) .*الازمة العالمية* .Récupéré sur الازمة العالمية رؤية اشتراكية www.albadil-net/page :
هانز, ش & ,.هارالد, ب .م .(1997) .فخ العولمة :الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة :د .عدنان عباس علي مراجعة وتقديم :د .رمزي زكي، الكويت .*سلسلة عالم المعرفة* .140 ,
واتس, ت .(2010) .*الأوبئة والتاريخ المرض والقوة الإمبريالية* .القاهرة مصر :المركز القومي للترجمة الطبعة الأولى.
ووكر, ر .(2007) .*الأوبئة والطاعون* .بيروت لبنان :ترجمة مركز ابن عماد للترجمة، الطبعة الأولى الدار العربية للعلوم ناشرون، .
يدري, ع .أ .(2020) .المسؤولية الاجتماعية لدعم الجهود الحكومية لمواجهة الأمراض الوبائية المعدية، .*مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية و العلوم الانسانية مصر* ,العدد 01المجلد .01